جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

توجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي (2000-2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : الدراسات الاقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

- وفاء بوثلجة

تحت إشراف الأستاذ :

- محمد زيتوني

لجنة المناقشة:

أ/رضا كشان	رئيسا	جامعة سكيكدة
أ/محمد زيتوني	مشرفا و مقررا	جامعةسكيكدة
أ/توفيق بوستي	عضوا مناقشا	جامعةسكيكدة

السنة الجامعية 2016/2015

الشكر

الشكر لله الذي بشكره تدوم النعم،

و أتوجه بالشكر إلى أستاذي و المشرف على هذا العمل

الأستاذ زيتوني محمد الذي أحسن توجيهي و نصحي.

و إلى أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة 20 أوث 1955 سكيكدة الذين

نلت شرف الدراسة عندهم، و إلى إدارة القسم.

الإهداء

إلى التي رسمت بحنانها طريقي، و لا تزال ... و كللت بدعائها سماء حياتي، و لا تزال ... إلى الغالية دوما و أبدا. { الحبيبة أمي}

إلى من رفع راية التحدي و الكفاح دوما، إلى من بقي صلبا و قويا رغم الصعاب و المحن، إلى ذروة فخري و قوتي ... { الغالي أبي}

إلى من شاطروني حياتي، و أشد بهم ظهري، أخوتي و أخواتي: سهيلة، نور الدين، كريمة، حكيم، عامر.

إلى خطيبي و زوجي المستقبلي، عمر، حبا و وفاءا، و عائلته الكريمة.

إلى من كبرت عائلتنا و تزينت بهم زوجة أخي: مريم، و أزواج أخواتي: فاتح، مراد.

إلى شموع العائلة و قرة أعيننا الكتكوتين: آدم، و نور الإسلام.

إلى كل أقاربي و صديقاتي و زملائي و كل طالب علم.

إلى كل من يشاركني فلسفة الحياة.

إلى كل من علمني و لو حرفا.

إلى كل هؤلاء أهذي ثمرة جهدي المتواضع.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة(المتغيرات، الأهداف، المؤسسات، و المحددات، الاتجاهات الفكرية).

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: تحولات ما بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على ميدان السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية ومحدداته.

المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثاني: محددات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الثالث: الإتجاهات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية:

المطلب الأول: المدرسة الليبرالية و أولوية التعاون مع الغرب (الأطلسيون).

المطلب الثاني: المدرسة الجيوبوليتيكية و أولوية أوراسيا (السلافيون، الشيوعيون، القوميون، المحافظون).

المطلب الثالث: المدرسة الواقعية الروسية (اتجاه الوسط البراغماتي).

الفصل الثاني:السياسة الخارجية الروسية ا تجاه الإتحاد الأوربي (التطور و الاداء)

المبحث الأول:الإتحاد الأوربي في التصور الإستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول: أبعاد إهتمام روسيا بالإتحاد الأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني: تطور السياسة الأوربية لروسيا في عهد فلاديمير بوتين .

المبحث الثاني:الإستراتيجية الإقتصادية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي

المطلب الاول : روسيا والتعاون الإقتصادي التجاري مع الإتحاد الأوربي.

المطلب الثاني: العلاقات الطاقوية بين روسيا والإتحاد الأوربي.

المبحث الثالث:الإستراتيجية الأمنية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي.

المطلب الأول : محور الأمن الأوربي المشترك في ظل استمرار عمليات توسيع الناتو.

المطلب الثاني:أزمة كوسوفو وقضية الذرع المضادة للصواريخ وانعكاساتها على توجهات السياسة الأمنية الروسية نحو الحاف الأوروأطلنطي.

المطلب الثالث:الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الأوربية الروسية.

الفصل الثالث: تحديات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي و مستقبل العلاقات بينهما.

المبحث الأول: تحديات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي.

المطلب الأول: تحدي توسع الإتحاد الأوربي نحو دول أوربا الشرقية.

المطلب الثاني: التحدي الأمريكي- الأطلسي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الروسية بالإتحاد الأوربي في ظل التحديات المواجهة لها.

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للعلاقات الروسية الأوربية –السيناريو الخطي-.

المطلب الثاني: تقارب و توثيق العلاقات الروسية الأوربية – السيناريو الإصلاحي- .

المطلب الثالث: تباعد العلاقات الروسية الأوربية – السيناريو الثوري-.

خلاصة واستنتاجات.

قائمة المراجع.

مقدمة

مقدمة:

مثلت نهاية الحرب الباردة سنة 1990 حدثا دوليا مؤثرا أدى إلى تحولات كبيرة على مستوى النظام الدولي و العلاقات الدولية، و خاصة على مستوى الدول ذات النهج الاشتراكي سابقا، فمع تفكك الإتحاد السوفييتي ورثت روسيا الاتحادية أكثر من ثمانين بالمائة من تركته، حيث وجدت نفسها في وضعية معزولة عن العالم الخارجي تواجه العديد من المشاكل الداخلية الموروثة عن المنظومة الاشتراكية.

فضلا عن الظروف الإقليمية و الدولية المتغيرة، و قد فرضت عليها هذه الأوضاع خيارات إستراتيجية معينة، تمثلت في التوجه الأوربي الذي كان أولوية في السياسة الخارجية الروسية، و ذلك لتلقي المساعدات للنهوض باقتصادها المنهار، فكانت تبعيتها لأوربا في طابع تعاوني مسألة ضرورية لعدم توفر بدائل أخرى ممكنة.

و قد استمرت هذه التبعية طوال فترة التسعينات إلى غاية بداية الألفية الثالثة، حيث عرفت العلاقات بين روسيا و الإتحاد الأوربي مسارات و تحديات جديدة منذ مجيء الرئيس بوتين سنة **2000** الذي أحدث نقلة في السياسة الخارجية الروسية عموما، فقد أتيحت لروسيا خيارات إستراتيجية جديدة مع التغيرات التي طرأت عليها داخليوانفتاحها على العالم، فأصبحت علاقاتها بالإتحاد الأوربي تعرف توجها تفرضه متغيرات هذه الفترة الجديدة بالنسبة لروسيا و تداعياتها على العلاقات الروسية الأوربية، حيث تتشابك المصالح إذا تعلق الأمر بمسألة الطاقة، و تتناقض المواقف في اتجاهات أخرى و يعتبر هذا التشابك و التناقض في المصالح و الأهداف و المواقف موضوع دراستنا.

مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الذاتية:

- الاهتمام الكبير بمواضيع السياسة الخارجية عموما و السياسة الخارجية الروسية خصوصا.
- الميل الذاتي و الرغبة في التعمق في الدراسات الخاصة بالشأن الروسي كقوة فاعلة في العلاقات الدولية.
- الميل لدراسة المواضيع المتسمة بالتطور المستمر.

ب- المبررات الموضوعية:

- الموضوع متعلق بدراسة السياسة الخارجية لدولة بارزة في العلاقات الدولية اتجاه أقوى تكتل إقليمي في العالم و المتمثل في الإتحاد الأوربي.
- تزايد أهمية المواقف الروسية في الساحة الدولية خاصة في مواجهة القوى الفاعلة في النظام الدولي.

جـ - المبررات العلمية:

- تسمح لنا دراسة السياسة الخارجية الروسية بمعرفة مختلف المحددات المتعلقة بالسياسة الخارجية في توجيه مسارات الدول و خياراتها الإستراتيجية.
- معرفة دور صانع القرار في إحداث التحول في دولة ما، و ذلك في إبراز دور العوامل الشخصية في توجيه السياسات الخارجية للدول.

أهمية الموضوع:

هذه الدراسة تبحث في موضوع العمل الخارجي الروسي المستمر للعب دور فعال وحيوي و استراتيجي في الشؤون الدولية، و تعلق الدراسة بمحاولة معرفة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي، من خلال تأثير العوامل الداخليةوالخارجية في صنع القرار الخارجي الروسي.

أهداف الدراسة:

أ- الأهداف العلمية:

- الكشف عن إحدى توجهات السياسة الخارجية لواحدة من أهم القوى الكبرى المتمثلة في روسيا تجاه قوة إقليمية كبرى متمثلة في الإتحاد الأوربي.
- تبيان كيفية فهم و معالجة السياسة الخارجية للدول و كذا مختلف المحددات المتحكمة فيها مع توضيح كيفية تعامل القوى الكبرى فيما بينها.
- تطبيق مقاربة عملية صنع القرار على تحليل السياسة الخارجية الروسية، ومعرفة مدى صحتها و نجاعتها في تحليل السلوكات الخارجية للدول.

ب- الأهداف العملية:

- جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول السياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي و العمل على ترتيبها و تصنيفها كي تسهل طريق البحث لمن يريد التعمق أكثر في هذا الموضوع.
- توفير مرجع للمكتبة كمادة للبحث العلمي.

أدبيات الدراسة:

لا تعد المعرفة العلمية شيئا نهائيا بل هي نسبية، انتقالية، حيث تخلق كل مرحلة شروطو ظروف الانتقال من معرفة إلى أخرى فهي تتصف بالتراكمية من هذا المنطلق يسعى الباحث دائما للبحث عن الدراسات السابقة بهدف الاستفادة منها، وهذه بعض الدراسات التي تطرقت لموضوع السياسة الخارجية الروسية من جوانب متعددة و قد حصرنا بهذا الصدد مجموعة منها:

باللغة العربية:

1-كتاب: لمى مضر الإمارة،الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2009. حيث تعلقت هذه الدراسة بسياسة روسيا الخارجية عامة و استراتيجياتها بعد الحرب الباردة وتناولت مناطق عديدة من العالم ومن بينها أوربا، و لكن تركزت هذه الدراسة أكثر على المنطقة العربية حيث انطلقت من تساؤلات جوهرية عديدة: هل تخلت روسيا عن استراتيجيها التي التزمت بها على مدى الأعوام الثمانين الماضية، والمتمثلة في محاولة نشر الشيوعية و الانتصار على المعسكر الرأسمالي؟ و هل مازال للعامل الإيديولوجي تأثير في توجهات الدولة؟ و هل ارتأت الدولة أن إقامة علاقات جيدة مع الغرب هي الضمانة الوحيدة لروسيا قوية في المستقبل؟ أم أن خيار المنافسة و المجابهة هو الخيار الأفضل لإعادة الدور الروسي؟ و قد قامت المؤلفة بتناول هذه التساؤلات الجوهرية بالدراسة والتحليل إلى أن خلصت أن روسيا تأكد على خروجها من ماضيها الشيوعي، وتكريسها لمكانة دولية مرموقة بين الدول القوية و القادرة على تحريك الأحداث في العالم، و ما

يؤخذ على هذه الدراسة هو عمومية التحليل حول جل مناطق العالم و لو ركزت على منطقة معينة و تخصصت فيه أكثر، و هذا ما قمنا بفعله في دراستنا بالتركيز على التوجه الخارجي الروسي تجاه الإتحاد الأوربي فقط.

2-مذكرة:بولمكاحل إبراهيم، تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجيستر، العلاقاتالدولية،قسم العلوم السياسية،كليةالحقوق،جامعةباتنة،الجزائر، 2009. حيث ركزت الدراسة على العوامل الداخلية و تداعياتها في توجيه السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي و خلص إلى أن السياسة الخارجية مع الإتحاد الأوربي ما هي إلا انعكاس لتوجهات داخلية تحكمها اتجاهات فكرية متعاقبة على صنع القرار الخارجي الروسي، و بذلك يؤخذ على هذه الدراسة تركيزها على العوامل الداخلية في توجيه السياسة الروسية و إهمال العوامل والمتغيرات الخارجية، و من هنا كانت دراستنا ملمة لكلا العاملين الداخلي والخارجي.

باللغة الأجنبية:

1-كتاب : david.Teurtrie,Géopolitque de la RUSSIE Intégration régional, énergétiques,influenceculturelle,larmattan,paris,2010.

حيث يمثل هذا الكتاب دراسة حول جيوبوليتيكية روسيا، و دور الطاقة والتأثير الهوياتي في توجيه السياسة الخارجية الروسية خاصة مع دول أوربا الشرقية وبالتالي ركز على العلاقة بين روسيا و أوربا الشرقية، ودراستنا جاءت حول تأثير أهمية هذه المنطقة بالنسبة للعلاقات بين روسياوالإتحاد الأوربي.

المشكلة البحثية:

تتمحور مشكلة الدراسة حول مسار العلاقات الخارجية التي تربط روسيا بالإتحاد الأوربي، حيث تتسم العلاقات بينهما بعدم الوضوح، فتارة يغلب عليها الطابع التعاوني، وتارة أخرى تتسم بنوع من المنافسة قد تصل إلى حد الاصطدام و عدم الاتفاق في العديد من المواقف و هذا ما دعانا إلى التعمق أكثر في طبيعة التوجه الروسي نحو الإتحاد الأوربي من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل المركزي التالي: ما طبيعة توجهات وتحديات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي؟ .

حدود المشكلة:

أ- **الحدود الزمانية:** يمتد المجال الزمني للدراسة من بداية الألفية الثالثة 2000 إلى غاية 2015، و ذلك في الفترة التي حكم فيها بوتين إضافة إلى ميدفيديف و التي كان في فترة حكمه بوتين رئيسا للوزراء.

ب- **الحدود المكانية:** تتعلق الدراسة بالسياسة الخارجية الروسية اتجاه مجال جيوبوليتكي هو الاتحاد الأوربي ككتلة تضم معظم الدول الأوربية.

ت- **الحدود الموضوعية :** ينحصر مجال الدراسة حول موضوع توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوربي لمعرفة طابع العلاقات التي تربطهما، وعوامل و محددات هذا التوجه، إضافة لتصور مستقبل العلاقات في إطار التحديات المواجهة لها.

الأسئلة الفرعية:تتفرععن المشكلة البحثية أسئلة فرعية للتفصيل أكثر في الموضوع تتمثل في:

1-ما هي السمات العامة للسياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة؟

2-ما طبيعة الأداء و التطور في السياسة الخارجية الروسية اتجاه الاتحاد الأوربي؟

3-ما هي أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوربيو ما دورها في رسم العلاقات مستقبلا؟

فرضيات الدراسة:

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات و التي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها و هي كالتالي:

الفرض العام: التوجه الروسي نحو الإتحاد الأوربي كخيار إستراتيجي، تحكمه مقتضيات المصلحة ضمنشراكة استراتيجية، فكلما ازدادت إمكانية توثيق العلاقات بينهما، زاد حجم التحديات أمام هذا التقارب.

الفرضيات الثانوية:

- السياسة الخارجية الروسية تعبر عن رغبة موسكو في بناء عالم متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه.
- كلما ازداد حجم المعاملات الاقتصادية-الطاقوية- بين روسيا و الاتحاد الأوربي كلما ازداد ترابط المصالح و اتجهت العلاقات نحو التوثيق أكثر من التباعد.

- كلما زاد التوسع الأوربي – الأطلسي في المجال الجيوبوليتيكي الحيوي لروسيا – شرق أوربا – كلما زاد حجم التحديات المواجهة للسياسة الخارجية الروسية.
-

أدوات التحليل:

الإطار النظري:

مقترب صنع القرار : تنطلق هذه المقاربة من مسلمة نظرية أساسية مفادها أن السلوك الخارجي لأية وحدة سياسة لا يمكن فهمه و تفسيره إلا من خلال الرجوع إلى مسار عملية اتخاذ القرار و ما يؤثر فيها من اعتبارات شخصية و تنظيمية وقيمية ووخارجية، تندرج هذه المقاربة في إطار ما يسمى بالتنظير الإمبريقي في السياسة الخارجية، و ذلك من خلال تتبعها لمختلف المراحل و الإجراءات والعوامل التي تؤثر في مسار اتخاذ القرار من بدايته إلى نهايته، و تحاول تفسير السلوك الخارجي بالتركيز على اعتبارات البيئة النظمية لعملية اتخاذ القرار، و هو ما يساعد على حصر وتضييق مجال التحري في السياسة الخارجية بما يؤدي في نهاية المطاف إلى إمكانية بناء أطر نظرية إمبريقية وواقعية حول كيفية حدوث السلوكيات الخارجية للوحدات السياسية، و هذه المقاربة قادها البروفيسور " ر.سنايدر سنة **1954** "، و يحدد سنايدر مجموعة من القوى و الاعتبارات المؤثرة في صناع القرار عند تعاملهم مع حالات السياسة الخارجية، حيث قام بتجزئة عملية اتخاذ القرار إلى ثلاثة مجالات رئيسة: مجال التنافس الذي يحاول في إطاره صناع القرار الدفاع عن أهداف الوحدة التي ينتمون إليها، مجال الاتصالات و المعلومات الذي يهتم بالمعطيات و القيم والاختيارات الممكنة.

أثناء لحظة اتخاذ القرار، ثم مجال الدوافع الذي يركز على الاعتبارات السيكولوجية والشخصية المؤثرة في فواعل مسار و نتائج عملية اتخاذ القرار، فإذا كانت عملية اتخاذ القرار تعني اختيار بديل معين من بين مجموعة من البدائل الممكنة، فإن هدف هذه المقاربة هو توضيح و تفسير كيفية الوصول إلى هذا الاختيار، و بالتالي الإدراك هو القاعدة الأساسية التي يجب التركيز عليها لفهم السياسة الخارجية، حيث أن مختلف المتغيرات الخارجية و الداخلية المؤثرة في السلوك الخارجي لأية وحدة سياسية فإن أهميتها و وزنها يتحدد فقط من خلال إدراك صناع القرار لمواقف وظواهر السياسة الخارجية، و على هذا الأساس جاء اختيارنا لهذا المقترب لتحليل السياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي في فترة حكم بوتين لما لهذه الشخصية تأثير على السلوك الخارجي الروسي.[1]

الإطار المنهجي: فيإطار ضبط المنهاج المعتمد في مقاربة الموضوع اعتمدت هذه الدراسة في تحليلها لمشكلة الدراسة على استخدام أكثر من منهج لتناول الموضوع بكيفية مركبة، تراعي قاعدة التكامل المنهجي:

المنهج التاريخي: يستخدم للحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراستو تحليل بعض المشكلات الإنسانية، حيث ستتبع من خلاله العلاقات الروسية مع الإتحاد الأوربي عبر فترات زمنية متعاقبة، نرصد من خلالها حالة التحول التي اتسمت بها توجهات روسيا نحو الغرب عموما و الاتحاد الأوربي على وجه الخصوص و بالتالي إبراز الظروف الإقليمية و الدولية التي تطورت فيها العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوربي.

[1]– حسين بوقارة، **السياسة الخارجية :دراسة في عنصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومه، الجزائر، 2012، ص 128.

المنهج الوصفي التحليلي: يلجأ الباحث إلى استخدام هذا المنهج لدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع و من خلاله يتم التركيز في هذا البحث على العوامل و المتغيرات الداخليةوالخارجية و دورها في توجيه السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي.

المنهج الإحصائي: و يعتبر من المناهج الكمية و قد إستعنا به في هذه الدراسة لمعالجة مختلف البيانات المتعلقة بالاقتصاد الروسي و حجم المبادلات التجارية بين روسيا والإتحاد الأوربي، كذلك لمعرفة حجم الطاقة التي تمتلكها روسيا و تستفيد منها أوربا، وذلك يساعدنا على تحليل الوضع بناءا على معطيات و أرقام واقعية تبين مدى الارتباط وحجم المصالح.[1]

الإطار المفاهيمي:

تعتمد هذه الدراسة في فهم طبيعة التوجه الروسي تجاه الاتحاد الأوربي على جملة من المفاهيم المركزية و التي تشكل وسائل تحليل ضرورية في فهم و تفسير الظاهرة موضوع الدراسة، من تلك المفاهيم التي ينبغي تقديم تعريف دقيق لها نذكر ما يلي: السياسة الخارجية، الإتحاد الأوربي، فترة ما بعد الحرب الباردة.

مفهوم السياسة الخارجية: لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجيةو ذلك لتعدد المكونات و العناصر التي تدخل في تركيبها الأهداف و الوسائل والتوجهات والمحددات و الأدوار من جهة أخرى، و إلى التداخل الكبير بينهما وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة و العلاقات الدولية و الدبلوماسية والإستراتيجية من جهة ثانية، إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة و صناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق

[1]– أحمد نوري النعيمي،**السياسة الخارجية**،دار زهران للنشر والتوزيع ،الأردن ،2012،ص125.

ودقيق لمجموعة من الأهداف و الأولويات والإجراءات و التي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية و تعمل على توجيهها و يعرفها جيمس رورنو: أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.[1]

و تعرف السياسة الخارجية بصفة عامة بأنها: " الأداة التي تحاول بها الدولة التكيف مع البيئة السياسية الدولية المحيطة بها "،[2] و يعرفها الدكتور محمد السيد سليم بأنها : ""برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة بدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[3]

و **كتعريف إجرائي** يمكن تعريفها بأنها: مجموعة من السلوكات و التوجهات التي تعتمدها دولة معينة اتجاه محيطها الخارجي بغية تحقيق أهدافها القصيرة، متوسطة أو بعيدة المدى، من خلال الوسائل المعتمدة (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية، دعائية ...)، و ذلك حسب طبيعة الهدف، إذ كل دولة تسعى لتحقيق أهدافها انطلاقا من الوسائلوالإمكانيات و الموارد المتاحة لها، لتوجهها لمحيطها الخارجي.[4]

الإتحاد الأوربي: هو اتحاد اقتصادي سياسي يضم 27 دولة أوربية، تأسس بناءا على اتفاقية معروفة باسم اتفاقية ماستريخت الموقعة سنة 1992، و لكن العديد من أفكاره

---

[1]– ميلود العطري، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر، 2008، ص22.

2- David Battistella, **Théories des relationsinternationales**, Presses Sciences Po, Paris, 2009, p 359.

[3]– أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 23.

[4]– حبيبة زلاقي، **تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية**، مذكرةماجستير في العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010، ص09.

موجودة منذ خمسينيات القرن العشرين، يعمل الاتحاد على أساس نظام من المؤسسات المستقلةو يتخذ قرارات حكومية دولية تتفاوض بشأنها الدول الأعضاء، للإتحاد الأوربي نشاطات عديدة أهمها كونه سوقا اقتصاديا موحدا له عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 12 دولة عضو.[1]

و هو أيضا منظمة للدول الأوربية التي تتعاون في مجالات واسعة منها سوق واحدة ينتقل فيها الناس و البضائع و الخدمات و رأس المال بحرية، و عملة مشتركة لبعض الأعضاء، و سياسة خارجية و أمنية موحدة، هيئتها الرئيسة هي المجلس الأوربي، ومجلس الإتحاد الأوربي، و المفوضية الأوربية، و البرلمان الأوربي، يقوم الممثل الأعلى للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية بتنسيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركةوالسياسة الأمنيةو الدفاعية المشتركة، و قد أصبحت معاهدة لشبونة، و هي تحدد طريقة عمل الإتحاد الأوربي، نافدة في 1 ديسمبر 2009، يوجد مقر الإتحاد الأوربي في العاصمة البلجيكية بروكسل.

الأعضاء (27): النمسا، بلجيكا، بلغاريا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمارك، استونيا، فنلندا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفانيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة.[2]

مفهوم فترة ما بعد الحرب الباردة: لابد من التعرف أولا على مفهوم الحرب الباردة وهي تلك الفترة الزمنية التي شهدت حالة العداء الناشئة في العلاقات بين الكتلتين

[1]– مارتن غريفيفيش و تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008،ص 30.

[2]– معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI، **التسلح و نزع السلام و الأمن الدولي**، الكتاب السنوي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي و أمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 685.

الشرقية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية، و التي اتسمت باستخدام كل طرف لأدوات الحرب العسكرية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الإعلامية ضد الطرف الآخر دون أن يؤدي هذا الاستخدام لتصاعد الحرب إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة على غرار ما حدث في الحربين العالمتين.

أما مفهوم ما بعد الحرب الباردة فهو المصطلح المستخدم لإشارة على الفترة الزمنية التي انتهى فيها الصراع بين الشرق و الغرب–الحرب الباردة–. عقب تناثر المعسكر الاشتراكيو القوة السوفيتية العظمى و انهيارها دون ضجيج تقريبا، دون أن يطلق الغرب طلقة واحدة، حيث كان الانهيار مدويا بدأ من **جويلية و لغاية ديسمبر1989**، و هي أيضا حالة التبدل المفاجئة لجميع أنساق النظام الدولي الذي كان قائما، نتيجة انهيار الإتحاد السوفيتي،و اختفاء أحد القطبين الأساسين في النظام ثنائي القطبية.[1]

تبرير الخطة:

انتظمت خطة الدراسة في خطة هيكلية تتألف من مقدمة و ثلاث فصول رئيسة وخاتمة، يتفرع عن كل فصل ثلاث مباحث أو مبحثين و عن كل مبحث مطلبين أو ثلاث مطالب.

حيث جاء الفصل الأول ليعرض بعض المتغيرات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، حيث يتناول المبحث الأول مضامين هذه السياسة من حيث التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة و أهداف السياسة الخارجية

[1]– سعد شاكر شلبي، **التحدياتالأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحربالباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص 27.

الروسية و ذلك من خلال مطلبين، أما المبحث الثاني فقد تناول من خلال مطلبين أيضا، مؤسسات و محددات صنع القرار الخارجي الروسي، أما المبحث الثالث فتضمن الاتجاهات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية ناقشنا كل اتجاه في مطلب منفرد من خلال ثلاث مدارس.

أما الفصل الثاني و الذي تناول التطور و الأداء في السياسة الخارجية الروسية فقسمناه إلى ثلاث مباحث تحدثنا في الأول عن الاتحاد الأوربي في التصور الإستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية من خلال مطلبين الأول عن أبعاد الاهتمام بالإتحاد الأوربي، و الثاني خاص بدراسة تطور السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين تجاه الإتحادالأوربي أما المبحث الثاني يدرس الإستراتيجية الاقتصادية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي من خلال العلاقات الاقتصادية و التجارية و العلاقات الطاقوية و التي تأخذ مكان مهم في هذه العلاقات، و ذلك في مطلبين، أما المبحث الثالث فقد أفردناه للإستراتيجية الأمنية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي من خلال التركيز على محور الأمن الأوربي المشترك و ذكر نموذجين للتعامل الأمني الإستراتيجي بين روسيا و الإتحاد الأوربي و انعكاساتها على العلاقات بينهما و هما أزمتي كوسوفو و قضية الذرع المضادة للصواريخ، والأزمة الأوكرانية و تداعياتها على الطرفين، أما الفصل الثالث و الأخير فقد أدرجنا فيه مختلف التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي و التي تتمثل أهمها في توسع الإتحاد الأوربي نحو دول أوربا الشرقية و التحدي الأطلسي الأمريكي، أما المبحث الثاني فيه فنتناول مستقبل العلاقات الروسية الأوربية من خلال ثلاث سيناريوهات –الخطي، الإصلاحي، الثوري– أفردنا مطلبا لكل واحد منها، أما الخلاصة و الاستنتاجات فهي حوصلة عن موضوع الدراسةو تضمنت النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

الفصل الأول: السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة (المتغيرات، الأهداف، المؤسسات، و المحددات، الاتجاهات الفكرية).

❖ المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

- **المطلب الأول:** تحولات ما بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على ميدان السياسة الخارجية الروسية.
- **المطلب الثاني:** أهداف السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

❖ المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية و محدداته.

- **المطلب الأول:** مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية.
- **المطلب الثاني:** محددات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية.

❖ المبحث الثالث: الاتجاهات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية:

- **المطلب الأول:** المدرسة الليبرالية و أولوية التعاون مع الغرب (الأطلسيون).
- **المطلب الثاني:** المدرسة الجيوبوليتيكية و أولوية أوراسيا (السلافيون، الشيوعيون، القوميون، المحافظون).
- **المطلب الثالث:** المدرسة الواقعية الروسية (اتجاه الوسط البراغماتي).

تحكم السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة عدة ضوابط تحددها مجموعة من المكونات تنتج عنها أفعال و سلوكات تترجم في مجال علاقتها مع الدول، حيث تحكمها مجموعة من المحددات الأهداف مرتبطة و متداخلة فيما بينها تتفاعل مع البيئة الداخليةو المتمثلة أساسا في أجهزة صنع القرار فيها، حيث تشكل مؤسسات صناعة القرار الخارجي المسؤولة بشكل مباشر عن صياغة و صنع القرار الخارجي المحدد الأساسي في صياغة مبادئ و أهداف السياسة الخارجية الروسية.

و من خلال دراستنا سيتجلى ذلك في فترة حكم الرئيس بوتين الذي يستأثر بعملية اتخاذ القرار الخارجي، و لكن لا يمنع ذلك من دخول عوامل أخرى موجهة له خاصة المتغيرات الخارجية التي تفرض نوع من السلوك و توجهه أحيانا بشكل منفرد مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالبيئة الخارجية، وعليه سوف تتم مناقشة مختلف الأهداف والمحددات التي توجه السلوك الخارجي الروسي بعد إلقاء نظرة على أهم التحولات التي شهدتها الساحة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، و كذلك ضرورة دراسة مؤسسات صنع القرار الخارجي لمعرفة أهم الجهات المتحكمة فيه، أما عن الاتجاهات الفكرية في السياسة الخارجية الروسية فهي تقتضيها الضرورة العلمية لمعرفة أهم الاتجاهات التي تسيطر على صناع القرار الخارجي الروسي في مختلف الفترات، و بذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ناقشنا في الأول مضامين السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة عموما التحولات المختلفة التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة و أهداف السياسة الخارجية الروسية ، أما المبحث الثاني فقد تناول مؤسسات صنع القرار الخارجيو محدداته من خلال

مطلبين كذلك، أما المبحث الأخير في هذا الفصل سنناقش فيه الاتجاهات الفكرية المختلفة في السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

تتشكل السياسة الخارجية الروسية في مسارها من عدة متغيرات تحكم و توجه القرارات فيها، و ذلك لتضافر عوامل عديدة مؤثرة فيها، فمن جهة التحولات المختلفة لعالم ما بعد الحرب الباردة و انعكاساتها، و من جهة أخرى الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الروسية، و سوف نناقش هذين الفكرتين بنوع من التفصيل من خلال هذا المبحث في إطار مطلبين يتناول الأول تحولات ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على ميدان السياسة الخارجية الروسية و الثاني يدرس الأهداف.

المطلب الأول: تحولات ما بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على ميدان السياسة الخارجية الروسية.

إثر انهيار الاتحاد السوفييتي سنة1990 و تفكك جل آليات و مقومات المعسكر الاشتراكي لم يحدث ذلك نتيجة لمواجهة عسكرية، أو حصار جوي و بري وبحري، ومن ثم يمكن القول أن عملية الانهيار كانت ناتجة عن اعتبارات داخلية و شخصية ، فالأوضاع الداخلية لدول أوربا الشرقية في جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية كانت تؤشر لبداية حالة من الاحتقان و المعارضة لأساليب و استراتيجيات التعاطي مع الشؤون اليومية لمواطني هذه الدول، و قد برزت هذه المعضلة في

الوقت الذي تمكنت فيه بعض الدول في المعسكر الرأسمالي الغربي من بلوغ مستوى جد متقدم من بناء دولة الرفاه الاجتماعي، فانتهاء الصراع الإيديولوجي على المستوى الداخلي قد يكون البداية الحقيقية لانتهائه على المستوى الدولي.[1]

من هذا المنطلق يبدوا قرار القيادة السوفيتيةالمتمحور حول تفكيك الاتحاد السوفيتي والتخلي عن ما كان يسمى بالنظام الإقليمي الاشتراكي، يندرج في إطار رغبة صريحة وسيادية في تغيير أسس و مبادئ النظام الاجتماعي و السياسي والاقتصادي، بما يسمح باعتماد نمط و إستراتيجية تسيير جديدة كفيلة بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وتراجع حدة الصراع الإيديولوجي على المستوى الدولي من شأنه أن يؤثر ايجابيا على السلوكيات الخارجية للدول، بالنظر إلى تراجع الدور الريادي و المركزي للمحدد الايديولجي في العلاقات الدولية.

و من ثم يبدوا أن هذه المرحلة الجديدة تتميز بقدر كبير من الغموض و عدم التأكد في مختلف مسارات العلاقات الدولية.[2] كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي و تراجع حدة الاستقطاب الدولي أنتج إعادة إحياء أو انفجار عدد كبير من النزاعات الداخلية المتمحورة حول الهوية، و هو ما حدث في كثير من دول أوربا الشرقية و العالم الثالث. و يمكن القول أن الوضع الدولي الذي تمخض عن انهيار الاتحاد السوفيتي يكتنفه الكثير من الغموضو التعقيد و هو ما يجعل مسألة تصنيفه و تحديد معالمه مهمة عسيرة و ذلك بالرغم من الوتيرة المتسارعة لانتشار و عولمة قيم و أسس وآليات النموذج الليبرالي الغربي، و هذا الوضع الجديد يشكل بيئة مغايرة نسبيا

[1]– حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل**، مرجع سابق، ص193.

[2]– **المرجع نفسه** ، ص195.

للبيئة التي ظهرت فيها جل المقاربات النظرية لتفسير السياسات الخارجية و هو ما يستدعي إعادة النظر في الكثير من ركائزها و مسلماتها النظرية.[1]

يجمع المهتمون بالشأن الدولي على أساس أن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت تزايدا بارزا لدور العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية و هو ماساهم في التقليل من أهميةو مصداقية النظريات و النماذج التي طورت في ميدان السياسة الخارجية، حيث أنها أفرطت في التركيز على العوامل السياسة و الإيديولوجية و العسكرية وأهملت إلى حد كبير المتغيرات الاقتصادية، إن تزايد أهمية عوامل الاعتماد المتبادل بين المجتمعات، ذلك أن المسائل الاقتصادية انتقلت لتحتل مركز الاهتمام في النظام الدولي و هو ما يفسر الميول المتزايدة لتوظيف العوامل الاقتصادية في السياسات الخارجية للقوى الكبرى، فالأوضاع الاقتصادية المتدهورة غالبا ما تفرز سياسة خارجية ضعيفة و العكس صحيح.[2]

هكذا الحال بالنسبة لروسيا ففي الفترة التي تلت سقوط الاتحاد السوفيتي كانت الأوضاع الاقتصادية لروسيا الوريث الأكبر له جد مزرية و تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية التي فرضت عليها نوعا من التبعية للغرب خاصة للاتحاد الأوربي الذي راح ينتهز فرصة هذا الضعف الروسي في محاولة لمد سيطرته على المجال الجيوبوليتيكي الحيوي للاتحاد السوفيتي سابقا، و الذي يعتبر أيضا أهم مناطق نفوذ روسية، حيث أن محاولة الاتحاد الأوربي في بسط نفوذه على دول

---

[1]– عزمي بشارة، **عودة إلى الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف**،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 356، بيروت، أكتوبر 2008، ص18.

[2]– وليم نصار، **روسيا و النظام الدولي**، المجلة العربية للعلوم السياسة، العدد 20، بيروت، خريف 2008، ص 34.

أوربا الشرقية أفرز العديد من المشكلات بين الطرفين، غير أن التفوق الاقتصادي للاتحاد الأوربي فرض على روسيا نوع من التنازلات التي قدمها مقابل المساعدات الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوربي و التي تشكل ضغط على روسيا و تقيد حرية قرارها الخارجي خاصة في المناطق التي تود الدول الأوربية بسط سيطرتها و نفوذها عليها. حيث أمنت المجموعة الأوربية مساعدة تقنية و تشجيع المؤسسة الأوربية للإعداد المهني في أوربا الشرقية ابتداء من 1991 وتشجع المجموعة الأوربية الاستثمارات في أوربا الشرقية بضمانتها، و تبدو أوربا ملتزمة بتعزيز هذه الصلات مع دول أوربا الشرقية لتحويلها إلى اقتصاد السوق و تعتبر معاهدة ماستريخت التي نصت على سياسة خارجية و على أمن جماعي بداية وعي أوربي بكل مشاكل القارة.[1]

و من التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة أيضا، بدأ يتجلى تدريجيا أن الدولة لم تعد تمثل قلب و مركز النظام و أن العلاقات الدولية لم تعد تنحصر فقط في السياسات و السلوكيات التي تقوم بها الدول، و بما أن مختلف المقاربات النظرية في السياسة الخارجية لا تعير اهتماما بالغا لهذه الحقيقة فإن ذلك يجعلها جزئية وغير قادرة على تفسير كل جوانب السلوك الخارجي في هذه المرحلة الجديدة، كما أن النظرة الشمولية للعلاقات الدولية تبين أن هناك فواعل أخرى أصبحت تزاحم

[1]– نعيم الظاهر، **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد**، دار اليازوري، الأردن، 2007، ص187.

تدريجيا الدولة في البيئة الخارجية،[1] و كمثال على ذلك الشركات المتعددة و أثرها البالغ في توجيه سياسات الدول.

و يتمثل أيضا المتغير الأخير لمرحلة ما بعد الحرب الباردة في النقاش الدائر بين الأكاديميين و صناع القرار على حد سواء حول دور و مكانة الأخلاق في العلاقات الدولية، و يندرج الاهتمام بهذه المسألة في إطار إعادة إحياء دور المدرسة المثالية في العلاقات الدولية، التي تركز على ضرورة التقيد بالمبادئ الأخلاقية و القانونية في السياسة الخارجية، و قد ساعد على إعادة إحياء هذا الاتجاه نهاية الصراع الإيديولوجي و انهيار كتلة الاشتراكية مما ساهم في هيمنة مبادئ و قيم النموذج الليبرالي الغربي على التفاعلات الدولية و من ثم برزت مرة أخرى مسألة الأخلاق بقوة في العلاقات الدولية و أصبحت قضايا حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، الحريات الفردية، الممارسة الديمقراطية، و غيرها من القيم بمثابة الحدود التي لا يجب تجاوزها في سلوكيات الدول الداخلية و الخارجية، وعلى هذا الأساس بدأت الكثير من الأوساط الإعلامية و الحقوقية و حتى الأكاديمية، الترويج لفكرة مزاحمة الأخلاق لبقية المتغيرات في التأثير على التفاعلات الدولية.[2]

و روسيا كغيرها من دول العالم تأثرت بتحولات هذه الفترة، حيث أن انطلاق القيادة الروسية، لهدف زيادة تعظيم قوة روسيا و نفوذها و استعادة بعض قوة الاتحاد السوفيتي السابق، يأتي متوافقا و رغبتها في استبعاد العودة لسياسات الحرب الباردة لمعرفتها بأنها حرب مكلفة ماديا و سياسيا و أمنيا، في حين أنها لم تزل

[1]– حسين بوقارة، **السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل**، مرجع سابق، ص 200.

[2]– **المرجع السابق**، ص207.

مستمرة في سعيها لمكافحة أثارها السلبية داخل مجتمعاتها، هذا غير ما لديها من شبكة المصالح المتعددة مع أطراف دولية كثيرة، و هذا بلا شك يتقاطع و منهجية سياسات الحرب الباردة و تداعياتها المختلفة.[1]

و بالتالي مع كل هذه التحولات وجدت روسيا الاتحادية نفسها في مسار جديد فرضته عليها مستجدات المرحلة و دفعتها إلى توجهات جديدة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

هناك معتقد بديهي في السياسة مفاده أن أهداف الدول ترتبط عادة بالنوايا والدوافع التي تتستر الدول عليها ولا تفصح عنها، و هو ما يجعل تتبعها و تحديدها أمرا صعبا يخضع للاجتهاد أكثر مما ينبغي على الحقائق المؤكدة و الثابتة، لأن هناك فارقا بين ما تعلنه الدول من أهداف و ما تعتقده منها في الواقع، و من هنا ننطلق كي نجمل أهم الأهداف الروسية في سياستها الخارجية التي تتمثل أساسا فيما يلي:[2]

1- Edward Lucas , **the new cold war: the future of Russia and the threat to the west Palgrave** – Macmillan, new York, 2008,p 146.

2– لمى مضر الإمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص118.

1-تقوية القدرات الروسية:

يتمثل في إدامة هامش من الردع يضمن سلامة الإتحاد الروسي (امتلاك عامل الردع)، ذلك أن حجم التهديد المباشر و غير المباشر الموجه لروسيا بعد تفكك الإتحاد السوفييتي قد بلغ حدا لا يمكن التغاضي عنه، و كذا انكشاف أطراف الدولة الوارثة أمام التحديات الداخلية (العرقية و الإثنية و الانفصالية) و الخارجية الصادرة عن خضوع السابقين و حتى من الجيران، الذين يودون إثارة موضوعات و قضايا سابقة تتعلق بنزاعات الحدود، و ملكية الأرض، و المطالب المتبادلة لكل منهما في الإقليم الروسي.[1]

و نستطيع أن نستشف السعي الروسي إلى امتلاك عامل الردع من خلال استقراء تصريحات بعض المسؤولين، مثل ما أكده الرئيس "بوتين" في أوساط عام 2002 من أن روسيا ستحافظ على صاروخ (**س س-18**) المزود بعشرة رؤوس حربية (خلال 10 أو 15 عامل)، أي لغاية عامي **2013 و 2018** و هو الصاروخ الذي كان من المفترض تفكيكه بموجب معاهدة ستارت و صرح "بوتين" في أكتوبر **2003** بشأن قرار نشر صواريخ (س س-19) مجهزة برؤوس حربية، و ستبقى على هذه الحال لغاية نهاية عام **2030**.[2]

---

[1]- **المرجع السابق**، ص119.

[2]- هانس م.كرستنسن، **القوى النووية العالمية**، ترجمة: حسن حسن و (آخرون)، إشراف سمير كرم، (التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 886.

2-الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية:

لعل هذا الهدف هو أهم أهداف روسيا في سياستها الخارجية، و تكمن أهميته في عدة معطيات أبرزها:[1]

- اتساع الأراضي الروسية و المطلب السيادي المتعلق بها قد واجها تحديا خطيرا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فهناك أراضي كانت روسيا تنظر إليها دائما على أنها جزء منها، و لعل أهمها جمهوريات البلطيق الثلاث (استونيا، ليتوانيا، لاتيفيا) التي انفصلت، و الخسارة الأكبر كانت انسلاخ كيانين يشكلان جزءا لا يتجزأ من الكيان الروسي و هما أوكرانيا وبيلاروسيا، و ذلك بسبب التداخل القومي و الإرث المشترك.
- تزايد حدة النزاعات الانفصالية، التي تشكل الأزمة الشيشانية أبرز مثال لها، إذ أن تفاقم أزمة الشيشان قد يفضي إلى انجرار جمهوريتي إنغوشيا وداغستان إلى الاتجاه الانفصالي نفسه، و عند ذلك ستهدد وحدة الأراضي الروسية في منطقة القوقاز، لما لهذه الأخيرة من أهمية كبرى عند روسيا، و لما لإطلالة جمهورية داغستان على بحر قزوين من مزايا اقتصادية وإستراتيجية.

[1]- لمى مضر الإمارة ،**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص223.

- خطورة بعض مطالبات و نزاعات الحدود على وحدة الأراضي الروسية، كما أن النزاع مع اليابان بشأن جزر الكوريل يلقي بظلاله على العلاقات بين الطرفين.
- الخطورة الناجمة عن تزايد نسبة الأعراق الأجنبية الطارئة من وراء الحدود (ولا سيما في سيبيريا الجنوبية)، و يصح هذا بتزايد عدد ذوي الأصول الإثنية الصينية و الكورية، الأمر الذي قد يتفاقم بالشكل الذي يهدد فيه وحدة الأراضي الروسية.[1]

3-تأمين الظروف المناسبة للتطور الاقتصادي للبلد:

لعل العامل الاقتصادي يمثل التحدي الأول الذي تعانيه روسيا و الكابح الأساسي لتطلعاتها الخارجية، ذلك بأن الاقتصاد الروسي كان يعاني معضلات كبيرة منذ الحقبة السوفيتية، بل إنه ورث معظم، إن لم يكن جل هذه المعضلات و التحديات والكوابح.

لقد ساهم تردي حالة الاقتصاد الروسي، و إلى حد كبير، في زعزعة مكانة روسيا على صعيد العلاقات الإستراتيجية الدولية، و سبب تفاقم حالة عدم الاستقرار الداخلي، و حد من إطلاق برامج التنمية و برامج تعظيم موارد تحقيق الأمن القومي الروسي ووسائله، و من هنا كان تحقيق النمو الاقتصادي في مقدمة الأهداف التي سعى الرئيس الروسي بوتين إلى تحقيقها، و تعد الصناعة العسكرية في مقدمة الصناعات التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة لتحقيق هدفي

[1]- عزمي بشارة، **روسيا الجيوستراتيجيا فرق الايدولوجيا و فوق كل شيء**، سياسات عربية المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد 17، القاهرة، نوفمبر 2015، ص6.

رفد القوات المسلحة الروسية باحتياجاتها، والتصدير كمورد مهم من موارد العملة الأجنبية الضرورية لأغراض الاستثمار،إذ تسعى روسيا عبر مبيعات الأسلحة إلى الخارج بصورة رسمية، و بيع مفاعلات الطاقة النووية إلى دول كإيران إلى جني العملة الصعبة والحفاظ على قدرتها الصناعية والبحثية، بالنتيجة تأكيد نفوذهاو هيبتها[1]

و يحتل القطاع النفطي أهمية كبرى في هذا المجال، فهو من جهة مورد مهم من موارد العملة الأجنبية المتحققة نتيجة التصدير، و كذلك من خلال الاستثمارات الروسية في الخارج، و من هنا يأتي الإصرار الروسي على الحفاظ على حصة معينة للاستثمارات النفطية الروسية في العراق، إن معالجة وضع الاقتصاد الروسي كهدف من أهداف الإستراتيجية الروسية تلزم معالجة قضية العلاقات الاقتصادية الروسية الخارجية، كقضية المديونية مثلا، إذ أنها ستدعم موقع روسيا الاتحادية في مجموعة الثمانية الكبار **(08)**، الأمر الذي سيعود بالنفع والمزايا على الاقتصاد الروسي وفرصه التنموية. [2]

تسعى روسيا في هذا الإطار إلى إقامة علاقات جيدة مع الدول التي كانت الدول ترفض إقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي بسبب نهجه الإيديولوجي.

---

[1]– أيمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية و الأولويات الجيوبوليكية الخارجية**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 357، بيروت، ديسمبر 2008، ص 87.

[2]– لمى مضر الامارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص225.

لقد أدركت روسيا أن بناء علاقات طيبة و وثيقة مع الدول كافة ستعود عليها بفوائد جمة تتمثل في[1]:

- جذب الاستثمارات و رؤوس الأموال و الحصول على المساعدات الاقتصادية .
- تنشيط علاقات روسيا الاتحادية الاقتصادية و التجارية ، و السعي إلى الحصول على المعاملة التفضيلية ، و زيادة الصادرات الروسية من السلع والخدمات .
- تنشيط تجارة السلاح ، و زيادة الصادرات الروسية من الأسلحة ، وتصر روسيا في هذا المجال على التعاون مع بعض دول عالم الجنوب حيث حاجتها الشديدة للعملات الصعبة وزيادة وارداتها منها ، فضلا عن تأمين فرص عمل لعشرات الآلاف من الخبراء و المتخصصين الروس [2].

4-مكافحة الإرهاب :

يعد من الأهداف المركزية ، و ذلك أنه يتداخل مع الأهداف الأخرى، باعتبار أن الإرهاب يشكل عامل التهديد الأول للإتحاد الروسي، لاسيما أن الشيشانيين وظفوا الإرهاب إلى أبعد مدى و نقلوه إلى عقر البيت الروسي، ولمكافحة الإرهاب أثر استراتيجي كبير،إذ أن تبنيه دفع روسيا إلى الالتقاء

[1]- عبد الصادق علي،**روسيا و البحث عن دور جديد :العرب في السياسة الخارجية الروسية**،شركة بن دسمال للطبع ،أبوظبي ،2003 ،ص101 .

[2] - فواز عبد الهادي، **موسم الهجرة النووية إلى إيران :العلماء الروس يأكلون الخبز في جمهورية آياتالله**، مجلة القرار ،العدد الثالث، باريس، 1999، ص 20 .

مع الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها لمكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

و قد اكتسب هدف مكافحة الإرهاب أهمية جديدة منذ سلسلة من الهجمات تعرضت لها روسيا ، و لعل أكثر تلك الهجمات ألما و أدى عملية احتجاز الرهائن في مسرح موسكو في أكتوبر 2002، و حادثة الهجوم على المدرسة في بيسلان في سبتمبر 2003 التي راح ضحيتها المئات من الأطفال [1].

فروسيا تشعر بأنها مهددة جراء تنامي موجة الاستياء و الفوضى على حدودها الجنوبية في القوقاز و آسيا الوسطى، و هي موجة تؤدي إلى أعمال إرهابية . و قد سعت من دون نجاح إلى دفع الغرب إلى اعتبار العدائية المستمرة في الشيشان جزءا من الحرب على الإرهاب . لكن دعمها للحرب على الإرهاب أدى إلى امتناع الولايات المتحدة و أوروبا الغربية عن انتقاداتها كأنها حقوق الإنسان في المنطقة [2].

أما البعد الآخر لهدف روسيا من مكافحة الإرهاب، فيتمثل في تصاعد التوتر مع جارتها الجنوبية، جورجيا .

5-إقرار السلام العالمي، و تجنب النزاعات العسكرية:

يعد هذا الهدف من الأهداف التي يعتبر تحقيقها ضروريا من أجل إفساح المجال لتوطيد أمن و سلام الإتحاد الروسي و حواره الإقليمي، سعيا إلى تحقيق هدف أبعد و أهم هو تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي

---

[1] – لمى مضر الأمارة ،**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقةالعربية** ، مرجع سابق ، ص 227 .

[2] – جورج فريد مان ،**مبدأ ميدفيديف و الإستراتيجية الامريكية** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 356 ، بيروت ، أكتوبر 2008 ، ص 124 .

[1].إذلا يخفى على أحد أن انعدام فرص السلام يثير الحروب و يؤدي إلى انتشار النزاعات العسكرية، الأمر الذي سيقلل من ناحيته من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقود إلى خلق فرص العمالة و تحقيق الرفاه الاقتصادي.

إن من سلبيات انتشار النزاعات العسكرية و الحروب ازدياد حدة التوتر في العلاقات البينية، سواء بين تلك الدول المنغمسة في النزاعات نفسها، أو بينها وبين جوارها الإقليمي أو حلفائها، من ناحية أخرى يمكن أن نعزو الهدف الأساسي من السعي الروسي إلى إبراز دورها في حفظ الأمن و الاستقرار في العالم إلى الحصول على اكبر قدر من الفوائد الاقتصادية لذلك سعت القيادة الروسية إلى تبني نهج توطيد دعائم السلم العالمي و نبذ الحروب ليتيح لها التفرغ لإشكالاتها وتحدياتها الداخلية، بحثا عن حل معقول.[2]

6-حفظ الهيبة و المكانة الدولية:

هناك شعور بين أغلبية الشعب الروسي بأن الغرب كان وراء تقويض قوة روسيا وتأثيرها على الصعيد الدولي، و بأنه نجح في تصفية روسيا كدولة عظمى بمساعدة بعض الروس الموالين للسياسات الغربية.

تؤكد روسيا على خصوصيتها الروحية و جوهرها الثقافي التاريخي المميز، يظهر هذا في شعار " لا الشرق و لا الغرب بل أوراسيا " لذلك تسعى روسيا إلى الحفاظ على تميزها أمام تحديات الغرب و تقاليد الشرق و هذا ما يدل على

[1]- حميد حمد السعدون، **الدور الدولي الجديد لروسيا** ، دراسات دولية ، العدد 42 ، بغداد ،2001 ، ص 25 .

[2]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي، الأردن، ط1،2005، ص89.

الاستقلالية القومية و الحضارية و السياسية للشعب و الدولة الروسية، و عليه فإن رفض الغرب و الشرق يشكل أحد إحداثيات الهوية الروسية الثابتة.[1]

7-إقامة نظام متعدد الأقطاب:

إن الرفض الحازم لعالم يحكمه قطب واحد، و التطلع الشديد إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، هما الأهداف الروسية للتقليل من الهيمنة الأمريكية و هو ما أكده المارشال " **أيغور سيرغيين** " وزير الدفاع الروسي سابقا عندما قال: (... و قد حل محل مسألة الاستقطاب الثنائي مرحلة انتقالية اتجاه نظام عالمي متعدد الأقطاب تتألف من عناصر مختلفة سياسية و اقتصادية و ثقافية سواء في الدول أو الأمم وستقود هذه العملية إلى ربط أقرب المصالح مما سيؤدي بدوره لاعتبار علاقات الشراكة فيما بين الدول أمرا أساسيا) [2]

و تأكيدا على الدور العالمي لروسيا فإن " بوتين " و من جاء بعده يسعون وبإصرار عنيد من اجل العمل لبناء و خلق نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة و المتجددة، كما أن السياسة الروسية الجديدة لا تقبل العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد و ثروات جمهوريات القوقاز و آسيا الوسطى لصالح

[1]- الكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة المتحدة، طرابلس، ط1، 2004، ص229.

[2]- محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية**، دار الجنان،الأردن،ط1 ،2013، ص 322.

أية قوة كبرى ، لأنها تعد هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها، ترتبط ارتباطا وثيقا بأمنها القومي و مصالحها الاقتصادية و الإستراتيجية [1] .

8-تطوير العلاقات مع الدول المشاركة في كومنولث الدول المستقلة :

إن استقلال الجمهوريات التي كانت خاضعة للإتحاد السوفيتي السابق كان يعني لموسكو أن الحدود الجنوبية لروسيا انحسرت شمالا ما يزيد على الألف ميل في بعض المواقع ، يضاف إلى ذلك سيطرة هذه الدول على موارد نفطية هائلة ، كانت حتى وقت قريب تحت سيطرة الحكومة المركزية في موسكو [2].

و يقال ذلك لانشغال روسيا بمشكلاتها الداخلية ، و تدهور الأوضاع الاقتصاديةوالاجتماعية في هذه الجمهوريات الجديدة ، الأمر الذي جعل الباب مفتوحا على مصراعيه للتنافس بين القوى الإقليمية و الدولية للنفاذ إلى هذه المنطقة الحساسة وجذبها بشتى المغريات سواء أكانت مغريات معنوية كاللغة والقيم المشتركة أم مغريات اقتصادية و محاسن التبادل التجاري و التعاون في المجالات التكنولوجية و الأمنية و العسكرية . ليس هذا فقط ، و إنما نرى في المقابل أيضا رغبة الدول المستقلة في أن تزيد إلى أعلى حد ممكن الحضورالاقتصادي للرأسمال الأمريكيو الأوروبي و الياباني ، و لقوى أخرى على أراضيها ، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تسريع تنميتها الاقتصادية و تعزيز استقلالها . و في ضوء ذلك ، ورغبة في عدم تكرار مآسي المواجهات ، على

---

[1]- أيمن طلال يوسف ،**روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية و الأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية** ، مرجع سابق، ص 87 .

[2]- ناظم عبد الواحد الجاسور ، **حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى و القوقاز** ، دراسات سياسية ، بيت الحكمة، العدد 10 ،بغداد ، خريف 2002 ،ص25 .

غرار ما حصل في أفغانستان و الشيشان ، سعت روسيا إلى التكيف مع الواقع الجيوسياسي الجديد ، في محاولة منها ، على ما يبدو لاحتواء الحضور الإقليمي و الدولي الجديد ، و للحيلولة دون محاصرتها من قبل منافسيها الرئيسيين عن طريق استقطاب الدول الجديدة ، و ذلك من خلال خلق شبكة جديدة من العلاقات تفيد الدول الجديدة [1].

و تحفظ لروسيا موقعا متحكما على الصعيدين الجيوبوليتيكي و الاقتصادي ، ويمكن أن نلخص أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين كالآتي :

1- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية ، و التأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها مند قيامها ، و لإنهاء الإنفراد الأمريكي بموقع القمة ، و حسب رؤية القيادة الروسية فيجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الإنفراد ، و على نحو يتناسب أكثر و اتجاهات العالم الجديد .

2- السعي غلى علاقات متميزة و تعاون إستراتيجي مع أصدقاء الإتحاد السوفيتي السابقين لاسيما الهند و إيران و الصين .

3- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام و الاستقرار في المنطقة.

4- الواقعية في التفكير و زيادة التعاون و تعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة

[1]- لمى مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ، مرجع سابق ، ص 236 .

5-السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للإتحاد السوفيتي السابق .

6-منع انتشار الصراعات السياسية و العسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى)

المبحث الثاني : مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية ومحدداته :

تتحكم في صناعة القرار الخارجي الروسي مجموعة من المؤسسات الرسمية والغير رسمية و التي تؤثر بدورها و تتأثر بمختلف المحددات الداخلية و الخارجية و التي سنحاول إبرازها من خلال هذا المبحث الذي يتناول مطلبين الأول يخص مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية و الثاني يناقش المحددات في توجيه القرار الخارجي الروسي .

المطلب الأول : مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية :

تشمل مؤسسات صنع القرار في روسيا على سلطتين متمثلتين في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، حيث تشكلان القرار الخارجي الروسي و السلطة التنفيذية تشمل رئيس الجمهورية و الحكومة أهم جهازان في صياغة السياسة الخارجية الروسية إلى جانب مجلسي الفدرالية و الدوما كسلطة تشريعية ، و سنناقش كل منهم من خلال هذا المطلب.

رئيس الجمهورية :

تتضمن الهياكل الرسمية لصنع السياسة الخارجية الروسية كل من رئيس الجمهورية والحكومة " السلطة التنفيذية " و البرلمان " السلطة التشريعية " .

يعد الرئيس مركز الثقل في النظام السياسي الروسي و محور عملية صنع القرار فيه ،يتبين ذلك من السلطات واسعة النطاق المخولة له بموجب دستور عام 1993 [1].

صلاحياته :

الرئيس الروسي هو رئيس الدولة ، و يضمن الحقوق و الحريات للمواطنين وسلامة الدستور على أساس القواعد و الأسس التي نص عليها الدستور، و يتخذ الإجراءات اللازمة لحماية سيادة الإتحاد الروسي و استقلاله و وحدة أراضيه ، ويقر السياسات الداخليةوالخارجية ،و يمثل الإتحاد الروسي في المحافل الدولية .

[1] – محسن حساني ظاهر مديهش العبودي ، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية** ، مرجع سابق ، ص231 .

ينتخب الرئيس الروسي أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فحسب،ينتخبه الشعب الروسي بالانتخاب المباشر و الاقتراع السري ، و لايحق للمترشح أن يشغل منصب الرئيس ما لم يبلغ الخامسة و الثلاثين(35) من العمر فأكثر، و تقرر قواعد انتخاب الرئيس بقانون إتحادي و يؤدي الرئيس المنتخب القسم بحضور أعضاء مجلس الفيدراليةو مجلس النواب الدوما و قضاة المحكمة الدستورية للإتحاد الروسي . ويعين الرئيس رئيس الحكومة إذ يعرض اسم المرشح إلى مجلس النواب، و بعد موافقة المجلس على المرشح يصدر الرئيس قرارا بتعيين المرشح رئيسا للوزراء ، أما إذا رفض مجلس النواب المرشح لشغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات يقوم الرئيس بتعيين من يراه مناسبا لهذا المنصب، و يحل مجلس النواب و يدعو إلى انتخابات جديدة، و يقوم رئيس الحكومة بعرض المرشحين لشغل منصب نائب رئيس الحكومة و الوزراء على رئيس الدولة لنيل موافقته عليهم ، و من هنا يتبين أن الحكومة خاضعة تماما لسلطات الرئيس بموجب الصلاحيات المخولة له من الدستور.[1]

إذ يستطيع أن يمارس تأثيرا كبيرا في قرارات الحكومة و توجهاتها السياسية بما يتفق مع نهجه السياسي ، و يترأس الرئيس الروسي اجتماعات مجلس الوزراء ويحق له إقالة رئيس الوزراء و يعين و يقيل الوزراء بناء على طلب من رئيس الحكومة و يعين و يقيل رئيس البنك المركزي الروسي و يوافق على تعيين قضاة المحكمة الدستورية و قضاة المحاكم الاتحادية الأخرى ، و يشكل الرئيس مجلس أمن الإتحاد الروسي و يترأس ويصادق على العقيدة العسكرية الروسية و يعين و يقيل السفراء والقيادات العليا في القوات المسلحة الروسية و يحدد الرئيس موعد

[1]- **المرجع السابق**، ص 232.

انتخابات مجلس النواب و تقدم الميزانية إليه و يوقع على المراسيم الجمهورية ويخاطب البرلمان برسائل سنوية توضيحية عن حالة البلاد.

و يحق لرئيس الدولة تعيين عمل أية جهة سواء كانت حكومية أم غير حكومية إذا تعارض نشاطها مع الدستور ، و يحدد السياسة الخارجية للدولة.

و يوقع على المعاهدات الدولية و يستلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين لدول العالم المعتمدين من دولهم في روسيا ، و الرئيس الروسي هو القائد العام للقوات المسلحة و في حالة العدوان أو الطوارئ يعلن الرئيس الأحكام العرفية في البلاد ويمنح حق اللجوء السياسي و يقرر العضو العام و يمنحه الأوسمة و الأنواط وإعلاء الرتب و تكون المراسيم الصادرة عن الرئيس إلزامية و لها قوة القانون.[1]

السلطة التنفيذية في روسيا الاتحادية :

تمارس السلطة التنفيذية في روسيا الاتحادية، الحكومة الروسية و تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الحكومة و نائب رئيس الحكومة و الوزراء، و يعين رئيس الحكومة من قبل رئيس الدولة و بموافقة مجلس النواب /الدوما و في حال رفض مجلس النواب ترشيح رئيس الوزراء ثلاث مرات يعين رئيس الوزراء ،و يحل الرئيس مجلس النواب ويدعو إلى انتخابات جديدة و يرشح رئيس الحكومة نوابه والوزراء و يرفع الترشيح إلى الرئيس للموافقة عليهو ينظر رئيس الحكومة نشاطات و عمل الحكومة. و الحكومة الروسية مسؤولة أمام مجلس النواب عن ضمان تطبيق الميزانية التي يقرها مجلس النواب و تضمن تطبيق السياسات المالية و النقدية . كما

[1]– **المرجع نفسه** ، ص 234 .

تضمن الحكومة تطبيق سياسة موحدة في مجالات الثقافة و التعليم و الصحة والضمان الاجتماعي و حماية البيئة في أقاليم الإتحاد الروسي كافة ، و تنفذ الحكومة الإجراءات الصامتة للدفاع عن البلاد و الأمن الداخلي و تطبيق السياسة الخارجية عن طريق وزارات الدفاع والداخلية و الخارجية و تضمن حكم القانون و حماية حقوق الإنسان و الحريات العامة [1].

و تصدر الحكومة القرارات التي تضمن تطبيق الدستور و القوانين و المراسيم الصادرة من الرئيس و تكون هذه القرارات إلزامية التطبيق إلا في حالة تعارضها مع الدستورو القوانين و المراسيم الرئاسية و في هذه الحالة تلغى هذه القرارات من قبل الرئيس، و تستقيل الحكومة الروسية عندما ينتخب رئيس جديد للاتحاد الروسي إلا أن الرئيس الجديد يحق له الإبقاء على الحكومة كما هي، و في حال تبني مجلس النواب (الدوما) قرارا بسحب الثقة عن الحكومة يكون الرئيس الروسي أمام خيار تغيير الحكومة أو إلغاء قرار مجلس النواب، و في حال تبني الرئيس الخيار الثاني يقدم مجلس النواب قرارا بعدم ثقته بالحكومة، وهو مالا يحق للمجلس أن يقدمه إلا بعد مرور ثلاثة أشهر من القرار الأول، فإن الرئيس يقيل الحكومة ،أو حجبت عنها الثقة فإنها تسير الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة، إن سلطات الرئيس الواسعة جعلت من الحكومة مجرد جهاز معاون للرئيس الذي يقوم بتعيين الوزراء و عزلهم من دون الحاجة إلى إبداء أسباب ذلك و ليس للحكومة أي سلطة لمواجهة الرئيس ويقتصر تأثيرها في إبداء الرأي و المشورة التي قد يأخذ بها الرئيس أو لا يأخذ.[2]

[1] –**المرجع السابق** ، ص234.

[2] – **المرجع السابق**، ص235.

السلطة التشريعية:

يتكون البرلمان الروسي وفقا لدستور عام 1993 من مجلسين هما:

- مجلس تمثيل الجمهوريات و المقاطعات (مجلس الفيدرالية): و هو المجلس الأعلى و يضم (176) عضوا بواقع عضوين لكل وحدة فيدرالية روسية البالغ عددها (88)، على أن يكون أحدهما من السلطة التشريعية والآخر من السلطة التنفيذية للكيان الفيدرالي، كما ينص الدستور على أن يعين أحد الممثلين من الرئيس أما الثاني فينتخب من السلطة التشريعية للكيان الفيدرالي.
- مجلس النواب (مجلس الدوما): و هو المجلس الأدنى و يتكون من 450 عضوا ينتخب نصفهم من المرشحين الحزبيين و المستقلين بالانتخاب الفردي المباشر في الدوائر الانتخابية و ينتخب النصف الآخر عن طريق التمثيل النسبي بالقائمة الحزبية بحد أدنى خمسة بالمائة من أصوات الناخبين، أما النسب الباقية التي تحصل عليها الأحزاب الخاسرة تتوزع مقاعدها على الأحزاب الفائزة وفق النسب المئوية التي يحصل عليها كل حزب، و يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب/ الدوما أن لا يقل عمره عن 21 عاما و لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الفيدرالية ومجلس الدوما و ينتخب كل من المجلسين رئيسا له عددا من اللجان وتصدر قرارات كل منهما بأغلبية الثلثين ولإقرار القوانين لابد من موافقة

المجلسين وذوموافقة رئيس الدولة عليها[1]، و يتولى مجلس الفيدرالية كحدود الدولةو استخدام القوات المسلحة خارج البلاد و الموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية و حالة الطوارئ في البلاد، أما مجلس النواب فهو المسؤول عن الموافقة على التعيينات التي يقوم بها الرئيس لرئاسة الوزراء و رئاسة البنك المركزي، و هو الجهاز التشريعي الأساسي الذي يتولى عملية صنع القوانين، فإذا وافق عليها تمرر إلى مجلس الفيدرالية لمراجعتها خلال خمسة أيام، إذا وافق عليها أو لم يرفض مشروع القانون في أثناء **(14)** يوما،وفي حال اعتراض الرئيس على مشروع القانون يلزم موافقة ثلثي أعضاء المجلسين لتمريره، ولا يمتلك مجلس النواب أي سلطة للرقابة على الحكومة أو الجيش أو أجهزة المخابرات، كما أن المجلس نفسه عرضة لتهديد الرئيس بحله أو إجراء انتخابات جديدة و في هذه الحالة يكون على الرئيس تحديد موعد إجراء هذه الانتخابات بحيث يتم تشكيل مجلس النواب الجديد و بدء عمله في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ حله، كما لا يجوز حل مجلس النواب في العام الأول من انتخابه أو في زمن إغلاق حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية[2].

المطلب الثاني: محددات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية:

[1]– نورهان الشيخ، **عملية صنع القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 230، بيروت، أفريل 1998، ص17.

[2]–**المرجع السابق**،ص 18.

إن الهدف من دراسة محددات صنع القرار في دولة ما هو تحليل و تقويم العناصر والمتغيرات الحاسمة في البيئة الداخلية و الخارجية للدولة، و ذلك بغرض تحديد عناصر القوة و الضعف في الدولة، و هو الأمر اللازم لتحديد الفرص التي يمكن أن تستغلها، والتهديدات و المخاطر المتوقعة، و أساليب و آليات مواجهتها إذ ليس هناك دولة تمتلك عناصر قوة متميزة في جميع مجالاتها و نشاطاتها و فعالياتها المختلفة، ومن ثم لابد من أن تحدد الدولة جوانب القوة و الضعف، إذ تساعد عملية التقييم المستمر لهذه العوامل الداخلية و الخارجية على إيجاد عدد من البدائل وتنميتها لاستثمار الفرص المتاحة، أو لتجنب المخاطر و التهديدات المحتملة.

و يمكن أن نقسم هذه المحددات إلى محددات داخلية تخص جغرافية روسيا واقتصادهاو مجالها العسكري على العموم إلى جانب تأثير الأجهزة الرسمية و الغير رسمية في صنع القرار، و أخيرا المحددات الخارجية سواء الدولية أو الإقليمية.

1- **المحددات الداخلية:** تقوم المحددات الداخلية في توجيه السياسةالخارجية الروسيةو التأثير عليها، و من أهم هذه المحددات و التي تؤدي دورا مؤثرا في السياسة الخارجية الروسية ثلاث محددات رئيسية و هي كما يلي:

- المحدد الجغرافي:

تثير روسيا الاتحادية الذهول من الناحية الجغرافية بتنوعها و مساحتها التي تبلغ **17.075.200 كم^2** و يقدر عدد سكانها بأكثر من **150 مليون نسمة**، يرجعون إلى قوميات مختلفة، حيث تمتد روسيا من شواطئ بحر البلطيق غربا حتى شواطئ المحيط الهادي شرقا، و في شواطئ المحيط المتجمد الشمالي شمالا حتى الحدود مع منغوليا الشعبية جنوبا، كما يقدر طول الحدود البرية الكلية ب **20.017كم**، تحدها

كل من أذربيجان، بيلاروسيا، الصين (من الجنوب الشرقي)، الصين من الجنوب، استونيا، فنلندا، جورجيا، كازاخستان، كوريا الشمالية، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، منغوليا، النرويج، أوكرانيا،[1]

فضلا عن أنها تجاور قارة أمريكا الشمالية عبر مضيق بيررينغ و ألاسكا و جزر الاليوشن.

يتراوح مناخ روسيا بين رطب قاري في معظم روسيا الأوربية و شبه قطبي شمالي في سيبيريا، و مناخ قارص في القطب الشمالي، الشتاء يتراوح بين بارد على طول ساحل البحر الأسود إلى متجمد في سيبيريا، الصيف يتراوح بين دافئ ، معتدل إلى بارد على طول الساحل الشمالي، و تعتبر حالة التجمد السائدة في أغلبية سيبيريا العائق الأعظم أمام التنمية، فضلا عن النشاط البركاني في جزر الكوريل و البراكين و الزلازل في شبه جزيرة كمنشاتكا، و كذلك الفيضانات الربيعية و حرائق الغابات في الصيف و الخريف في عموم الأجزاء السيبرية من روسيا الأوربية فضلا عن إن الظروف المناخية القاسية، التضاريس، و بعد المسافة تعيق استغلال الموارد الطبيعية، و يمكن تقسيم روسيا من الناحية الجغرافية إلى ثلاث مناطق واسعة، هي روسيا الأوربية، و تقع في الأراضي الواقعة غرب جبال الاورال.سيبيريا :الممتدة من شرق سلسلة جبال الأورال.[2]

---

[1]– لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص146.

[2]– **المرجع السابق**، ص 148.

- الشرق الأقصى الروسي: يمتد من نهاية السهوب السيبيرية حتى شواطئ المحيط الهادي.

و مما تقدم نلاحظ إن روسيا الاتحادية أصبحت دولة قومية تعاني المتاعب، ولا تملك منافذ جغرافية سهلة إلى العالم الخارجي، إضافة إلى أنها معرضة للنزاعات الاستنزافية مع جيرانها من الجهات الغربية، والجنوبية، و الشرقية، ولا يبدوا من الناحية الجيوبوليتيكية سوى الفضاء الشمالي غير الآهل، و غير المطروق و المتجمد دائما.

و بهذا، و من خلال نظرة متعمقة، نلاحظ أن موقع روسيا الجغرافي موقع قاري بكل ما ينطوي عليه من أسباب القوة و الضعف، صحيح أنه موقع منيع يتيح لها مزايا إستراتيجية لا يستهان بها، لكنه ليس بالموقع الجغرافي المثالي من حيث السيطرة و بسط النفوذ، فقد حرمت من تأثير البحار، ووالموانئ الجيدة التي تطل على بحار دافئة على صلة بالعالم الخارجي[1].

- المحدد الاقتصادي:

[1] – **المرجع نفسه** ، ص 149 .

استطاع الاقتصاد الروسي بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها، و بالذات في فترة حكم الرئيس بوتين و اعتماده قواعد اقتصاد السوق و إنشاء قوة شرائية لدى المستهلكين، و توفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي و صغار رجال الأعمال وخفض الضرائب، أن يكون من بين أكثراقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات المحلية و الأجنبية على السواء . إن تسارع و تأثر التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد اجتماعات فروعها وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا و أوروبا و اتساع نشاط الرأسمال الروسي العام والخاص خارج حدود البلاد ، نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماجوالتكامل ضمن الاقتصاد العالمي . حيث بلغت الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الروسي عام 2007 ، 54,292 مليار دولار وشكل النمو في الإنتاج الصناعي خلال عام 2008، 3,7 % ، و نما إنتاج الفحم بنسبة 6,7 % ونما إنتاج الكهرباء في البلاد إلى نسبة 4,1 % . و سجل ميزان التجارة الخارجية الروسية فائضا سنة 2008 بلغ 176,6 مليار دولار[1].

و بلغ حجم احتياطات روسيا من العملات الصعبة و الذهب في سنة 2009 نحو 426 مليار دولار، و رغم هذه النتائج الايجابية حسب وصف الرئيس الروسي بوتين إلا أن الاقتصاد الروسي عرفأزمة في السنوات الأخيرة أبرز عواملها :

- تراجع الطلب العالمي على الطاقة .
- هبوط أسعار المواد الخام.
- إغلاق باب القروض الأجنبية في وجه الشركات الروسية .

[1] – **المرجع السابق**ص 150 .

- الأزمة الأوكرانية و تداعياتها و انعكاس ضم القرم بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا ، حيث شهدت سنة 2015 هبوط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,2 % ، و الإنتاج الصناعي انخفض بنسبة 1,3 %و حركة الاستثمارات في الاقتصاد تقلص بنسبة 10,6 % و بلغ التبادل التجاري بين روسيا والاتحاد الأوروبي بنسبة 8,8 حيث تراجع سنة 2012 إلى 381.1 مليار دولار [1] .

و قد حدد بوتين سياسة إصلاحية في كلمة ألقاها في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي يوم 28 جانفي 2009 خطوات واجب إتباعها لتجاوز أزمة الاقتصاد وتمثلت في :

- الدعوة إلى التعامل بنزاهة و شفافية .
- العمل وفق اقتصاد السوق المفتوح و رفض تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد. .
- الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب .
- الاسترشاد بمبادئ القانون الدولي في التعاملات المالية ، و يتمثل الإصلاح لمعايير و مواصفات الرقابة المالية و المحاسبات و نظام تقدير المحاضرات المالية .
- إسقاط الديون عن الدول الفقيرة .
- الدعوة إلى تحمل مسؤولية مشتركة في مجال الأمن العالمي للطاقة .

[1] – وزارة التنمية الاقتصادية الروسية ،**تراجع حجم التبادل التجاري بين روسيا و الاتحاد الأوروبي ب40 % عام2015**،انفتاح على الرابط الالكتروني:

p//infitah.ru/ar/vsenovosti/2015/htm lehtt: 2016/04/14 15:12 .

و الأزمة المالية و الاقتصادية لروسيا تدفعها إلى البحث عن جميع المجالات الخارجية الممكنة لإنعاشالاقتصاد الروسي و المحافظة على المستوى الذي وصل إليه ، و إتاحة فرص التصدير و تشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية إلى البلاد، وهو ما يدفعها إلى السعي إلى إقامة علاقات اقتصادية متعددة وبعيدة المدى مع الدول كافة ،وزيادة فرص التبادل التجاري للحصول على العملات الصعبة .[1]

و لابد من القول إن المتغيرات الاقتصادية في روسيا كانت و ما تزال أحد العوامل التي تؤدي دورا في رسم السياسة الخارجية الروسية. فكلما وجدت روسيا أن إقامة علاقات مع أي دولة ستعود عليها بالفائدة ،تتحفز و تندفع أكثر نحو هذه الدول ،ونحو إقامة علاقات اقتصادية و سياسية معها ،حتى لو كانت هذه الدول ذات توجهات سياسية مختلفة . فروسيا تسعى إلى إقامة علاقات تعود عليها بالفائدة بغض النظر عما سوف تعكسه مثل هذه العلاقات.[2]

- المحدد العسكري :

لقد ورثت روسيا الاتحادية الترسانة النووية و الإستراتيجية عن الاتحاد السوفيتيو بهذا تعد إحدى القوى الكبرى بامتلاكها ترسانة نووية، و قد ضاعفت روسيا اهتمامها و تركيزها على ما تمتلكه من السلاح النووي ليصبح هذا السلاح أشبهبالعلاقة العضوية بالأمن الروسي ،فضلا عن أنها

[1] – لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب البارة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ،مرجع سابق،صص(154،157)

[2] – **المرجع نفسه** ، ص157 .

قامت بإحداث تغييرات في بنية القوات العسكرية الروسية لإكسابها المزيد من الفاعلية ،و على الرغم من كل ما تمر به روسيا من عوائق و ضائقات اقتصادية ومالية فإنها تدرك أهمية امتلاك تكنولوجيا عسكرية متقدمة تمكنها من ردع العدو. إذن في الوقت الذي تحاول روسيا مغالبة المشكلات الداخلية فإنها تتلمس الاحتفاظ بالمجالات التي تمكنها من استعادة بعض من صورتها القديمة كقطب عالمي ، إذ تتجه إلى رفع النفقات العسكرية بشكل ثابت، وباختصار يمكننا القول إن الوضع في الجانب العسكري كان منكبا على مضاعفة الاهتمام و التركيز على ما تمتلكه روسيا من السلاح عموما والسلاح النووي على وجه الخصوص [1].

2-محددات الهياكل الرسمية و غير الرسمية :

سوف نتناول الحكومة بالتركيز على رئيس الدولة و أهم تصوراته بشأن السياسة الخارجية و أهم الأحزاب السياسية و جماعات الضغط و تأثيرها في رسم السياسة الخارجية الروسية.

أ- الحكومةالروسية:

- السلطةالتنفيذية: وتم تناولها في المبحث السابق في إطار المؤسسات و سنقوم بالتركيز على أبعاد الرئيس و خلفيته لكونه يعد الفاعل الأول و الأخير في اتخاذ القرار.
- الرئيس الروسي فلاديميروفييتش بوتين : تسلم بوتين زمام سلطته الأسبق 31 ديسمبر 1999 ،أي قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 04 جويلية 2000.

[1]- **المرجع السابق** ، ص(162-163)

- نشأته و بداياته : ولد فلاديمير بوتين الروسي الأصل في 07 أكتوبر 1952 في مدينة سانت بطرسبورغ ،العاصمة الشمالية لروسيا و كانت عائلة بوتين متواضعة الحال ،إذ كان والده يشتغل عاملا في مصانع المدينة،و قد أدرك بوتين مند صغر سنه أن عليه أن يعتمد على نفسه في شق طريقه في الحياة ،وليس من قبيل المصادفة أن بدأ مزاولة المصارعة من نوع "سامبو" الروسي الأصيل المخصص للدفاع عن النفس بلا سلاح ،و التحق بكلية الحقوق في جامعة لينينغراد و كان من المتفوقين . و سنة 1975 التحق عقب تخرجه بجهاز لجنة أمن الدولة (كي–جي–بي) و انخرط في سلك الدائرة الأولى (الاستخبارات الخارجية) و أرسل عام 1985 إلى مجموعة القوات السوفيتية في ألمانيا الديمقراطية ليزاول نشاطه الخاص في مدينة ليبزغ [1]. وعند عودته عين بصفته مستشار للشؤون الدولية ،ثم أصبح رئيسا للجنة المدينة للعلاقات الخارجية و في عام 1994 رقي إلى منصب النائب الأول لرئيس الحكومة سانت بطرسبرغ ،و في مطلع عام 1997 تم استدعاء بوتين إلى موسكو ،حيث عين في منصب نائب مدير شؤون الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية ،ثم انتقل في مارس 1997 إلى العمل في ديوان رئيس الدولة في منصب رئيس إدارة الرقابة لدى رئيس روسيا ثم رقي سنة 1998 إلى منصب النائب الأول لمدير ديوان رئيس الدولة، ليصبح مسؤولا عن الاتصال بمناطق روسيا وأقاليمها . و في جويلية 1998 تم تعيينه في دائرة أمن الفدرالية بموجب مرسوم خاص من الرئيس يلتسين أنداك . ثم عين في

[1] – **المرجع السابق**، ص164 .

مارس 1999 سكرتيرا لمجلس الأمن القومي الروسي، ثم عينه يلتسين رئيس الحكومة في 09 أوث 1999 [1].

- أهم أفكاره و توجهاته : ركز الرئيس بوتين على عمليات الإصلاح الشاملة في الاقتصاد سواء في المنظومة الضريبية . و تحسين الأجور و ظروف العمل وآلية الهجرة،و أيد فكرة تشكيل حكومة على أساس الأغلبية البرلمانية و توقف عند المسألة الشيشانية و متابعة المسار السلمي. و أكد في المجال الخارجي على ضرورة التعاون و الصداقة مع شعوب و دول العالم كافة ودول الكومنولت على وجه خاص، و ركز على دور الأمم المتحدة و مجلس الأمن ،و أكد على فكرة تقليص الأسلحة الإستراتيجية و هو في مصلحة روسيا حتى بيئيا، كما اعتبر الدفاع عن المصالح القومية الروسية في رأس المهمات الإستراتيجية، على أن يكون ذلك على أساس القانون الدولي.

ب- **تأثير الأحزاب في السياسة الخارجية للدولة:**بالنظر إلى ضيق نطاق الدراسة، فإننا سنركز على أهم الأحزاب السياسية الناشطة في الوسط السياسي الروسي و هي:

- حزب الوحدة أروسيا (روسيا الموحدة): تأسس هذا الحزب قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات التشريعية التي جرت في **ديسمبر 1999**، و في انتخابات مجلس الدوما في **ديسمبر 2007** حصل على ما نسبته **70 بالمائة** من أصوات الناخبين مما مكنه من الحصول على **315 مقعد** من مجموع 450 مقعد، الأمر الذي وفر له الأغلبية التي تمكنه من تحديد سياسة روسيا وفق رؤيته.

[1] – **المرجع نفسه**، ص168 .

- الحزب الشيوعي الروسي: يسعى الحزب الشيوعي بزعامة غينايديزيوغانوف إلى إحياء المكانة و الوجود السوفيتيين القديمين ،و تعظيم مقومات القوة الشاملة للدولة،بما يحمله من إمكانات إعادة ترتيب العلاقات الدولية و النظام العالمي من جديد، و الاتجاه نحو توازن قوى جديد.و قد كان برنامج الحزب في جميع الانتخابات البرلمانية التي جرت يشدد على ضرورة استعادة وضع روسيا الدولي ،و تحمل هذه الدعوة في طياتها مواجهة السياسة الأمريكية، وعدم أقلمة السياسة الروسية مع مكونات السياسة الأمريكية.
- الحزب الديمقراطي الليبرالي : تأسس في مارس 1990 بزعامة فلاديمير جيرنوفسكي الذي يعد من أبرز قيادات الاتجاه القومي ،و أهم توجهاته خارجيا هو رؤيته لضرورة توسع روسيا في حدود الهند، و إحياء الإمبراطورية الروسية[1]،
- والتعاون مع القوى والدول المقهورة في النظام الدولي ،وذلك بتغيير هياكل النظام الدولي القائم.

إنه من خلال ما سبق يمكننا ملاحظة أن الأحزاب السياسية المعارضة لا يجمعها اتجاه محدد يجعلها متراصة، و إنما كلها تنادي بانبعاث روسيا ونفوذها ، أي عودة السيطرة الروسية . و يمكن القول أن صحيح أن الأحزاب السياسية في روسيا تقوم بدورها في التأثير في سياسات الحكومة وتوجهاتها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لكن هذا التأثير يبقى محدود نسبيا، و ذلك يعود إلى ظروف هذه الأحزاب و توجهاتها من جهة، ومن جهة اصطدامها بصلاحيات الرئيس الذي يبقى الشخص الأول و الأخير

[1] – **المرجع السابق**،ص ص(186–190).

القادر على إدارة دفة الحكم بفضل صلاحياته الدستورية الواسعةو خاصة في المجال الخارجي .

جـــ- تأثير الرأي العام :من الناحية العملية مازالت وسائل الإعلام في روسيا وبالذات الصحافة، تعاني العديد من القيود و خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية تعتمد الكثير من الصحف و المجلات على الدعم الحكومي مما يفقدها استقلاليتها .

و فيما يخص الكنيسة فهي تحظى بدعم و مساندة عدد كبير من الشعب الروسي، خاصة بعد سوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ساعد على إحياء المؤسسات الدينية ويستخدم السياسيون الدين والمؤسسة الدينية لأغراضه. [1]

و يمارس أيضا اللوبي العسكري ضغوطا على الرئيس و الحكومة خاصة في مجال دخول سوق السلاح العالمية، و يتمتع المجمع الصناعي – العسكري بنفوذ سياسي و اقتصادي متنام، فهو من الضخامة بحيث لا يمثل مركز نفوذ قوي فحسب، و إنما يمثل أيضا ركنا رئيسيا في الحياة الاقتصادية و العامة الروسية [2].

أما التأثير اليهودي فإنه يعد كبيرا نسبيا في روسيا حيث يسيطر اليهود على ما نسبته 90 % من وسائل الإعلام في روسيا.

[1] – **المرجع السابق**، ص198.

[2] – **المرجع نفسه**، ص198.

مما تقدم يمكن القول أن ظاهرة جماعات الضغط و الرأي العام بدأت تتبلور في روسيا لأول مرة، و هي مهمة إلى حد أن صانع القرار يأخذ رأيها وتوجهاتها في الحسبان عند اتخاذ القرارات .

3-المحددات الخارجية :

أ- المحددالإقليمي:

إن تحديد تناسبات القدرة الروسية المتاحة حاليا مع متطلبات الحفاظ على المصالح القومية الروسية الواسعة النطاق تظهر لنا و بوضوح قصور القدرات و الإمكانات عن تلبية هذه المصالح بالوجه الذي ترجوه روسيا، ومع تفكك الإتحاد السوفيتي ظهرت إلى الوجود حقيقة جيوسياسية جديدة تمثلت في ظهور عدة دول أعيد إدماجها في خريطة العالم المعاصر، تقع في وسط آسيا وشمالها و بالتالي ظهرت إلى الوجود حقيقة تتعلق بالروابط القائمة بين روسيا و دول الإتحاد السوفيتي السابق، و كانت روسيا تواجه معضلة أنها أضعف سياسيا من أن تكون قادرة على إغلاق كامل المنطقة في وجه العالم الخارجي، وأفقر اقتصاديا من أن تطور المنطقة بإمكاناتها الخاصة [1].

إن أهم ما يمكن ملاحظته في المحدد الإقليمي بالنسبة لروسيا هو:

[1] – زيغنيوبريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية و متطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة :أمل الشرقي، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص177.

- فقدان السلطة على دول الاتحاد السوفيتي السابق،دول البلطيق،دول أوروبا الشرقية، و دول آسيا الوسطى، التي كانت خاضعة لسيطرة المركز في موسكو.
- ضياع ثروات الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، بعد أن استغلت لعقود.
- انفضاض الحلفاء القدامى في منظومة الدول الاشتراكية.

من ناحية أخرى يلقى الموقع الجيوبوليتيكي الروسي و محدداته الهيكلية ثقلا كبيرا على تناسبات القدرة، فروسيا رغم كونها مترامية الأطراف إلا أنها تشكو من خلل هيكلي بموقعه الجغرافي، فهو يكاد يكون كيانا بريا شبه مغلق، لعدم وجود منافذ بحرية على المياه الدافئة، و كانت خسارة أوكرانيا مصدر القلق الأكبر لتسببها بخسارة جيوبوليتيكية خطيرة لروسيا، أيضا تبدي روسيا اهتماما كبيرا بالقوقاز، عسكريا وسياسيا و اقتصاديا، خاصة مع تدفق النفط في منطقة بحر قزوين يجعل روسيا مستعدة في سبيل إبقاء الأراضي في الجنوب كافة غير بعيدة عن سيطرتها، لانتهاج مختلف الأساليبو الوسائل، خاصة في ظل التوغل الأمريكي–الأوربي في القوقاز وآسيا الوسطى، من خلال شركات النفط.[1]

لهذه الأسباب كانت هناك مبادئ جوهرية في السياسة الخارجية الروسية على مستوى الجوار الإقليمي أهمها:

[1]– لمى مضر الامارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص213.

- الحفاظ على البنيان القومي الروسي و صونه بالتصدي لأي محاولات للتغلغل والاختراق الخارجي.
- استبقاءالأقاليم المجاورة في وضع من الضعف الشديد حتى لا تصبح عامل تهديد للأمن القومي الروسي، و ذلك من خلال محاولاتها وضع اليد على أي محاولة من محاولات البناء الذاتي للقوة العسكرية المستقلة.

و لقد ظلت الأولويات الروسية واضحة في هذا المجال حيث توجيهها الأول هو الشق الآسيوي نحو الدول الآسيوية خاصة دول آسيا الوسطى، و الشق الثاني يتمثل في الوصول إلى المياه الدافئة و التحكم في الممرات و المضائق البحرية، ذلك بسبب معاناتها من حالة العزلة إزاء انعدام القيمة الإستراتيجية لشواطئها البحرية التي تغطيها الثلوج طوال العام.[1]

ب- المحدد الدولي:

تفكك الاتحاد السوفييتي و تراجع الايدولوجيا: حيث سقطت الماركسية أيديولوجيا ونظام الحكم التابع لها، و تم تبني الايدولوجيا الليبرالية الغربية بشقيها السياسي والاقتصادي،ورأت روسيا أن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية و خصوصا في الأمور التي تتعلق بالقضايا و المشكلات في مناطق العالم الحساسة، هو أفضل وسيلة لحماية مصالحها و هو ما أدى إلى مزيد من التعاون الدبلوماسي بينهما ،

1-Porter,BruceD.A.**Country of cause: Russian foreign policy In the post soviet era**, Washington, vol 15,3summer19. .

كذلك بدأ التوجه نحو الغرب لإقامة علاقات وثيقة و متبادلة خاصة دول الاتحاد الأوربي حيث ثبتت روسيا سياسة براغماتية بعيدة عن الايدولوجيا. [1]

و تعتبر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و تطور حجمها عبارة عن حماية للمصالح فمثلما هناك نقاط للتقارب فإن هناك نقاط للاختلاف، فالشروط الأمريكية للتقارب مع روسيا لا تتفق كلها بالضرورة مع مصالحها و ظروفها، فمثلا هناك ضغوط على روسيا لوقف تعاونها الفني و العسكري و التكنولوجي مع بعض دول العالم، و هو أمر يؤثر بلا شك في المبيعات الأسلحة و التكنولوجيا الروسية إلى هذه الدول و يحرم روسيا بالتالي العملة الصعبة، و على الرغم من طلب الولايات المتحدة و الغرب من روسيا تقديم الكثير من التنازلات ولاسيما في مجال التسليح والمجال النووي، فكلاهما في المقابل لم يقدما إلى روسيا أي تنازل يذكر، فضلا عن مسالة مهمة جدا، و هي مسالة توسيع حلف شمال الأطلسي شرقا ليضم الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي سابقا، و هو أمر يثير قلق روسيا كونه يؤثر في المصالح الروسية ولا سيما في المجال الأمني، و يمكننا القول أن روسيا ستسعى جاهدة لتجد لنفسها مكانة في العالم.

فعلى الرغم من تفكك المعسكر الاشتراكي و محاولات الدول المستقلة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب المصلحة و الأمن الروسيين، فإنها ما تزال تملك قوات عسكرية تقليدية و نووية يعتد بها.[2]

---

[1]– معين عبد الحكيم، **روسيا بين استعادة الدور و الانفتاح على العالم**، الوحدة الإسلامية، العدد 157، لبنان، 2015، ص17.

[2]– تصريح وزير الدفاع الروسي، **الحرب الباردة لم تنته**، قضايا دولية، العدد 366، بيروت، جانفي 1997، ص 09.

المبحث الثالث: الاتجاهات الفكرية للساسة الخارجية الروسية:

تعد الاتجاهات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية بمثابة الآراء والأفكار والتوجهات لمختلف الفئات و النخب السياسية و الفكرية الموجودة في روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي و ظهور عدة وجهات نظر حول مستقبل روسيا و توجهها الخارجي، كيف يكون هل تابعة و خاضعة للغرب أم منافسة له و متصارعة مع الدول الغربية في إطار البحث عن مكانة دولية تضاهي أو تقارب مكانة الاتحاد السوفيتي سابقا، وعلى هذا الأساس سنقوم بدراسة مختلف الاتجاهات الفكرية والمدارس المؤثرة والمسيطرة على صناع القرار الخارجي الروسي من خلال ثلاث مطالب في كل مطلب سنتناول مدرسة فكرية معينة بداية بالليبرالية ثم الجيوبوليتيكية و أخيرا الواقعية البراغماتية.

المطلب الأول: المدرسة الليبرالية وأولوية التعاون مع الغرب (الأطلسيون):

تتضمن هذه المدرسة النخب الفكرية و السياسية التي تؤيد فكرة الاتجاه و التحول السريع إلى اقتصاد السوق دفعة واحدة، أو ما عرف ب "العلاج بالصدمة" كوسيلة لذلك والتي تقتضي الخصخصة السريعة للتجارة و الخدمات و تحرير الأسعار، وفتح الاقتصاد للاستثمار المحلي و الأجنبي، و من أبرز قيادات هذا الاتجاه الرئيس الأسبق لروسيا بوريس يلتسين، و كذلك وزير خارجيته كوزيريف، أناتوليتشوبابس، مدير الديوان الرئاسي السابق و النائب الأول لرئيس الوزراء منذ **مارس 1997**،[1] و أهم ما يميز سياسة هذا الاتجاه نحو الغرب عموما و الإتحاد الأوربي خصوصا هو ضرورة التطبيع والغير مشروط معهم كوسيلة للخروج بروسيا من بوثقة الفوضى و دخول مرحلة جديدة من التطور و الازدهار.

لم تخرج المدرسة الليبرالية الروسية عن الإطار العام الذي رسمه الليبراليون والمؤسسين لسلوك الدولة في علاقاتها الخارجية و يبرز ذلك من خلال ما يلي:

- ركزت في تحديد أولويات السياسة الخارجية الروسية على عولمة الاقتصاد، الذي عزز التوجه نحو إدارة عالمية للإصلاحات السياسية و الاقتصادية وزادت أهمية الأطر القانونية الدولية بفضل مؤسسات و منظومات دولية تضمن استقرار الدولي و تقلل من فوضويته.
- تعتقد أن المستقبل النظام الدولي لم يعد محدد بالتنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى، بل بديناميكية التعاون الاقتصادي المشترك و الاعتماد المتبادل ، لذا

[1]– نورهان الشيخ، **عملية صنع القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية**، مرجع سابق، ص 113.

يقللون من أهمية التفكير الجيوبوليتيكي و يقترحون استبداله بالتفكير الجيواقتصادي.[1]

- يعطون الأولوية لقضايا السياسة الدنيا " الاقتصاد " على حساب السياسة العليا " الأمن العسكري " لأن المشاكل التي يثيرها الإنحراف الاقتصادي أخطر من توسيع الناتو، و من ثم فهم يتبنون مفهوما للمصلحة الوطنية يرتكز على توازن المصالح لا توازن القوى، و هنا نبين كيف أن المخاطر الأمنية هي في الحقيقة عبارة عن إدراكات صانع القرار، فبغض النظر عن الوجود الموضوعي للخطر (توسيع الحلف) نجد أن إدراك صانع القرار الذاتي المرتبط بالخلفيات و الأفكار الليبرالية تجعله ينمط الخطر وفق ادراكاته الخاصة، ولا يجعل منه مصدر تهديد على الأمن القومي الروسي بل ضمانا له و بفعل الأفكار يتم إدراك الطرف الأوربي بأنه صديق وليس عدو حسب ما يزودنا به التحليل البنائي.
- يعتقدون أن مؤسسات الغرب هي تجمع لدول ديمقراطية، ووفق نظرية السلام الديمقراطي الليبرالية، فإن النزاعات لا يمكن أن تندلع بين الديمقراطيات.[2]

و يبرر الليبراليون هذا التوجه بأنه لا يعني الالتحاق بالمؤسسات الغربية لكن استخدام التعاون لتسهيل اندماج روسيا في الاقتصاد العالمي و مجموعة الدول الديمقراطية.

---

[1]– إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحادالأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص98.

[2]– **المرجع السابق**، ص99.

في الحقيقة، لقد شكلت هذه الأطروحات الخلفية لمدرسة الأفكار الروسية الموالية للغرب، التي كان لها وجود بارز في الدوائر الأكاديمية، و بين شرائح المثقفين ورجال الأعمال، بل و شغلت مناصب عليا في أجهزة صنع القرار (الرئيس يلتسين مستشاره الكسندر ريسكوي، وزير الخارجية أندريكوزيراف) و الاقتصاديين الإصلاحيين(إيجور حيدار، أنا تولي شوبايس، سيرجي كيرنكو)

هذا التوجه يجد جذوره الأولى في سياسة التفكير الجديد التي جاء بها الرئيس غورباتشوف لتوازن المصالح بدل توازن القوى، مبدأ الأمن الجماعي (الاعتماد المتبادل)، إذ يرى الأطلسيون مستقبل روسيا في الانضمام إلى حلف امن و جار قوي ، فالخيار الأكثر أمانا لروسيا هو التحالف الوثيق مع الاتحاد الأوربي و حلف الناتو وودخول الاقتصاد الغربي،[1] و تحديد مسافات متقاربة مع واشنطن و دول الإتحاد الأوربي فهذا الخيار يحميها من أي خطر قد يأتي من الشرق، و يسمح لها بالاهتمام أكثر بالمسائل الداخلية، و يعزز مكانتها الدولية، فروسيا تاريخيا تنتمي إلى الحضارة الغربية المسيحية لذا فهم يدعمون الانتماء الغربي الأوربي للهوية الروسية، و هذا ما يعزز فرص الاندماج مع الغرب الأوربي.[2]

يرى الأطلسيون أن عقيدة السياسة الخارجية الروسية يجب أن تخفض النشاطات العالمية للاتحاد السوفيتي سابق، و أن ترفض السياسة الامبريالية و الإيديولوجية لأن ذلك سيفتح مجالا رحب أمام الإصلاحات الداخلية و الانبعاث الوطني، و في

---

[1]– سهيل فرح، **الجيوبوليتيك الروسي : ملامح القوة و الضعف، في الشرق الأوسط**، مركز الدراسة الإستراتيجية، بيروت، العدد 112، خريف 2003، ص 30.

[2]– **المرجع السابق**، ص33.

نفس الوقت عدم الانعزال الدولي،[1] و قد هيمنت أفكار هذه المدرسة على دوائر صنع القرار الروسي خاصة في فترة حكم الرئيس يلتسين.

المطلب الثاني: المدرسة الجيوبوليتيكية وأولوية أوراسيا(السلافيون الشيوعيون،القوميون، المحافظون):

في أعقاب انهيار الإتحادالسوفيتي بفترة وجيزة ظهرت مدرسة التقليديون المتشددون،و هذا التيار أصبح مشهور بين أوساط المفكرين و بعض صناع القرار يجدجذوره في:

- مدرسة فلسفية روسية تأسست في 1920، تؤكد على تفرد روسيا .
- نظرية ماكيندر عن أوراسيا قلب العالم، و كذلك نظرية أوراسيا الأرض المتوسطة لعالم الجيوبوليتيك الروسي " نيكولايفيتشسافيتسكي " [2].

لذا يعتمد الأوراسيون أن الحكومة أولت أهمية أكبر للعرب في سياستها الخارجية،بينما أهم احتياجات روسيا هي في الشرق والجنوب، فأوربا هي المخرج الأقل صعوبة لكي تستقر روسيا على هوية حضارية، وهي التي تستطيع من خلالها التحرك بأكثر مرونة و قدرة على التأثير .

يضم هذا الاتجاه العديد من التصورات التي تتفق في هدفها النهائي المتمثل في تقليل الاعتماد على الغرب، و التأكيد على انفراد روسيا الجغرافيو

3-Alexander A.Sergunin, **Russian post-communist Foreign policy thinking at the cross roads: changing paradigms**, journal of international relations and development, volume 3 n. 3 September 2000.

[2] – إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحادالأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق، ص100 .

الحضاري المستقل عن الحضارة الغربية الأوروبية، لكنها تختلف في طرق و الوسائل التي تتعامل بها مع الغرب و كذلك درجة وحدة العداء للغرب .

بحيث نجد السلافيين، الشيوعيين و كذلك ما أصبح يعرف بالأوراسيون الروس الجدد .

أ- السلافيون : يحددون أولويات السياسة الخارجية كما يلي [1]:

- زيادة على الوضعية الجيوبوليتيكية الفريدة يؤكدون على الاختلاف الحضاري بين الشرق و الغرب كما يشير " إلقيزبوزدنياكوف " : << ليس الموقع الجيوبوليتيكي لروسيا و حيدا من نوعه فقط، حقا إنه مصيري للعالم، إن من أهم جوانب هذا الموقع أن جعل من روسيا تقع بين حضارتين و جعلها حامي طبيعي للتوازن الحضاري و كذا لميزان القوى العالمي >>.
- يدعون إلى تأسيس سلطة مركزية قوية، و لايخشون إحياء الإمبراطورية الروسية
- يعارضون المساعدات الغربية، و يقترحون اعتماد روسيا على نفسها ويعارضون الانضمام إلى مؤسسات الغرب الاقتصادية، السياسية، العسكرية من أجل تفادي تلك الأخطار يؤمن إتباع مدرسة التقليديين المتشددين بضرورة احتفاظ روسيا على قوة نووية هائلة رادعة و استعادة قواتها التقليدية، بحيث يصبح بمقدورها شن حرب واسعة في أوروبا . بالإضافة إلى بناء تحالف عسكري و سياسي وثيق مع الدول المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفيتي السابق، كما يعتقدون أن الإصلاح العسكري لابد و أن يرجع لإعادة

[1] – **المرجع نفسه**، ص 102 .

بناء جيش قوي و صناعة عسكرية حديثة ، و بصورة عامة يتعين الإبقاء على الآلة العسكرية و الإستراتيجية السوفيتية السابقة .

- أولوية السياسة الخارجية يجب أن توجه إلى حماية الأقليات في الجمهوريات السابقة [1].

لكن تأثير هؤلاء في أجهزة صنع القرار كان ضعيفا بسبب نفوذ الليبراليين في المرحلة التي تلت الانهيار مباشرة .

ب- الشيوعيون : و من أبرز هذا الخط المتشدد في روسيا الحزب الشيوعي، والذي يعد أضخم مؤسسة سياسية في روسيا، و قد نشر زعيمه " جينادي زيجانوفمانيفنستو " جيوبوليتيكا بعنوان " جغرافيا النصر" أطاح فيه بكل ما تمثله التقاليد العقائدية الشيوعية حيث أعلن فيه أن الروس يعيشون في عصر تسيطر عليه اعتبارات الجغرافيا السياسية و أن تجاهلها لن يكونمجرد خطأ ولكن جريمة ، و يؤكد الشيوعيين أن المصلحة الوطنيةالحقيقية لروسيا مستمدة من تاريخها، و بالتالي من الحفاظ على الدولةو وحدتها الترابية و الروحية، ودولة قوية قائمة على التعددية العرقية والدينية من أجل مواجهة التحديات الخارجية التي تضاعفت مع نهاية الحرب الباردة [2].

يقترح الشيوعيون لتجنب مزيد من الضعف في مكانة روسيا الدولية ما يلي:

[1] – **المرجع السابق**، ص 103 .

[2] – **المرجع السابق**، ص 104 .

- عدم توسيع عضوية مجلس الأمن لتبقى روسيا ضمن الخمس الكبار في العالم.
- تعزيز دور مجلس الأمن في حفظ السلم و تسوية النزاعات .
- تحسين نظام عدم الانتشار النووي .
- رفض تحويل الناتو إلى المنظمة الرئيسية للأمن في القارة بدل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE[1].

و بالنسبة للأولويات الجيوبوليتيكية فيحددونها كالآتي :

1-في المرتبة الأولى رابطة الدول المستقلة، فهم يعتقدون أن الإتحاد السوفييتي حل بطريقة غير مشروعة، و هم يحاولون تعزيز إعادة توحيده، لكن مع استبعاد خيار القوة .

2-تكثيف التعاون مع دول العالم الثالث بدل الغرب، لأنها تعاملها من منطلق متساو لا متعال مثل الغرب ، و لأنها تقدم خدمة للصناعة العسكرية الروسية .

3-القبول بالانفراج في العلاقات مع الصين، و الاستفادة من النموذج الصيني في الإصلاح .

لكن خلافا للمحيط الداخلي، لم يقدم الشيوعيون أفكارا متماسكة بل مجرد بيانات و ملاحظات داخل البرلمان، جعلت من الصعب بناء عقيدة شيوعية للسياسة الخارجية ، لهذا لم يستطيعوا التأثير في الخطاب الدبلوماسي الروسي الفكري و العملي، لكن هذا لا ينفي مطلقا تأثيرهم

2-Alexander A.sergunin ,**russian post-communist foreign policy thinking at the cross roads:changingparadigms**.opcit .p14.

النسبي على توجهات السياسة الخارجية الروسية على الأقل من حيث المبدأ ليس الإيديولوجي بل الوقوف بالند للغرب [1].

جـــ – الأوراسيون الروس الجدد : تضمنت الأوراسية الجديدة عدة صيغ، حيث تعتمد على أفكار كل من ب.سافيتسكي،غ.فيرنادسكي ، الميرنتروبتسري ، بالإضافة إلى منظرالناسيونال بلشفية الروسي نيكولاي أوستربالوف[2].

و يقر الأوراسيون الجدد بالأهمية الإستراتيجية لأوروبا بالنسبة للاكتمال الجيوبوليتيكي و اكتمال المجال الكبير الأوراسي، و تختار الأوراسية الجديدة الدول الإسلامية على أنها الحليف الاستراتيجي الأهم، وتكون فكرة الحلف الروسي الإسلامي في أساس الإستراتيجية المعادية للأطلسية على الساحل الجنوبي الغربي من اليابسة الأوراسية . و على مستوى العقيدة يتسم هذا الحلف بالطابع التقليدي للحضارتين الروسية والإسلامية، و هو ما يوحدهما في مواجهة الغرب العلماني النفعي . و في هذا التوجه الذي تتخذه الاوراسية الجديدة يتم اكتمال المشاريع الجيوبوليتيكية مطبقة على الوضع الحيوي ، ذلك أن المشروع الأوراسي الجديد يمثل من جوانبه الإيديولوجية و السياسية والموقفية أيضا، النقيض الثابت الأكمل و الأتم و المؤسس تاريخيا بالنسبة لكافة المشاريع الجيوبوليتيكية الغربية [3].

---

[1] – إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحادالأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق، ص104 .

[2] – **المرجع نفسه**، ص 105 .

[3] – ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، مرجع سابق، ص 199 .

عموما فيمكن اعتبار الأوراسية الجديدة تعبيرا عن وجهة النظر الجذرية المعاديةللغرب، أما في صيغتها المعتدلة فيعتبرها البعض الآخر بمثابة طريق ثالث لروسيا في التعامل مع العالم الخارجي. حيث أثبتت قدرتها على الجمع بين التيارات اليمينية و اليسارية بشكل غير مسبوق، حيث تجاوز الأوراسيون التعارض بين اليمين المحافظ و اليسار المتشدد من أجل مشروع حضاري أهم على قول " الكسندر دوغين "[*] و من وجهة نظره فإنه لا يوجد من يستطيع أن يقدم هذا المشروع اليوم غير الأوراسيون . أما السلافيون و ذوو التوجه الغربي أو اليساريون أو اليمنيون كل هؤلاء فقد انتهوا من وجهة نظر دوغين.

و نجد أن وراء الكواليس تقف العديد من مجموعات المصالح التي تدعم هذه الفلسفة باعتبارها مستفيدة من حدوث مواجهة بين روسيا و الغرب . من بينها عناصر داخل القيادة العسكرية عاجزة عن التكيف مع البيئة الإستراتيجية الجديدة، و تخشى من أن يستفز إقرار تحول راديكالي بالقوات المسلحة الروسية عن تقويض مكانتها و نفوذها الشخصي، وتتمثل مجموعة أخرى في عدد من موظفي الدولة ممن يتولون مناصب عليا داخل المؤسسة البيروقراطية و قطاع الأمن و يجدون في الحديث عن وجود تهديد من جانب الغرب ذريعة للتصدي للإصلاحات الليبرالية، علاوة على ذلك فغنه بالنسبة لبعض مسئولي صناعة الدفاع الروسية

* – عمل كمستشار للبرلمان الروسي خلال سنوات 1998 – 2003 ، و شغل منصب رئيس خبراء الجيوبوليتيكا التابع للمجلس الاستشاري المتخصص بشؤون الأمن القومي التابع لرئاسة مجلس النواب الروسي، أهم مؤلفاته كتاب : أسس الجيوبوليتيكا ، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي .

بشكل مثل هذا التهديد الغربي المزعوم حجة قوية لصالح تحويل جزء ضخم من الموارد الوطنية من الأغراض المدنية إلى العسكرية.[1]

المطلب الثالث: المدرسة الواقعية الروسية (اتجاه الوسط البراغماتي):

يقوم هذا الاتجاه على فكرة أن الديمقراطيات المتقدمة الآخذة في الاندماج باتت تمثل المحور الاقتصادي و العسكري لعالمنا المعاصر و مصدرا هائلا للابتكارات التقنية والاجتماعية، و يؤمن أنصار هذا التيار أن روسيا بغض النظر عن جميع خصائصها المميزة، تقف أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الانضمام إلى مجتمع الأنظمة الديمقراطية أو عزلها عن النظام العالمي، و يؤكد أنصار هذا التيار على ضرورة ربط السياسة الخارجية بالمصلحة الوطنية و التي يحددها **ستانكو فيتش** في الاعتماد على النفس، منع مزيد من الانهيار– إنشاء نظام ديمقراطي، كبح الإمبريالية و الدكتاتورية، ضمانات فعالة للأقليات الروسية في دول الجوار، و بناء دولة قوية مع سياسة خارجية ثابتة، و يعطي الواقعيون الأولوية لقضايا " السياسة العليا " الأمن العسكري، و الذي يجب أن يتضمن التهديدات الموجودة و الممكنة على الأمن الروسي و من ثمة توظيف آليات داخلية و خارجية للحد منها، فهم يعتبرون أن الأمن القومي أولى من الأمن الجماعي، و يرون أن التحديات الأمنية التي تواجه روسيا تنشأ عن القلائل الداخلية و الصراعات الدائرة داخل الأقاليم الحدودية الروسية و على رأسها تلك الواقعة بمنطقة شمال القوقاز، و كذلك داخل الدول المجاورة لروسيا إلى جانب انتشار أسلحة الدمار الشامل و تنامي الإرهاب وعدد مما يطلق عليه يعتقد البراغماتيون أن روسيا توجد في نفس القارب مع

[1]– إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحادالأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص108.

الغرب، لذا فإنهم على قناعة بضرورة تنمية روسيا لمؤسسات فعالة و آلية للتعاون مع الغرب في مجال محاربة الإرهاب، و تسوية الخلافات بينها و بين أوروبا والولايات المتحدة فيما يتصل بالدول المستقلة حديثا من أجل تعزيز الاستقرار السياسي و الاقتصادي بها،[1] و بناء على اعتقادهم بعدم احتمال اندلاع حرب كبرى مع حلف الناتو في أوربا أو الدخول في مواجهة عسكرية مع أمريكا في المناطق الحدودية، يدعو أنصار هذا التيار إلى إعادة هيكلة براغماتية للآلة العسكرية التي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفيتي.

- السياسة الخارجية لروسيا يجب أن توجه من خلال مبدأي التقييد الذاتي والاكتفاء الذاتي، أي الاعتماد على النفس بتعبير الواقعية الكلاسيكية.
- ضرورة تبني المنطق أو الإيديولوجية الدولية لضمان السيادة انتقاد الخيار الديمقراطي و مواجهة المتطرفين.
- يرفضون الاختيار بين الشرق و الغرب، و يعتقدون أن روسيا هي أوربية وأسيوية في نفس الوقت، لذا يجب أن تختار طريقا بين الشرق و الغرب وأن يكون جسرا رابطا بينهما، و بهذا الصدد اقترح انه لتفادي الصراع بين الشرق والغرب، فإن منظمة الأمن و التعاون في أوربا يجب أن تصبح بدل الناتو أهم منظمة للأمن الجماعي في القارة، أو على الأقل توسيع على فترات دون أن يشمل دول البلطيق.[2]فروسيا يجب أن تعارض قوة إقليمية مهيمنة،

[1]– **المرجع السابق**، ص 109

[2]– **المرجع السابق**، ص 109.

و من الأفضل الحفاظ على الطابع المتعدد الأقطاب في أوربا، فإنه إذا توازن القوى بدل توازن المصالح.[1]

يعتقد هؤلاء أن موسكو عليها أن لا تسعى إلى تأسيس الإمبراطورية الروسية، وألا تنافس على النفوذ العالمي، فهذه الخطوة قد تقودها نحو العزلة، و في نفس الوقت يشككون في رغبة و قدرة الغرب على مساعدة روسيا على تحقيق الإصلاح ويتهمونه بمحاولة تطبيق سياسة احتواء جديدة.

أما التركيز على الجوانب الداخلية فلا ينبغي أن يمنع من إتباع سياسة خارجية نشطة نحو مختلف أنحاء العالم، دون الاختيار بين الشرق و الغرب في توجيهها بل وجوب نهج الطريق الأوربي الذي يتبنونه لثلاثة اعتبارات.[2]

- كإستراتيجية لمواجهة العودة القومية للقومين و الشيوعيين.
- كرد فعل على تباطؤ الغرب في قبول روسيا ضمن مؤسساته.
- إدراكهم لموقع روسيا المتميز و الحاجة إلى إبقاء التوازن بين الشرق والغرب ،بالنسبة للأولويات الجيوبوليتيكية فيحددها في ثلاثة دوائر بالترتيب كما يلي:

- **رابطة الدول المستقلة:** أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المنطقة تتمحور حول منع ظهور أنظمة معادية، أو ظهور نزاعات عرقية، دينية، تأسيس

2-Alexander A.sergunin ,**Russian post-communist foreign policy thinking at the cross roads: changingparadigms**.opcit.p15.

3-**ibid** .p16 .

علاقات جيدة مع الجيران، حماية المواطنين الروس، وكل هذا دون التموقع العسكري، وإنما بالاعتماد على الوسائل الدبلوماسية، و ذلك لا يتم إلا إذا أصبحت روسيا جذابة لجيرانها.

- **أوربا الشرقية، الشرق الأوسط، الشرق الأقصى:** بالنسبة للأولى، مصلحة روسيا تكمن في منعها من التوجه غربا، لذا يجب النظر إليها من خلال مبادرات ذكية في جميع الميادين أما سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط فيجب أن تحددها مصالحها في القوقاز و آسيا الوسطى، التي تهدد وحدة و امن روسيا (الأصولية، الإسلامية).

و مع ذلك يجب تجنب المواجهة مع الدول الإسلامية، و تطور علاقات المنفعة المتبادلة معها، أما مصلحة موسكو في الشرق الأقصى، فتحقق ببقاء دور سياسي وعسكري و أمريكي محدود في المنطقة، لأن انسحاب أمريكي قد يؤدي إلى إعادة عسكرة اليابان في ضوء النمو الاقتصادي و العسكري الصيني، و الصراع بين اليابان و الصين و يمكن أن ينتقل إلى روسيا، لذا مصلحة روسيا هي في إبقاء نظام امني متعدد في المنطقة.[1]

- **الغرب (الولايات المتحدة):** يعتقد الواقعيون أن النظرة روسيا إلى الغرب يجب أن تنطلق من مصالحها الأكثر حيوية مثلا: الحفاظ على نظام الأمن الأوربي المشترك، مراقبة التسلح، منع أي تحالفات أو حشود عسكرية في الدول المجاورة لها، و قد كان لأفكار هذا التيار دورا كبيرا في تبني مفهوم " الأمن الوطني الروسي الجديد " في **1997** التي عدلها الرئيس بوتين في **2000**، و

[1]- سهيل فرح،**الجيوبوليتيكالروسيملامحالقوةوالضعف**،مرجع سابق،ص.35

تضمنت التأكيد على مسالة تأمين الأمن القومي و الحفاظ على سيادة البلاد ووحدة أراضيها، و بالمقارنة مع الأفكار التي تبناها الرئيس بوتين كعقيدة للسياسة الخارجية و أفكار المدرسة الواقعية، يتضح أن الرئيس الروسي بوتين ينتمي لهذه المدرسة و يسعى إلى تجسيد أفكارها في الممارسة العملية.

من الواضح إذا توجه السياسة الخارجية الروسية قد يتأثر بطبيعة هذه الاعتبارات والخلفيات المرتبطة بالتصورات المختلفة للنخب الفكرية الداخلية التي تستند إلى أحد هذه المدارس الفكرية الروسية الداخلية، و لكن مدى تأثيرها مرتبط بمدى قدرتها على اعتلاء المناصب الحساسة المؤثرة على صناعة و تنفيذ القرارات الخارجية،و لكن الأهم هو أن يكون رئيس الدولة ينتمي لأحد هذه المدارس الفكرية،[1] نظرا للصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها في مجال السياسة الخارجية لروسيا.

[1] – **المرجع السابق**، ص35.

عموما يمكن القول بأن تحولات ما بعد الحرب الباردة قد انعكست على ميدان السياسة الخارجية الروسية وفقا لمختلف المتغيرات المؤثرة في البيئة الداخلية والدولية والموجهة للقرار الخارجي الروسي استنادا على أهم الأهداف المرجوة والمحددات التي توجه مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية، و طبيعة الاتجاهات الفكرية المسيطرة على أجهزة صنع القرار حيث أن نفوذ الجماعات في هذا الاطار يمنحها قدرة على التأثير في توجهات السياسة الخارجية خاصة إذا كان رئيس الدولة صاحب الصلاحيات الواسعة منتمي الى احدى هذه الاتجاهات .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الروسية إتجاه الإتحاد الأوروبي (التطور و الأداء)

❖ **المبحث الأول : الإتحاد الأوروبي في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية .**

- **المطلب الأول :** أبعاد اهتمام روسيا بالإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة.
- **المطلب الثاني :** تطور السياسة الأوروبية لروسيا في عهد فلاديمير بوتين.

❖ **المبحث الثاني : الإستراتيجية الاقتصادية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي .**

- **المطلب الأول :** روسيا و التعاون الاقتصادي التجاري مع الإتحاد الأوروبي.
- **المطلب الثاني :** العلاقات الطاقوية بين روسيا و الإتحاد الأوروبي.

❖ **المبحث الثالث : الإستراتيجية الأمنية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي .**

- **المطلب الأول :** محور الأمن الأوروبي المشترك في ظل استمرار عمليات توسيع الناتو.
- **المطلب الثاني :** أزمة كوسوفو و قضية الدرع المضادة للصواريخ وانعكاساتها على توجهات السياسة الأمنية الروسية نحو الحلف الأوروأطلنطي .
- **المطلب الثالث :** الأزمة الأوكرانية و تداعياتها على العلاقات الأوروبية الروسية .

تعد السياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي بمثابة الجامع بين التناقضات، تتجاذبها المصالح و الصدامات، فتارة تبدو تعاونية، و أحيانا صراعية، وأحيانا أخرى اندماجية. و لهذه الأسباب نتطلع لدراسة تطور هذهالسياسة خلال فترة الرئيس فلاديمير بوتين من خلال هذا الفصل و ذلك لمحاولة معرفة تطورها في فترة حكمه و كيفية الأداء التي تتسم بها هذه الفترة.

والمبحث الأول سوف يتناول بالدراسة الإتحاد الأوروبي في التصور الاستراتيجيلروسيا، إضافة إلى مبحثين نتناول فيهما كل من الإستراتيجيةالاقتصادية و الأمنية لروسيا تجاه الإتحاد الأوروبي .

المبحث الأول : الإتحاد الأوروبي في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية:

حيث سندرس أبعاد اهتمام روسيا بالإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، إضافة إلى تطور السياسة الروسية البوتينية تجاه الإتحاد الأوروبي و شكل العلاقات في هذه الفترة.

المطلب الأول: أبعاد اهتمام روسيا بالإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة :

تتحدد نظرة روسيا للإتحاد الأوروبي بالانطلاق من طبيعة التحولات الداخلية التي عرفتها روسيا مند انهيار الإتحاد السوفيتي، فبعد تراجع مظاهر الصراع الإيديولوجي بين الكتلتين الغربية و الشرقية، أعلنت روسيا مع تحول الأفكار الداخلية و الخارجية في المحيط الدولي وظهور الفكر الجديد الذي برز مع قيادات روسيا من غورباتشوف وحتى بوتين، قررت الأخيرة بناء دولة روسيا الجديدة بالانطلاق من ركائز الاقتصاد الحر كركيزة أساسية لتحقيق التطور و النمو الداخلي، بالرغم من أن هذا التصور كان مشترك غير أن تأثيره في توجيه علاقات روسيا مع الإتحاد الأوروبي لم يكن بنفس الشكل بين مراحل حكم روسيا من غورباتشوف،يلتسين و وصولا لبوتين، فلكل رئيس منهجية في تحديد طبيعة العلاقة مع الغرب و أوروبا تحديدا [1].

و في هذا السياق يرجع المقترب النيوليبراليسبب تحول سلوك روسيا الخارجي في العلاقات الدولية، إلى التحولات نحو الديمقراطية و اقتصاد السوق فتوجه بوريس

[1] – إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحادالأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق،ص 212 .

يلتسين الليبرالي الديمقراطي نحو الاندماج المتزايد في الأنظمة الدولية الليبرالية يمكن أن يؤدي إلى عملية اجتماعية متقدمة لروسيا [1].

و يرى " فرانسيس فوكوياما " أن سلوك روسيا الخارجي سيكون شبيه بالدول الأوروبية الأخرى، فالإتحاد السوفيتي سابقا تنازل عن سلطته على الجمهوريات المكونة له ، و لم تعد تلك الإيديولوجية المتماسكة التي وفرتها في السابق الماركسية–اللينينية،والتي كانت تشكل المصدر الرئيسي لعلاقاته مع الغرب[2].

و مند عام 1992 بدا أن السياسة الخارجية الروسية تعكس توافقا و انسجاما مع الغرب الأوروبي، و يعتبر يلتسين و وزير خارجيته " أندريه كوزيريف " من أهم ممثلي هذا التوجه، و على هذا الأساس صمم كوزيريف و أدار سياسات روسيا الخارجية وبتصميم على إزالة كل آثار الحرب الباردة و إقناع الغرب بأن روسيا يمكن الاعتماد عليها و يوثق بها كشريك حقيقي. فقد انطلق هذا التوجه من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، و بالتحديد مع التكتل المتصل في مجموعة دول حلف الأطلسي، باعتبار هذا الاندماج هو وحدة الطريق لتمكين روسيا من تعويض ما خسرته جراء الصراع الإيديولوجي مع الغرب [3].

في مقابل هذا الاتجاه الذي يجعل من روسيا جزء من أوروبا، هناك اتجاه معارض يرى بأن لروسيا هوية مستقلة تجعلها تتمتع بمكونات حضارية و قومية منفردة، و يضم هذا الاتجاه العديد من التصورات لهوية روسيا و التي يتحدد على

---

[1] – **المرجع السابق**، ص 213 .

[2] – فرانسيس فوكويوما، **نهاية التاريخ و خاتم البشرية**، ترجمة : حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للدراسات والنشر، القاهرة،1993، ص 52 .

[3] – إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحادالأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق،ص 115 .

أساسها طبيعة العلاقة مع الإتحاد الأوروبي، فبالرغم من تأكيد كل التصورات ضمن هذا الاتجاه على استقلالية روسيا بهوية خاصة تميزها عن الحضارة الغربية، إلا أنهم يختلفون في النظرة إلى طبيعة الطرف الأوروبي و هويته ما بين اتجاه متطرف يقر بالعداوة للغرب ، وبين اتجاه يقر بالاختلاف الحضاري بين روسيا و الغرب لكن ذلك لا يترتب عنه مواجهة أو عداوة أو صراع مستمر، بل يتم التعامل مع أوروبا في حدود رعاية المصالح التي تحددها المكونات الرئيسية للهوية الروسية المستقلة [1].

إذ يبدو أن المتغيرات الداخلية قد فرضت نفسها بقوة للتحكم بشكل كبير في توجهات السياسة الخارجية الروسية نحو دول الإتحاد الأوروبي، ما بين التيارات الداخلية الموالية لنسج علاقات غير مشروطة مع الغرب، و بين التيارات المعارضة لهذا التوجه و التي تحاول إعادة الاعتبار للمصالح القومية الروسية في علاقاتها الخارجية [2].

و يمكن القول أخيرا بأن اهتمام روسيا بالاتحاد الأوروبي ينطلق من المصالح الإستراتيجية التي تربطهما، و كذلك الهوية الروسية المستقلة التي تبحث عن إعادة بعث مكانتها من خلال خلق مجال خاص بها يوفر لها نوع من الخصوصية والاستقلالية عن الغرب الأوروبي .

المطلب الثاني : تطور السياسة الأوروبية لروسيا في عهد بوتين :

أدت التحولات الداخلية و مصادر الاستقرار الاقتصادي و السياسي في مرحلة " فلاديمير بوتين " بداية من الألفية الثالثة فترة توليه رئاسة روسيا الاتحادية، إلى

[1] – **المرجع السابق**، ص116 .

[2] – السيد أمين شلبي، **التسعينيات اسئلة ما بعد الحرب الباردة**،عالم الكتب،القاهرة، 2001، ص 95 .

بروز سياسة خارجية قوية و فعالة تعكس استقلاليتها و فعاليتها في تجسيد المصالح القومية الروسية، فقد أثرت التحولات الداخلية و الخارجية في عهد بوتين على طبيعة توجه روسيا نحو الاتحاد الأوروبي. من سياسة خارجية متعاونة تعتمد على التطبيع الغير مشروط مع الغرب، إلى سياسة خارجية تجاوزت هذه العلاقة التعاونية لتدخل مرحلة علاقات إستراتيجية تجمع بين التعاون و الشراكة من جهة و الصراع و التنافس واستعادة مكانة روسيا المستقلة عن الكيان الأوروبي من جهة أخرى [1]. و هذا التوجه الجديد تميز بالخروج من دائرة التطبيع وإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الروسية في خلق دوائر أخرى للتخلص من التبعية و الخضوع للغرب الأوروبي أو الأمريكي ، و السعي وراء استعادة دور روسيا في النظام العالمي وتحقيق مصالحها القومية .

يمكن القول : إنه بعد تولي بوتين السلطة في أبريل 2000 اعتمد إستراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية و تشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الإستراتيجية و بالتالي بدأ في تعويض سلطة أباطرة رأس المال والسياسة في روسيا و اعتقال بعضهم. كما اتجه إلى تعيين حكام الأقاليم الروسية بدلا من انتخابهم و اختيارهم ممن يعرفهم و يثق في قدراتهم، و قد أحكم بوتين كذلك سيطرته على ثروات روسيا من النفط و الغاز ، حيث تزامن هذا مع ارتفاع أسعارهما في السوق العالمي. ما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الروسي و ارتفاع مستوى معيشة الفرد في الدولة الروسية، الأمر الذي زاد من شعبية بوتين داخليا بشكل غير مسبوق، انعكس هذا بوضوح على سياسة روسيا الخارجية[2] .

---

[1] – إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحادالأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق،ص 128 .

[2]– معين عبد الحكيم، **روسيا بين استعادة الدور و الانفتاح على العالم**، مرجع سابق، ص 15 .

حينها أعلن رئيسها أن سنوات الضعف و المهانة قد ولت، و طالب الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا بمعاملة روسيا باحترام، و كقوة لها مكانتها و دورها العالمي.

و يمكن إبراز أهم ملامح توجه السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي في عهد الرئيس بوتين فيما يلي :

أولا: مبدأ بوتين بين الوسطية و البراغماتية في سياسة روسيا الخارجية نحو الإتحاد الأوروبي:[1]

اتسمت السياسة الخارجية لبوتين بـــ " الوسطية " فيما بين تيارين رئيسيين حكما هذه السياسة، الأول هو تيار المواجهة الذي جرى تبنيه في العهد السوفيتي، و هو التيار الذي كان متمسكا بالحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية الروسية و تعزيز قدرات روسيا العسكرية، حتى برغم انتهاء الحرب الباردة. و الثاني هو تيار المهادنة الذي تبناه نظام حكم بوريس يلتسين طيلة عقد التسعينيات، و الذي لم ينهي فقط التوتر والعداء مع الغرب،و لكنه انجرف أيضا وراء المعونات من الولايات المتحدة .

و فيما بين هذين التيارين، تبنى بوتين سياسة خارجية عملية تنطلق من إدراك معرفة حقيقية بحدود القدرات القومية لروسيا في عصر ما بعد الانهيار، هذا التوازن الدقيق بين محدودية القدرات القومية و المتغيرات السائدة على الساحة الدولية دفع بوتين نحو تبني سياسة خارجية، يصفها هو نفسه بأنها عملية ، و في إطار علاقاته مع الإتحاد الأوروبي نجد بوتين يتعامل مع الأمور بوجهين مختلفين، فهو من جهة ، يعمل على تخفيض حدة التوتر و الصراعات الإقليمية مع الحكومات الغربية ، بهدف

[1] – إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق،ص 172 .

ضمان دعمها ومن جهة أخرى، يعمل على تثبيت المصالح العليا الروسية التي لا تحتمل التنازل ، مثل : التدخل الروسي في الشيشان، التصديق على معاهدات حظر الأسلحة النووية [1].

الحفاظ على المصالح الروسية من الغاز و البترول الموجودين في منطقة بحر قزوين، الوقوف ضد توسعات الناتو في الجمهوريات السوفيتية السابقة.

و قد كان بوتين عازما على تأكيد المكانة الدولية لروسيا أخدا في الاعتبار محدودية القدرات الوطنية لبلاده، و تجسد هدف بوتين الأساسي في حصول بلاده على مكانة دولية مؤثرة في قضايا الأمن و السلم و الترتيبات الاقتصادية و السياسية على الساحة الدولية، بحيث لا تنفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على الساحة الدولية، مستاثرةبالدور الأكبر في صنع القرارات الدولية الحيوية في كافة المجالات.[2]

تظهر البراغماتية بشكل واضح في سياسته الخارجية من خلال محاولته أن يجمع بين التيارات الداخلية المختلفة، فجزء كبير من الروس محافظون أرادوا أن يروا فيه استعادة للمجد السوفيتي و الدولة القوية، و هذا ما دفع بوتين إلى الحرب في الشيشان و إلى إعلان بعض المواقف المتشددة تجاه الغرب من حين لآخر، لكن بوتين يدرك أيضا أن بلاده عاجزة اقتصاديا و أنها بحاجة إلى إصلاحات جذرية لهذا يحاول بوتين الانفتاح على بعض القوى الليبرالية في الداخل، كما يشدد على علاقاته مع بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة في الخارج، و لا مانع من الانفتاح على

[1] – **المرجع السابق**، ص173.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 174.

بعض القوى الآسيوية و العالم الإسلامي إرضاء لبعض التيارات في الداخل، وتعزيز مواقفه ومساوماته مع الغرب خياره الأساسي [1].

لذا فقد تبنى بوتين في إطار سياسته العملية الواقعية، توجها توفيقيا في إدارة علاقات روسيا مع الإتحاد الأوروبي و الغرب، يقوم على أن الشراكة الإستراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة لا تعني التحالف، و إنما ينبغي على السياسة الروسية أن تتخذ موقفا متوازنا في علاقاتها الدولية، و ألا تفقد ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية، رافضا بذلك مقولات التيارين اليميني الليبرالي المهادن الداعي إلى توثيق علاقات روسيا مع الغرب في كافة المجالات باعتبار ذلك مصلحة إستراتيجية و حيوية لروسيا، و المحافظ المتشدد القائل بأن سياسة المهادنة أدت إلى تآكل المكانة الدولية لروسيا، و المطالب باستعادة روسيا لدورها كقوة عظمى في العالم وهذا لن يتحقق إلا باستمرار سياسة العداء و المواجهةو إعطاء الأولوية للتوجه نحو الشرق الأسيوي .

إذ يبدو أن البراغماتية و المصلحة الوطنية أصبحت هي المحدد لطبيعة توجهات روسيا نحو الإتحاد الأوروبي، و إعطاء الأولوية للغرب أو الشرق في مضمون سياستها الخارجية. فبوتين حاول عبر منهج عمله الوسطي الجمع بين التوجهين الأوروأطلنطي والأوراسي الجديد، لذا فقد ظلت السياسة الخارجية الروسية تتراوح بين الغرب و الشرق في حدود ما يكفل الحفاظ على مصالح روسيا القومية [2].

فالسياسة الروسية أصبحت أكثر براغماتية، حيث تحكمها المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أو أمنية و في إطار رؤية تنطلق من التعاون و ليس التنافس

---

[1] – السيد أمين شلبي ، **بوتين و سياسة روسيا الخارجية** ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 175 ، المجلد 44 ، ،القاهرة ، جانفي 2009 ، ص257 .

[2] – ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، بيروت،2006،ص 190 .

والمواجهة مع الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة و لأن روسيا دولة أوروبية ذات عمق آسيوي واضح، فهي تنتمي لكلا المحيطين ، ليس فقط جغرافيا ولكن سياسيا واقتصاديا، وربما اجتماعيا وثقافيا. كما ترى القيادة الروسية أن روسيا في أوروبا، و أن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتمي لأن الروابط التاريخية و الجغرافية المصلحية عميقة، لذلك ينبغي أن تكون العلاقات مع أوربا أوسع نطاقا مما هي عليه. و ليس من شك في أن النية الروسية كانت منعقدة على السيرحثيثا باتجاه التقارب مع الغرب، كما ذكر ذلك وزير الخارجية الروسي " إيجور ايفانوف " في مقالة له نشرت في صيف عام **2001** تحدث في نهايتها عن أحداث **11 سبتمبر** جاءت لتجعل توجه روسيا تجاه الغرب يسير نحو الاندماج [1].

غير أن توجه بوتين نحو الغرب كخيار أساسي لروسيا، لم يكن بدافع التبعية أو الخضوع، بل كان نتيجة عدد من المحددات الواقعية و القيود على المستويين الخارجي والداخلي، فخارجيا اصطدمت سياسة الاتجاه شرقا التي بدأها بوتين بحقيقة أن تلك الدول لها علاقاتها الوطيدة مع واشنطن و بالتالي فهي ليست على استعداد لمجاراة السياسة الروسية في تحدي القطب الأمريكي، أما داخليا فمسار التنمية الاقتصادية في روسيا وكذلك ظهور بعض العقبات يستدعي ضرورة الحفاظ على علاقات وطيدة مع الشركاء الأوروبيين لدعموزيادة حجم الاستثمارات الخارجية التي تشكل دفع لعجلة التنمية الداخلية، و كذلك الحفاظ على الأسواق الخارجية الروسية بالدول الأوروبية [2].

---

[1] – أحمد دياب،**روسيا و الغرب، من المواجهة إلى المشاركة**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 149، القاهرة، يونيو 2002 ، ص57 .

[2] – علي عبد الصادق، **روسيا و البحث عن دور جديد الغرب في السياسة الخارجية الروسية**، مرجع سابق،ص45 .

ثانيا: تحقيق استقلالية روسيا و استعادة مكانتها كقوة عظمى في علاقاتها مع الإتحاد الأوربي: و هنا تطرح قضيتين :

القضية الأولى : هي إدراك بوتين و النخبة التي ينتمي إليها لمكانة روسيا و هذا ما يحدد شكل أدوارها الخارجية و توجهاتها نحو الإتحاد الأوروبي. مما يعني أن سعي روسيا لاستعادة مكانتها أمام الإتحاد الأوروبي هي نابعة من نظرة و تصور النخبة الداخلية لما يجب أن تكون عليه روسيا خارجيا، و الظروف الخارجية التي تفرض هذا التوجه .

أما القضية الثانية : فهي تتعلق بالآليات و الطرق الكفيلة باسترجاع مكانة روسيا لمكانتها أمام الإتحاد الأوروبي، و هنا يطرح إشكال هل تحقيق هذه الأهداف تتعارض مع مصالح الإتحاد الأوروبي و بالتالي تؤدي إلى الصراع و الصدام ، أم أن تحقيقها يتم دون التعارض مع الإتحادالأوروبيو إبقاءه كطرف و شريك استراتيجي [1].

من هذا المنطلق روسيا توجه سياستها الخارجية الجديدة بأهداف جديدة محاولة الحصول من خلالها على مكانة و دور مميز و خاص عند صياغة أمن أوروبي مشترك لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فهي تطالب بالقيام بدور يليق بمكانتها كقوة عظمى سابقا ودولة كبرى حاليا قادرة على الدفاع عن مصالحها و جديرة بالاحترام، فإدراك روسيا لنفسها بأنها دولة قوية و عظمى ستوجب إتباع قواعد سلوك يقوم على محاولة التأثير والمشاركة في صياغة السياسة الدولية على كافة الأصعدة .

يعتقد البعض أن استعادة روسيا لنفسها اقتصاديا و دوليا، و محافظتها على جزء مهم من ترسانتها النووية الإستراتيجية، أسهم في تعزيز دورها و عودتها إلى الساحة

[1] – أحمد دياب، **روسيا و الغرب: من المواجهة إلى المشاركة**، مرجع سابق، ص59 .

العالمية،و إمكاناتها تؤهلها لتكون لاعبا جيوستراتيجيا فاعلا ومؤثرا في العلاقات الدولية ضمن المنظومة العالمية، من دون الوصول إلى المواجهة مع أي قوة عالمية

إنما مع المحافظة على مصالحها في المدى الجيوسياسي الذي ترتبط فيه هذه المصالح، و الدفاع عنها بالقوة إذ لزم الأمر في حال تعرضت للخطر

المبحث الثاني : الإستراتيجية الاقتصادية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي:

سنتطرق لتحليل العلاقات الاقتصادية الروسية مع الإتحاد الأوروبي، على ضوء المتغيرات الداخلية و الخارجية المتعددة، سواء ما تعلق بالجانب الداخلي لروسيا أو ما تفرضه البيئة الخارجية لها. فقد ظلت علاقات روسيا مع الإتحاد الأوروبي غير واضحة المعالم، فمن جهة يعتبر الإتحاد عميل تجاري ضخم لروسيا، و من جهة أخرى تبرز باستمرار الكثير من الخلافات الاقتصادية خاصة في مجال العلاقات الطاقوية. لذا توصف سياسة روسيا حتى على الصعيد الاقتصادي بأنها براغماتية فمن جهة تتعامل مع دول الإتحاد كشريك اقتصادي مهم، و في الوقت نفسه تستخدم بعض الأوراق الاقتصادية للحفاظ على مصالحها الحيويةو الوطنية في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي .

و سيتم مناقشة هذه العلاقة فيما يلي من خلال التركيز على بعدين رئيسيين يتحدد من خلالها طبيعة التوجه الاقتصادي الروسي مع الإتحاد الأوروبي :

حيث سندرس في المطلب الأول طبيعة التعاون الاقتصادي التجاري بين روسيا والإتحاد الأوروبي مع إبراز أهم التعاملات الاقتصادية و التجارية بينهما و في مطلب ثان سنناقش العلاقات الطاقوية بينهما، و ذلك في محاولة لإبراز شكل

ومجرى العلاقات الاقتصادية و التجارية بين روسيا و الإتحاد الأوروبي و خاصة في مجال العلاقات الطاقوية .

المطلب الأول : روسيا و التعاون الاقتصادي التجاري مع الإتحاد الأوروبي:

مع إعلان روسيا تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر كنهج جديد لتطويرها ، تجسد في إدخال إصلاحات هيكلية داخلية على مستوى مؤسساتها الاقتصادية و المالية، عرفت علاقاتها الاقتصادية و التجارية تحولا ملحوظا مع الدول الرأسمالية الغربية و على رأسها دول الإتحاد الأوروبي خاصة مع وصول الرئيس بوتين للحكم و الذي أكد أن نهج روسيا الاقتصادي قد اكتمل و اتضحت ركائزه الليبرالية الرأسمالية [1] التي أسفرت عنها سياسته الإصلاحية .

و مع دخول روسيا إلى الأسرة الأوروبية من بوابة منظمة الدول الصناعية الكبرى، حكم فكرها السياسي الذي جعلها تعيد صياغة الحياة بها على الطريقة الأوروبية، حتى تلتقي معها في منظومة إستراتيجية جديدة لا تتخذ في المواجهة من السلاح سبيلا و إنما ترتكز على الاقتصاد منهجا، و قامت في سبيل ذلك سلسلة متصلة من المفاوضات بين موسكو و بين العديد من عواصم الدول الأوروبية الراغبة في بناء كتلة اقتصادية أوروبية قوية تعطيها حرية الحركة في العلاقات

[1] – إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق، ص213.

الدولية استنادا إلى استقلالية القرار السياسي [1] . و قد جاء اتفاق الشراكة و التعاون في سنوات التسعينات بين روسيا و الطرف الشريك التجاري الأول لها–الإتحاد الأوروبي، معبرا عن هذا التوجه حيث كونا معا عقد صداقة في جوان 1994 تمحورت حول ميكانيزمات التجارة وتدعيما للاتفاق الموقع في 1989 حول تنمية الحوار السياسي الثنائي، و قد اتفق الطرفان على فترة 10 سنوات قابلة للتجديد في اتفاق الشراكة والتعاون (ACP)،و اتضح أن أحد أساسيات الشراكة هو تجميع الشروط الضرورية لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين، حيث أن الاتفاق يهدف إلى اقتصاد السوق وعلاقات سياسية حول المسائل الدولية الهادفة للأمن والاستقرار و التعاون على مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان [2] .

و لم يرفع العمل إلى أعلى مستوى إلى أن جاء اجتماع الطرفين في بروكسل في2001.10.03 أين تم الخروج بقرارات مهمة كان أهمها : الاجتماع مرتين في السنة، و ايجاد حلول للعلاقات بين الشريكين و تقارب التشريعات و دعم التكامل الاقتصادي، ليتوصل فيما بعد إلى إنشاء فضاء اقتصادي أوروبي مشترك [3].

و قد أبدى الرئيس الروسي بوتين عن الرغبة في إنشاء أوروبا كبرى دون حدود فاصلة و ذكر بأن ديناميكية التقارب السياسي اتجاه الإتحاد الأوروبيضمن حركة الاندماج في الاقتصاد العالمي، و أن روسيا تنظر باستمرار إلى الاتحاد على أنه شريك، وتطمح بأن تصبح عضوا فيه في المستقبل .

أدت هذه السياسات الجديدة لروسيا إلى مرور الإتحاد الأوروبي كأكبر شريك اقتصادي و تجاري لروسيا، بحيث تشير الإحصاءات أنه اعتبارا من عام 2000

---

[1] – **المرجع نفسه**،ص 214 .

[2] – سهام حروري، **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص108 .

[3] – **المرجع نفسه**، ص109 .

ازداد التداول التجاري بين روسيا و الدول الأوروبية بحوالي خمس مرات و بلغ 230 مليار دولار، فيما بلغت حصة الإتحاد الأوروبي في سنة 2008، 53 % من التجارة الخارجية الروسية و 70% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا [1].

و لكن كما أشرنا في البداية فإن هذه المعاملات تخضع لمبدأ المصلحة و البراغماتية رغم أهمية التعامل مع الإتحاد الأوروبي بالنسبة لروسيا إلا أنها تخضع علاقاتها الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي لنوع من الابتزاز حيث أعلن النائب الأول لوزير التنمية الاقتصادية الروسي " الكسي ليبخاتشوف " أن التبادل التجاري بين روسيا والإتحاد الأوروبي عام 2015 قد تراجع بـــ 40 % بالمقارنة مع عام 2014 و بلغ 230 مليار دولار بينما كان يقدر عام 2014 بـــ 380 مليار دولار .و فيما قدرت حصة الإتحاد الأوروبي في التبادل التجاري بين روسيا و كل دول العالم بـــ44,5 %. وتقلصت صادرات روسيا إلى دول الإتحاد بـــ 37,7 % .فيما تراجعت قيمة استيراد الإتحاد الأوروبي غلى روسيا بـــ 41,5 % و قد تصدرت ألمانيا قائمة الشركاء التجاريين الرئيسيين لروسيا في سنة 2015 [2].

من خلال استقراء هذه الأرقام و المؤشرات يمكن أن نرجع هذا التراجع إلى تداعيات أزمة أوكرانيا على العلاقات الروسية الأوروبية، حيث أن روسيا تستخدم لمصالحها الحيوية أي ورقة رابحة حتى لو كانت تجني من وراءها أرباحا اقتصادية، و لكنها تحاول إمساك العصا من الوسط بنوع من البراغماتية في تعاملها مع الدول الأوروبية .

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص110.

[2] – وزارة التنمية الاقتصادية الروسية، **تراجع حجم التبادل التجاري بين روسيا و الإتحاد الأوروبي بـــ40 %عام2015** ، انفتاح موقع إعلامي إلكتروني،2016، على الرابط الإلكتروني :
http://INFITAH.RU/AR/VSENOVOSTI/2015-20HTML.le 15/04/2016.15:20.

المطلب الثاني: العلاقات الطاقوية بين روسيا و الإتحاد الأوروبي :

مثل قطاع الطاقة باستمرار أهم محور في إطار العلاقات الاقتصادية بين روسيا والإتحاد الأوروبي، نظرا لأهميته بالنسبة للطرفين، فروسيا تعتبر الممول الرئيسي لأوروبا في هذا الجانب، كما أن أوروبا تتعامل بحساسية كبيرة اتجاه روسيا، تتعامل معها من مبدأ تبعية اقتصاديات أوروبا للدعم الروسي، الذي قد يأخذ أبعادا أخرى غير الاقتصادية في علاقات الطرفين. و عليه فقد شكل هذا المحور مجالا لبروز خلافات بين الطرفين في تصور طبيعة هذه العلاقة، باعتبار أن روسيا تستخدم هذه الورقة كوسيلة ضغط على الأوروبيين لتحقيق أهدافها القومية في إطار علاقتها و سياستها الإستراتيجية البراغماتية المتبعة مع الطرف الأوروبي [1].

يعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل و أداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية باعتبارها تلعب دورا محوريا في سوق النفط والطاقة العالمي .

تنبع أهمية الطاقة و جعلها أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية نظرا لأهمية هذا القطاع و حيوية دوره في الاقتصاد الروسي، و في ظل هدف روسيا في جعل السياسة الخارجية مرتبطة بالأجندة الداخلية و معبرة عن احتياجات روسيا الاقتصادية و عن واقعها، فقد عمدت إلى استخدام هذا القطاع لتفعيل نشاط التنمية الداخلي ووكذلك محاولة لعب دور أساسي في النظام الإقليمي و الدولي خاصة في إطار علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي والغرب عموما،و لتحقيق هذه الأهداف الداخلية والخارجية حرصت روسيا على احتكار مقدرات هذا القطاع و التحكم في أسعاره

[1] – إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحادالأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق، ص215.

[1]. فلا يوجد مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمي توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج،و تضمن به أيضا استقلالية قرارها الخارجي و تطوير قدراتها الدفاعية، و تحقيق قدرة التأثير ممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي ووالإقليمي،و لذا فإنه رغم استمرار سياسات الخصخصة في عهد بوتين، فقد كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة واحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة لقطاع الطاقة و ذلك باعتبارها سندا قويا لتحقيق مصالح الدولة القومية المبتعدة عن المصالح الفردية للشركات الخاصة. و أبرز هذه الشركات شركة " غاز بروم " في مجال الغاز الطبيعي و " لوك أويل " النفطية.

في إشارة لدور قطاع الطاقة لاستعادة روسيا دورها الإقليمي و الدولي و تحقيق الاستقلالية عن الإتحاد الأوروبي، أعلن الرئيس بوتين مند توليه السلطة أنه لا يمكن لروسيا استعادة مكانتها كقوة كبرى مادامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية ، و في ظل سياسة بوتين الإصلاحية المعتمدة على تنمية الاقتصاد ذاتيا فقد اعتمد لتحقيق هذا الهدف على الموارد الطبيعية الذاتية لتجاوز أزمة روسيا الاقتصادية، و قد كان قطاع الطاقة إحدى الدعامتين إلى جانب عائدات بيع الأسلحة التي نهض عليها الاقتصاد الروسي.

و كان ذلك بفضل إحكام قبضة الدولة على هذا القطاع و الرشادة في توظيف عوائده لخدمة الأهداف الوطنية، فقد بلغ الحجم العام لاستخراج النفط عام **2004** حوالي **450 مليون طن**، و بموجب القانون تم تحويل إيرادات الميزانية من بيع النفط بسعر يفوق 20 دولار للبرميل إلى صندوق الاستقرار الروسي، مما أدى إلى

[1] –بورهان الشيخ، **روسيا و الإتحاد الأوروبي : صراع الطاقة و المكانة**، في السياسة الدولية ،مؤسسة الأهرام،العدد164،القاهرة،أفريل ،2006،ص 64 .

وجود وفورات بهذا الصندوق قدرها **19 مليار دولار** في **أول جانفي 2005**، نتيجة ارتفاع البترول، كما أدى هذا إلى ازدياد[1] احتياطي روسيا من الذهب و الفضة والعملة الصعبة خلال 2004 بحوالي70%.

و كان هذا عاملا أساسيا بتوقف روسيا تماما عن طلب أي مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية و باقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى(أنذاك) و تحسن الأداء الاقتصادي الروسي كثيرا منذ عام **2000**، بل أنه يحقق نموا سنويا بنسبة **7%**منذ عام **2003** و قد كان هذا التحسن وراء وفاء روسيا كليا بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها منذ عام **2002**.[2]

إذا كان النفط إحدى الدعامات الأساسية للاقتصاد الروسي و عاملا فاعلا في نهوضه من كبوته بل و نموه بشكل ملحوظ، فإنه أداة مهمة للتأثير الدولي، لا سيما على الدول التي تمثل سوقا مهمة للنفط الروسي، و تعتمد عليه اعتمادا كبيرا كدول الاتحاد الأوربي، حيث تعتبر روسيا اكبر دولة مصدرة لمصادر الطاقة من النفط والغاز إلى دول الإتحاد الأوربي، ففي عام 2012، كانت روسيا هي مصدر ما نسبته **25%** من واردات الغاز إلى دول الإتحاد الأوربي ما شكل قرابة **60%** من صادرات الغاز الروسية.

ويتم نقل أكثر من نصف هذه الصادرات من خلال خطوط الأنابيب الأوكرانية الخمسة، أما خطوط الأنابيب الثمانية المتبقية فإنها تمر من خلال الأراضي البيلاروسية لتتجه إلى بولندا و ليتوانيا أو لتتجه مباشرة إلى ألمانيا، و فنلندا واستونيا، و لاتفيا، و يذهب قرابة نصف ورادات الغاز الأوربية إلى كل من ألمانيا

---

[1] – إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحادالأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق، ص217.

[2] – نورهان الشيخ، **عملية صنع القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسي**، مرجع سابق، ص65.

و إيطاليا في حين أن فرنسا و هنغاريا وجمهورية التشيك و بولندا و النمسا وسلوفاكيا تستورد أكثر من**خمسة مليار متر مكعب سنويا.** [1]

على إثر هذا المرور قد طالبت بيلاروسيا بنوع من الضريبة أو الرسم على مرور الغاز الروسي نحو أوربا لكن روسيا رفضت ذلك و ذلك خلال عام 2007، و ذلك تحت تبرير عدم موافقة و توازن هذا الطلب مع القوانين الدولية و قوانين التجارة ضمن منظمة التجارة الدولية.[2]

على هذا الأساس مثل قطاع الطاقة أهمية كبرى بالنسبة لعلاقة روسيا بالإتحاد الأوربي، فروسيا كما أكد الرئيس الروسي دولة أورو–أسيوية تنتمي إلى المجتمع الأوربي و ترتبط بمصالح حيوية و إستراتيجية مع الدول الأوربية، و تسعى روسيا جاهدة إلى توطيد و تدعيم علاقاتها بأوربا على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين، ووتتطور في الإطار بشكل فاعل المشاريع المشتركة في قطاع الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوربي، فهناك لقاءات دائمة بين روسيا و الاتحاد الأوربي بشأن التنسيق في هذا المجال، مثل المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة بين وزير الصناعة والطاقة الروسي المفوض الأوربي لشؤون الطاقة.

غير أن تمتع روسيا بموقف قوي خصوصا أنها قادرة على التحكم في إمدادات النفط والغاز إلى الدول الأوربية. جعلها تحاول صياغة إستراتيجية ذات ثلاث أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها في سوق النفط الأوربي و إحكام قبضتها على شبكات نقل النفط و توزيعه بها لتضمن تأثيرا أكبر على الصعيد الإقليمي و تحقيق أكبر قدر من

---

[1]– صحيفة الوسط، **تقرير أزمة الغاز بأوربا و الدور القطري البديل**،على الرابط الإلكتروني:
. http://www.alwasatnews.com/news/887489.html.21.03.2016.le14/04/2016.22:5**0**

..

1-David TEURTRIE, **Géopolitique de la RUSSIE Intégration régionale, enjeux énergétiques influence culturelle**, l' harmattan, Paris, 2010, p 226.

الاستقلالية من خلال استخدام الطاقة كمورد استراتيجي و جيوسياسي في علاقاتها مع الاتحاد الأوربي، وضمان أكبر قدر من الاستقلالية عن الطرف الأوربي في قراراتها الخارجية و الداخلية.

أولا: تفعيل المشروعات الروسية المشتركة مع أوربا في مجال النفط و الغاز الطبيعي، وأهمها:[1]

- مشروع أنبوب النفط بروجاس– الكسندر بوليس، و تم التوقيع بشأنه بين كل من روسيا و اليونان و بلغاريا بالنقل النفط من روسيا من ميناء نوفورسيسك على البحر الأسود إلى ميناء بورجاس البلغاري، و منه بأنبوب النفط الجديد إلى مدينة الكسندر وبوليس اليونانية، ثم إلى دول أوربا الغربية، ليصل بذلك طول الأنبوب إلى نحو 280 كم يضخ فيه **50.35 مليون طن** بترول في السنة، وتبلغ تكلفته نحو مليار دولار، و يعتبر هذا الخط خطوة مهمة لإحكام قبضة روسيا على قطاع الطاقة في أوربا، خاصة أن هذا الأنبوب يوفر الإمكانية لاختصار طرق نقل النفط عبر مضيق البوسفور، و يمنح الشركات الروسية إمكانية النقل المباشر إلى البحر المتوسط و أوربا.
- في **مارس 2007**، اتفقت شركة غاز بروم الروسية و مؤسسة فلوكسي البلجيكية على إنشاء مستودع ضخم للغاز الروسي في بلجيكا مع مطلع عام **2013**، و تقدر السعة التخزينية للمستودع بنحو **300 مليون متر مكعب** من الغاز الروسي سيوجه للتوزيع في أوربا، و تبلغ حصة روسيا في المشروع **75%** و تسيطر بلجيكا على نسبة **25%** المتبقية.

[1]– نورهان الشيخ، **سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي**، قضايا ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، أوت 2009، ص(13–14).

- في **23 جويلية 2007**، أبرمت شركة غاز بروم اتفاقا مع شركة ائتلاف الطاقة الإيطالي " **إي إن أي**"، يتم بموجبه بناء خط للأنابيب الغاز، يمتد من روسيا إلى جنوبي أوربا، عبر البحر الأسود بهدف تفويض مشروع تابوكو الموازي، الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية لدعم تنوع مصادر الطاقة الأوربية.

ثانيا: التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوربية و توسيع نشاط الشركات الروسية فيها، من خلال عدد من الصفقات.

ثالثا: السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوربا.[1]

و قد قدم الإتحاد الأوربي العديد من المقترحات و المشاريع البديلة للتقليل من حدة التبعية لروسيا في مجال التزويد بالطاقة، و ذلك من خلال عرضه على تقليص دور شركة " **غاز بوم**" في إمداد أوربا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطىو القوقاز و إيران، و تعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا، و ذلك من خلال خط أنابيب الغاز " **باكو–تبليسي–جيهان**" لنقل ليس فقط الغاز الأذري و لكن القازاقيوالتركماني أيضا إلى مناء جيهان التركي و منه إلى أوربا.و على الرغم من تزايد نفوذ روسيا في أسواق الطاقة العالمية، و تحكمها بشكل كبير في أمن الطاقة الأوربي، يبقى هذا النفوذ ذو طابع اقتصادي إلى حد كبير، و يتعلق بالتحكم في أسعار النفط على وجه الخصوص باعتباره موردا مهم و استراتيجي

[1] – **المرجع السابق**، ص(14–15).

لاقتصادها القومي، و يبقى نطاق استخدامه كأداة للضغط محدود في ظل الظروف القائمة التي تحكم علاقة الطرفين.[1]

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي.

منذ انهيار الإتحادالسوفيتي، و روسيا تستند في جهودها للبرهنة على منفعتها الإستراتيجية بنظر شركائها في الجماعة الأوربية الأطلسية، إلى تبيان قيمة مساهماتها الممكنة في الأمن العالمي بمواجهة التهديدات الشاملة، و لقد وجد الكرملين في هجمات **11 سبتمبر 2001** فرصة لا سابق لها ليقنع البلدان العربية بما تمتاز به روسيا بحكم موقعها الجغرافي و الجيوسياسي البالغ الحساسية بالنظر إلى الرهانات الأمنية التي كشفتها هذه الهجمات (الإرهاب، التطرف السياسي والديني، الجريمة المنظمة، مخاطر النزاعات الإقليمية ...) إن روسيا و هي تطرح نفسها كشريك ضروري لاختراق و تفكيك شبكات الجريمة و الإرهاب العالمية العاملة على حدودها، تقدم خبراتها و مصادر معلوماتها التي مكنتها ظروفها الجغرافية من تطويرها بخصوص مناطق تهم الجماعة الدولية مباشرة.

---

[1]– جوزيف عبد الله، **مسار و أفاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي و انعكاساته على القضايا العربيةالإسلامية**، على الرابط الإلكتروني:

http:// www.kobayat.org/data/doeuments/araawlaet22htmle21/04/2016.18:05

و قد تبنت روسيا مواقف تعاونية على الصعيد الأمني من اعتبارات المصلحة الوطنية، بحيث كانت ترى القيادة الروسية بان الإتحاد الأوربي يشكل عاملا أساسيا بالنسبة لروسيا، لذا كان يتم التعامل معه بأنه شريك سياسي في عملية إعادة تنظيم الأمن الأوربي[1]، و من ثم فقد ركزت الدبلوماسية الروسية على البعد الأوربي وذلك من خلال التطلع إلى المشاركة المميزة في إقامة امن أوربي أكثر شمولية من الذي قسم القارة إلى كتلتين متصارعتين، و تنطلق روسيا في تحديد مواقفها من الهوية الأمنية الأوربية، من ضرورة تقليص دور حلف الأطلسي في أوربا و منه منع الولايات المتحدة الأمريكية من زيادة دورها العسكري في القارة، و عليهتوجهت المواقفالروسية نحودعم أو على الأقل عدم المعارضة لتشكيل هوية أوربية الأمنو الدفاع[1]أي أن إستراتيجية الإتحاد الأوربي نحو تكوين قدرات في مجال الأمن والدفاع، هو ما يسمح لها بالتطلع نحو دور سياسي مستقل في نظام العلاقات الدولية.

و تتحد مع الإستراتيجية الروسية في نقطة مشتركة و هي تكوين عالم متعدد الأقطاب[2].

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم نقاط التقاء الإستراتيجية الأمنية الروسية مع الإتحاد الأوربي و ذلك من خلال المطلب الأول الذي سندرس فيه محور الأمن الأوربي المشترك في ظل استمرار عمليات و توسيع حلف الناتو و ذلك في عهد بوتين بداية من سنة **2000** أما عن منعرجات هذه الإستراتيجية و المتمثلة خاصة

1-طارق رداف، **الإتحاد الأوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005،ص 140.

[1]- **المرجع السابق**، ص 141.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 141.

في أزمة كوسوفو و قضية الذرع المضادة للصواريخ، و الأزمة الكورية الأوكرانية فسوف تتم دراستها في المطلبين الثاني و الثالث مع إبراز أهم انعكاساتها على توجهات السياسة الأمنية الروسية نحو الإتحاد الأوربي.

المطلب الأول: محور الأمن الأوروبي المشترك في ظل استمرار عمليات توسيع الناتو:

لقد ظل دعم روسيا لتكوين هوية أمنية أوروبية مشروطا بحصول روسيا على الحجم الكافي من المعلومات حول تطور السياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية، وكذلك المجال الجغرافي الذي تجري فيه مختلف العمليات العسكرية، إضافة إلى ذلك يتطلب تأييد روسيا لعمليات الإتحاد الأوروبي في مجال الوقاية و إدارة الأزمات وأن تتم في إطار الأمم المتحدة أو منظمة الأمن و التعاون، أي ضمان القدرة على التأثير في النشاطات العسكرية الأوروبية، من خلال الموقع الجيد نسبيا لروسيا في المنظمتين [1].

بهدف استعادة الدعم الروسي الغير مشروط للهوية الأمنية الأوروبية، و منح دور أكبر للإتحاد الأوروبي في عملية الاستقرار و الوقاية في أوروبا، سعى هذا الأخير إلى إشراك روسيا في هذا المسار، من خلال منحها إمكانية المشاركة في المهمات العسكرية لحفظ السلام و إدارة الأزمات ، لاستغلال طموحها للعب دور أكبر في أوروبا، و كذلك تقليص مخاوفها من زيادة دور حلف الأطلسي في الهوية الأمنية الأوروبية [2].

[1] – **المرجع السابق**، ص141 .

[2] – **المرجع نفسه**، ص142 .

مع قدوم بوتين للسلطة عام 2000، ظهرت إستراتيجية جديدة تؤكد على وجود أولويتين في السياسة الخارجية : شراكة مع التحالف الأورو- أطلسي، و تأكيد المواقع الروسية في مجال الإتحاد السوفيتي السابق. و هنا بدأ بوتين نهجه البراغماتي الوسطي في التعامل مع تحركات الناتو و الإتحاد الأوروبي، بحيث حاول أن يجمع ويوفق في سياساته بين المواقف المتناقضة داخل روسيا أي بين الليبراليين ، المحافظين المتشددين في التعامل مع تحركات و عمليات توسعة الناتو، فمن جهة يؤكد على ضرورة التعامل مع الناتو و الإتحاد الأوروبي في المجال الأمني كشريك استراتيجي لصياغة أمن أوروبي روسي مشترك، و من جهة أخرى أبدى مواقفه الرافضة و المستمرة على عدم قبول عمليات التوسيع نحو حدود روسيا لأن ذلك يمثل تهديد لأمنها القومي. استهدفت عمليات توسيع الناتو منطقة أوروبا الشرقية التي تضم دولا كانت جمهوريات سوفييتية سابقة، و فيما كانت تعلن عضوية هذه الدول في الحلف، صرح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية بأن " توسيع رقعة الحلف الأطلسي يمس دون ريب مصالح روسيا السياسية و العسكرية، و إلى حد ما الاقتصادية . و هذا يضطرنا إلى النظر إليه بكل جدية "[1].

قد مثلت منطقة شرق أوروبا دوما أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي الروسي، وهذا ما يفسر رغبتها المستمرة في بسط نفوذها عليها ، ليس فقط كخط دفاع أول ضد أي عدوان من غرب أوروبا، و لكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الإثنية أو الدينية أو القومية المختلفة في منطقة وسط أوروبا و البلقان .

[1] – إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحادالأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق، ص195 .

لذا تتم معارضة روسيا لعمليات توسيع الناتو نحو حدود روسيا و ضم عدد من دول أوروبا الشرقية من اعتبارات المصلحة القومية الروسية، باعتباره يشكل تهديد على الأمن القومي الروسي و المصالح الروسية. و قد بدأ بوتين نشاطه الدبلوماسي عبرسياسته البراغماتية في التعامل مع هذه المعطيات، حيث كشف في زيارته إلى لندن سنة 2000 عن رغبة روسيا بتوثيق العلاقات التي كانت متوترة مع الغرب (الولايات المتحدة، حلف الأطلسي، الإتحاد الأوروبي) خاصة بعد أحداث البلقان(اعتداء بلدان الأطلسي على يوغسلافيا) . لقد انطلق بوتين من ملاحظة أن روسيا القوية يجب أن يكون اقتصادها قويا لتتمكن من فرض نفسها على المسرح العالمي، و ذلك استنادا إلى تصور السياسة الخارجية الذي تم اعتماده في عهده، و الذي كان يقضي باعتبار الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية شركاء حتميين [1]. فواشنطن ما تزال القوة الأساسية في مجمل المنظمات المالية و التجارية العالمية، أما الإتحاد الأوروبي فهو الشريك التجاري الأول لروسيا. و بالتالي فالطرفان أساسيان في سعي موسكو نحو الدخول في مجال الاستثمارات و التكنولوجيا من الباب الواسع و هي متعلقة بالطموح لتجديد الصناعة الروسية العاجزة عن المنافسة و أيضا الدفع باتجاه إرادة بوتين لإعادة بناء العلاقات الأمنية مع الدول الأوروبية الأطلسية . و قد انطلق بوتين مند وصوله للسلطة في رسم سياسته الخارجية من اعتبار أن لروسيا خصوصية في كونها كقوة عالمية تستند تاريخيا إلى اتساع رقعتها الجغرافية كجسر بين القارة الأوروبيةو قارة آسيا . و لهذا فإن التمدد الغربي في مناطق نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق يثير حساسية مفرطة عند النخبة الروسية، و يعتبر بمثابة تدخل خارجي. فالسيطرة على هذه المناطق تهدد هوية روسيا الأوروآسيوية، و تقلص من

[1] – **المرجع نفسه**، ص 196 .

دورها الإقليمي و العالمي [1]. و قد اعتبر بوتين أن هذه الأهداف في سياسة روسيا الخارجية، محكمة الصلة بمشروعه العام في ترسيخ الدولة الروسية، و لذلك عمل بتصميم حاسم على إعادة مصداقية بلاده على الساحة الدولية وتعزيز مشاركتها في الشؤون العالمية . وكان ذلك يفترض تمكين روسيا بسرعة من بلوغ قدرة على التأثير بطريقة أكثر فعالية على الصعيد الدولي. و تبعا لما يراه وزير الخارجية الروسي سابقا " سرقي لافروف " في مقابلة له مع " Wall Street journal " وول ستريت جورنال في 2004.03.31 ، فإن سياسة روسيا في ولاية فلاديمير بوتين الأولى (2000 – 2004). اتسمت " بسياسة خارجية براغماتية خاضعة أساسا لمصالح النمو الداخلي،و موجهة نحو حوار و تعاون واسع مع بقية العالم " [2].

و قد كان هناك تطور مهم على صعيد تكريس التعاون الأمني و العسكري بين روسيا والناتو تمثل في إعلان روما[*] أو الشراكة الأطلسية الجديدة .

لقد تم في هذا الإطار تطوير إستراتيجيات مشتركة لمكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و حاولت روسيا استثمار هذه الأحداث للتقارب مع الولايات المتحدةو أوربا و قدمت تنازلات سياسية و أمنية في منطقة آسيا

---

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، **حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى و القوقاز**،دراسات سياسية،بيت الحكمة، العدد10 ، بغداد، خريف 2002، ص 45 .

[2] – أيمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية ما بين الأوتوقراطية الداخلية و الأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية**، مرجع سابق، ص 95 .

[*] – تم بموجب هذا الإعلان (إعلان روما) التوقيع على معاهدة أمنية، حيث أقاما علاقة مبنية على أسس جديدة، فمن خلال المجلس الجديد تحتفظ روسيا مع أعضاء الحلف ليس فقط بمقعد، بل أصبح لها الحق في التصويت في المجلس. و تهدف روسيا من هذا النموذج الجديد لعلاقاتها في إطار مجلس روسيا– الناتو إلى إنشاء آلية مشتركة مسئولة لدعم السلاح في المنطقة .

الوسطى،[1] لكن في المقابل راح بوتين يسعى لتحقيق مكاسب أخرى كإعادة جدولة ديون روسيا وإسقاط جزء منها للمؤسسات المالية الدولية، كما استفادت روسيا في هذا الصدد من توظيف هذه الشراكة في دعم مواقفها الرافضة لاستقلال الانفصاليين الشيشان، بحيث تم إدراجهم في خانة الإرهابيين و اعتبر بوتين الشيشان بمثابة قاعدة للإرهاب عالمي، بهذا يتضح كيف أن بوتين ماض في تطبيق سياسته البراغماتية مع الغرب و الاستفادة من تحقيق مكاسب في إطار التعاون مع الأطلسي.

أما مع الولاية الثانية لبوتين فقد ظهر اتجاه للمنافسة في العلاقة مع الناتو والإتحاد الأوربي، فلم يتغير خط الشراكة مع البلدان الغربية، و إن يكن هذا الخط بدأ يلحظ نوعا من عدم الخضوع الروسي لم يبلغ حد التغلب على روح الشراكة و التعاون، فالعوامل التي دفعت موسكو إلى التقارب مع الغرب لم تختلف بين اهتمامات القادة الروس، و ضرورة التحديث الاقتصادي و المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي بقيت لها الأولوية،[2] و لكن مع التطورات التي عرفتها روسيا داخليا و بعد أن خطت روسيا خطوات ناجحة على مستوى تحقيق معدلات نمو معتبرة و التحسن في مؤشرات أداء الاقتصاد و التنمية و انتقال روسيا لمرحلة من الاستقرار السياسي، سمح لها بالتقليل من اعتمادها على الغرب في تحقيق التنمية الداخلية، ما أدى إلى تحرر أكثر على مستوى قراراتها الخارجية، و سمح لها بامتلاك قدر كبير من المساومة ظهرت في مضمون مواقفها الصارمة خاصة حول ضم أوكرانياوجورجيا للناتو و حول قضية استقلال كوسوفو، و ماصاحبها من تحول في اللهجة و بداية ظهور مؤشرات للمنافسة و الصراع، كما هددت روسيا باتخاذ إجراءات مضادة،

[1]– أحمد دياب، **روسيا و الغرب من المواجهة إلى المشاركة**، مرجع سابق، ص 172.

[2]– جوزيف عبد الله، **مسار و أفاق الصعود الروسي**، مرجع سابق.

ليتأكد في هذا العوامل الداخلية في التأثير على طبيعة العلاقة مع الناتو و الإتحاد الأوربي، مقارنة مع المواقف من قبل.

و قد انتقلت العلاقات الروسية الأوربية إلى مرحلة من التراجع في مظاهر التعاون رغم التصريحات الرسمية المعلنة من الأطراف، فقد اعتبر الكثير من المراقبين أن قمة لاهاي في 2004 بين الإتحاد الأوربي و روسيا بمثابة الذروة في تدهور العلاقات الروسية الأوربية، ذلك أن الطرفين لم يتوصلا لوضع خريطة الطريق لتنسيق الجهود من أجل تنفيذ قرارات قمة **سان بطرسبرغ** في **أيار 2003** الآيلة إلى ترسيخ الإستراتيجية هذا الهدف المعلن منذ مدة طويلة بين الفريقين، وكان الفشل مدويا لأن هذه القمة هيمنت عليها الأزمة السياسة الأوكرانية التي وقف منها طرفا الشراكة مواقف متناقضة

كان موضوع " **الأمن الخارجي** " هو الذي طرح المسائل الأكثر خطورة لكونه يحتل أولوية في إدارة المخاطر الأمنية في الحوار المشترك لكل من روسيا والإتحادالأوربي، و تصور روسيا على أن كل مبادرة من قبل الإتحاد الأوربي في بلدان رابطة الدول المستقلة، خصوصا سياسة الجوار، تندرج في مشروع تكامل منافس للمشروع الذي تحاول هي تطويره مع هذه البلدان، و بالتالي يتعارض مع مصالحها و من المعروف أن الحوار الإستراتيجي بين الإتحاد الأوربي و روسيا تعرض لعقبات في 2005 على قاعدة مفهوم الجوار الجديد المشترك الذي يضم أوكرانيا و مولدافياو بيلاروسيا و قوقاز الجنوب (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان) الذين شكلوا خط المواجهة الجديد بين روسيا والإتحاد الأوربي الموسع. [1]

[1] – **المرجع السابق.**

واصل الناتو عمليات التوسع ليحاول هذه المرة ضم دولا جديدة هي جورجيا وأوكرانيا، بدافع إقرار المزيد من الأمن و الاستقرار في المنطقة، غير أن الرد الروسي هذه المرة تميز على غرار المواقف السابقة بلغة متصلبة تعكس مدى تماسك روسيا بمصالحها القومية، ورفضها المطلق لأي توسع نحو جورجيا وأوكرانيا لأن ذلك يشكل تهديد مباشر لأمن روسيا، فقد أعلن رئيس هيئة أركان العامة للقوات المسلحة الروسية " **يوري بالويفسكي** " في هذا الإطار أن بلاده ستتخذ إجراءات لضمان أمنها في حال انضمام جورجيا و أوكرانيا إلى حلف الناتو، و قد أسفرت الضغوط الروسية بنتائج إيجابية إذ تقرر رفض منح الجمهوريتين السوفيتيين سابقا صفة المرشحين رسميا للانضمام إلى الناتو، و تمكن قادة حلف الناتو خلال قمتهم المنعقدة في بوخارست، في تفادي الصدام مع روسيا ليمكن بوتين من وقف انضمام أوكرانيا و جورجيا باعتبار أن توسيع الناتو ليشمل دولا انفصلت حديثا عن روسيا يهدد الأمن القومي الروسي و قد يعيد الحرب الباردة مرة أخرى.[1]

المطلب الثاني: أزمة كوسوفو و قضية الذرع المضادة للصواريخ و انعكاساتها على توجهات السياسية الأمنية الروسية نحو الحلف الأوروأطلنطي:

❖ أزمة كوسوفو:

لقد مثلت قضية استقلال كوسوفو نقطة خلاف جوهري بين روسيا و دول الإتحاد الأوربي، بحيث أثرت على مسار التعاون بين الطرفين، و أظهرت مدى تمسك القيادة الروسية بمواقفها الرافضة لاستقلال الإقليم لتعارضه مع مصالحها القومية في

[1]– إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحادالأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق، ص203.

المنطقة، على هذه الخلفية جاءت أزمة كوسوفو لتمثل قمة الاختلاف بين روسيا ووالإتحاد الأوربي منذ تدخل الناتو في الإقليم سنة **1998**، و حتى الفترة الحالية بعد إعلان استقلال كوسوفو عن صربيا، و قد أثارت الأزمة منذ بدايتها انتقادات على المستوى الروسي و التي تراكمت منذ انتهاء العهد السوفييتي حول أسلوب معاملة الغرب لروسيا و العمل على الحط من مكانتها الدولية و عدم مراعاة مصالحها حتى المباشرة.[1]

يمثل إقليم كوسوفو جزء من جمهورية صربيا، و بعد تفكك دولة يوغسلافيا ظل الإقليم ضمن جمهورية صربيا إلا أنه يخضع لإدارة الأمم المتحدة منذ عام **1999**، وترغب الأغلبية ذات الأصول الألبانية في الانفصال عن صربيا انفصالا تاما غير أن الصرب ينظرون إلى الإقليم باعتباره مهد حضارتهم، و يعارضون أي حل يقود لاستقلال كوسوفو عن صربيا، من هذا المنطلق و نظرا للترابط الثقافي و الحضاري الكبير بين روسيا وصربيا مثلت هذه الأخيرة حليف استراتيجي مهم لروسيا في المنطقة، و ظلت مواقف روسيا رافضة لقضية الاستقلال، هذا و شكل إعلان قرار الاستقلال كوسوفو من طرف واحد يوم **17 فيفري 2008** تطورات في مسار العلاقات روسيا الأمنية مع الإتحاد الأوربي الذي اعترف معظم أعضاءه بكوسوفو كدولة مستقلة، بينما عارضت روسيا و لم تعترف باستقلال الإقليم أناداك، معتبرة ذلك أمرا غير متوافق مع الشرعية و القوانين الدولية الخاصة في ظل اعتزام الإتحاد الأوربي إرسال بعثة **1800** من أفراد الشرطة والقضاء لكوسوفو تحل محل بعثة الأمم المتحدة، و هذا ما يتعارض وسعي روسيا للعب دور في المنطقة من خلال الأمم المتحدة.

[1]– السيد أمين شلبي، **التسعينات، أسئلة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 140.

و تنطلق روسيا في مواقفها السابقة أو الحالية تجاه قضية كوسوفو من مجموعة من الاعتبارات: [1]

- ضرورة احترام قواعد القانون الدولي التي تقضي باحترام الحدود القائمة بين الدول و السلامة الإقليمية لكل دولة.
- منح الاستقلال لإقليم كوسوفو من شأنه تشكيل سابقة خطيرة تدعم نزعات الانفصال في مناطق أخرى من العالم، و سوف يصبح مصدر لجعل شعوب شمال القوقاز في روسيا تسعى إلى الاستقلال و إقامة دولتها.
- ترى روسيا أن الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة يتعاملان بازدواجية في المعايير مع القضايا الإقليمية و الدولية، فعلى حين يتعاملان مع قضية كوسوفو من مبدأ حق تقرير المصير فإنهما يتعاملان مع قضية أبخازيا وفقا لمبدأ وحدة الأراضي الوطنية الجورجية، لذا فقد حاولت روسيا استغلال إعلان استقلال كوسوفو بدعمها الإقليمي أبخاريا و أوسيتا الجنوبية للاستقلال عن جورجيا، و قد أعلن هذين الإقليمين الاستقلال عنها، كما أبديا الرغبة في الانضمام إلى روسيا.
- تصاعد مطالب المعارضة في روسيا، خاصة من ذوي الاتجاه القومي، بضرورة مساندة الصرب و إحياء الحركة الداعية إلى وحدة الشعوب السلافية، و هذا يبين مدى الارتباط القومي و الديني الأرثوذكسي بين روسيا و الصرب، ويعتبر هذا العامل من أهم المحركات الداخلية للسلوك الروسي في التعامل مع قضية كوسوفو.[2]

---

[1]– نورهان الشيخ، **العلاقات الروسية الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية**، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 170، القاهرة، أكتوبر 2007، ص51.

[2]– **المرجع السابق**، ص52.

و بالنظر إلى هذه الاعتبارات، فيبدوا أن مواقف روسيا نابعة من الداخل معبرة عن مطالب المجتمع و مصالح روسيا القومية، و يؤكد سياسة روسيا البراغماتية في التعامل مع الحلف الأطلسي و أن نهج التعاون المعلن مع الحلف و الاتحاد الأوربي، لا يقضي بضرورة تقديم روسيا لتنازلات إضافية على حساب مصلحتها القومية، لكن حتى في ظل هذه الخلافات تبقي روسيا على العلاقات مع الناتو والغرب في إطار مسار التفاوض الدبلوماسي المصحوب بلغة التهديد، معبرة عن سياستها البراغماتية في إدارة العلاقات مع الناتو والإتحاد الأوربي.

❖ قضية الذرع المضادة للصواريخ: (*)

* يقصد بنظام الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ باستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأمريكية، و هذا النظام حال تنفيذه يطبق للمرة الأولى في العالم من قبل دولة كبرى، و هو ما تحضره معاهدة الحد من الأسلحة البالسيتة (ABM) التي قصدت بنودها عن عمد إبقاء الأجواء مفتوحة و غير محمية بهدف إيجاد ردع متبادل بين الدول الكبرى، و مصادر التهديد المحتملة التي تقوم عليها إستراتيجية نظام الدرع الأمريكي و المتوقع انطلاق صواريخ هجومية ضد الولايات المتحدة هي بالدرجة الأولى إيران، العراق، كوريا الشمالية و كوبا و أي دولة تقع تحت تصنيف الدول المارقة كما تعتمده واشنطن.

لقد أدت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية لنصب صواريخ في دول شرق أوربا وبالتحديد بولندا و التشيك إلى إثارة حساسية في العلاقات الأمنية بين الطرفين، و قد وجهت روسيا انتقادات شديدة للمشروع الأمريكي، معبرة عن رفضها المطلق لهذه الخطوة باعتبارها تهديد مباشر للأمن القومي الروسي و محاولة للتطويق روسيا في مجال نفوذها الحيوي.

كما إن هذا النظام يعمل على الإخلال بالتوازن الإستراتيجي مع روسيا، فهو في حال تطبيقها يوفر للولايات المتحدة تفوق استراتيجيا غير مسبوق على روسيا تاركا إياها مكشوفة الظهر إستراتيجيا لم تصلها في أقصى درجات التوتر في حقبة الحرب الباردة.

أما بالنسبة للانعكاسات المباشرة للمشروع على الأمن الأوربي، فتأثيره على البيئة الأمنية الأوربية سيكون مباشر في تأزم العلاقات الأمنية الروسية الأوربية، بحيث بين بوتين أنه مع الإصرار المستمر للولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوربا، فقد تكون أوربا عرضة للأسلحة الروسية مرة أخرى و لن تتحمل روسيا أية مسؤولية عند ذلك، و أكد أيضا قائد الأركان الجيش الروسي الجنرال " بالويفسكي " سابقا أن روسيا تنظر إلى الذرع الصاروخية على أنها مصدر تهديد للأمن الروسي، شبه المضي في نشر منظومة الذرع الصاروخية الأمريكية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوربا إلى قسمين، و أن سباقا للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوربا.

لقد كان الرد الروسي سريعا في هذا الإطار، حيث كان الهجوم الروسي الدبلوماسي على المشروع بتوقيع الرئيس بوتين مرسوما في **14 جويلية 2007**،[1] يقضي بتعليق تطبيق روسيا معاهدة القوات التقليدية في أوربا، و الاتفاقيات الدولية المرتبطة عليها في أوربا لحين مصادقة دول حلف الناتو على الاتفاقية المعدلة و قد تم تعديل هذهالاتفاقية التي تم الموافقة عليها في القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوربي باسطنبول سنة **1999**.

و قد صادقت عليها روسيا سنة **2004**، بينما رفض أعضاء حلف الناتو ال**26** المصادقة عليها و أصرت وجوب تنفيذ روسيا قواتها من مولدوفيا و جورجيا.

بناءا على هذا قررت روسيا تعليق العمل بمعاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوربا اعتبارا من **12 ديسمبر 2007**، و أكد بوتين خلال العام الجاري **2008**، وفي ظل إصرار الولايات المتحدة تعليق روسيا الفعلي العمل بمقتضى الاتفاقية، و جاء رد الفعل الروسي بتعليق العمل في هذه الاتفاقية بعدة تطورات، مؤكدا قدرة روسيا على الدفاع عن مصالحهاو إصرارها على إعادة التوازن العسكري إلى القارة، وأثبتت روسيا من جديد أن في استطاعتها أن تتخذ القرارات المناسبة للدفاع عن مصالحها و أمنها عند الحاجة.

قد أدت هذه التطورات إلى إعادة نوع من التوتر في علاقات روسيا بالناتو و الإتحاد الأوربي على الصعيد الأمني، فقرار بوتين بتعليق العمل بهذه الاتفاقية يترتب عليه توقف روسيا عن تزويد حلف الأطلنطي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوربا، و كذلك عمليات المراقبة و التفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغي

1-نورهان الشيخ، **العلاقات الروسية الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية**، مرجع سابق، ص 49.

القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية في أوربا، و يسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال و الجنوب.[1]

لكن في المقابل يذهب بعض المحليين إلى القول بأن هذه الذرع الصاروخية أحدثت نوع من التقارب و الاشتراك في المواقف مع روسيا، نتيجة حسابات المصلحة ووترتيبات الأمن المشتركة داخل أوروبا، فقد أبدت دول الاتحاد الأوربي، الحليف عبر الأطلسي لواشنطنو الشريك التاريخي في حلف الناتو، قلقها من هذا النظام و شعورها بأن واشنطن لا تلقي أهمية للشراكة الأصلية في تبني استراتيجيات أمن عالمية، في الوقت الذي تنتقد فيه الأوربيين بشدة عندما يقرون في شأن الأمن الأوربي وحدهم ودون استشارتها، و يمكن ملاحظة أن تصاعد وتيرة مشروع الذرع الأمريكي المضاد للصواريخ يوازيه على الضفة الأوربية للأطلسي تصاعد مشروعات " أوربة " أمن القارة الأوربية عن طريق تشكيل قوة أمن أوربية منفصلة عن الناتو، أو تعميق المكون الهوية الأوربية للناتو نفسه.

و هذا ما يلقى دعما من طرف روسيا التي من مصلحتها توسيع نطاق التعاون الأمني مع دول الإتحاد دون تدخل الولايات المتحدة، و ذلك بما يخدم تصوراتها حول خلق نظام تعدد الأقطاب يوازي الهيمنة الأمريكية على العالم.[2]

المطلب الثالث: الأزمة الأوكرانية و تداعياتها على العلاقات الروسية الأوربية.

- **جذور الأزمة الأوكرانية:**

---

[1] – **المرجع السابق**، ص50.

[2] – إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحادالأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق، ص 209.

تعود جذور الأزمة الأوكرانية إلى سنة 2010 عندما عادت السلطة لحزب الأقاليم الموالي لروسيا، بعد أن تمكنت هذه الأخيرة من إسقاط مشروع الثورة البرتغالية التي اندلعت سنة 2004، تلك الثورة التي حملت أمال الشعب الأوكراني بالتخلص من الفساد، و خاصة البيروقراطية الشيوعية و تحقيق الرفاهية و إنهاء معاناة الشعب من تأثيرات أزمة البطالة، و تدني الأجور و تدهور القدرة الشرائية، حيث نجحت روسيا في استغلال سلاح الغاز ضد أوكرانيا الأمر الذي تسبب في تدهور الاقتصاد الأوكراني الذي يعتمد على 82 % من الغاز الروسي في إنعاش اقتصاده، خاصة أن أوكرانيا بلدبارد و مساحته كبيرة باعتباره ثاني أكبر بلد في أوربا الشرقية بعد روسيا، لذلك يحتاج إلى الموارد الطاقوية و على رأسها الغاز الذي يمثل عصب الحياة في البلاد.[1].

شعرت النخب الأوكرانية المشبعة بالمبادئ الغربية بالحسرة على خسارة الثورة البرتغالية أمام الثورة المضادة بقيادة روسيا و مؤيديها من الأوكرانيين الشرقيين من أعضاء حزب الأقاليم الموالي لروسيا، أغلب رؤساء أوكرانيا من شرق أوكرانيا الذي يتحدث الروسية كلغة رئيسة في **13 مقاطعة** من أصل **24 مقاطعة** خاصة أن سقوط رموز الثورة البرتغالية كان سقوطا مدويا بدليل أن الشعب الأوكراني أعاد انتخاب الزمرة الموالية لروسيا، و المعروفة عندهم بفسادها الفاضح، و هو ما فهمته النخب بقيادة الرئيس السابق فيكتور يوشينكا،على أنه عقاب شعبي للثورة التي لم تتحقق تلك الوعود الكبيرة التي أطلقتها في **2004** بقيت نفسها سنة**2010** أي بعد **06 سنوات** من عمر الثورة التي لم تعمر طويلا بل إن عهد رئيس الوزراء الموالية

[1]– مركز البحوث و الدراسات، **الأزمة الأوكرانية جذورها، خلفياتها و مستقبلها بين يدي الأزمة... السلاح و العلاقات الدولية**، مجلة البيان على الرابط الإلكتروني:
http:// Albayan.com-uk./RSC/print.aspx ? id: 3403.le :29.03.2016.10:00 .

للثورة يوليا تيموشينكا ساهم في عودة البيروقراطية الشيوعية، و تمكنت في عهدها الطبقة الأوليقارشيةو زادت نقمة الشعب أكثر على رموز الثورة، بعد أن صار معظمهم أغنياء جدا و رغم ذلك رموز و نخب الثورة البرتغالية من الوطنيين المخلصين، لم يتوقفوا تماما عن محاولة إلحاق أوكرانيا بأوربا، حتى و إن كان الأمر بإبرام اتفاقيات شراكة سياسيةو اقتصادية، تمهد للانضمام الكامل للإتحاد الأوربي.

فبعد سنتين من المفاوضات مع الإتحاد الأوربي، توصلت أوكرانيا إلى اتفاق يقضي بتوقيع اتفاق شراكة اقتصادية مع أوربا في قمة فيلينيوس**28 نوفمبر 2013** وأعطيت أوكرانيا فرصة للقيام ببعض الإصلاحات الهامة خاصة فيما يتعلق بالفساد القضائي.

لكن وجود رئيس أوكراني موالي لروسيا و هو الرئيس المخلوع فيكتوريا نكوفيتش حال دون تحقيق ذلك في آخر لحظة و هو الرئيس الذي حاول إمساك العصا من الوسط عندما أقبل بعد فوزه بالرئاسة بالمضي في مسار مفاوضات الانضمام لما يسمى مشروع الشراكة الشرقية، و هو مفهوم جديد ظهر بعد حرب الخمسة أيام بين روسيا و جورجيا، حيث وافق مبدئيا على توقيع اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا و الاتحاد الأوربي في مدينة فيلينيوس بليتوانيا، [1] و عند وصول التاريخ المنشود لتوقيع الاتفاق، قامت روسيا بالضغط بشدة على الحكومة الأوكرانية و استعملت كل الوسائل لمنعها من توقيعها، و هو ما تحقق قبل 28 نوفمبر 2013/ عندما أعلن الرئيس الأوكراني أسبوعا واحدا قبل انعقاد قمة الشراكة الأوربية الشرقية في فيلينيوس تجميد توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي، و حاول

[1]– فوزي صلوخ، **مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية و دولية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص 38.

إقناع الشعب أن هذا في صالح الاقتصاد الأوكراني،و سارعت روسيا عن تقديم قرض ضخم بقيمة 18 مليار دولار و بشكل عاجل حيث قدمت فور إعلانها عن ذلك ثلاث مليار دولار، و كان الروس يظنون أن الإعلان عن هذا المبلغ كاف جدا لتهدئة الأوضاع، وتفادي وقوع اضطرابات نتيجة الإلغاء المعلن من طرف " كييف" الموالية لروسيا يومها، و لحاجة أوكرانيا للمال بسبب المعاناة اقتصادها من شبح الانهيار و الإفلاس، و لم تعتقد موسكو أنها ستواجه هذه المرة رفض أوكراني عنيد، تجلى في الاعتصامات المطردة التي شهدتها ساحة الاستقلال التي باتت تعرف فيما بعد بشكل مطرد و سريع، رغم أن الأجواء كانت باردة جدا،و هو ما يدل على إصرار أوكراني غير مسبوق على تحدي روسيا، وأخد الموقف يتصاعد إلى أن استعملت الشرطة الرصاص الحي، و سقطت أول ضحية يوم 21 جانفي 2014، ليبدأ بذلك فصل جديد لم يتوقعه أحد،[1] حيث توالى سقوط القتلى بشكل رهيب عن طريق الضرب المباشر، و القنص من بعيد، و هو الأمر الذي عجل بإقناع مكونات اجتماعية هامة داخل المجتمع بالمشاركة في التظاهرات و الاعتصامات، ولعل أهمها منظمة القطاع الأيمن المتشدد، المعروفة بحقدها الكبير على الدولة الروسية، و هي منظمة غير معتمدة و شبه عسكرية يداوم أفرادها على التدريباتو النشاطات القتالية، حيث كان وصولها إلى ميدان الاستقلال المنعطف الذي غير مجرى الأحداث، عندما ساهم أعضاءها في إبطال فعالية تدخل الشرطة الموالية لموسكو، ثم قيامها باحتلال أغلب و أهم المباني الرئيسة في العاصمة (كييف) و هو ما جعل روسيا تقرر استخدام هذا الحدث لاحقا في اتخاذ خطوات لم يتوقعها أكبر المتشائمين سياسيا، حيث انطلقت الآلة الدعائية الروسية بقوة، لتوحي للجماهير الأوكرانية من أصول

[1]– مركز البحوث و الدراسات، **الأزمة الأوكرانية جذورها، خلفياتها و مستقبلها بين يدي الأزمة**، مرجع سابق.

روسية، داخل جزيرة القرم و شرق أوكرانيا وروسيا، بأن المتطرفين الأوكران سوف يستولون على البلاد و يحدثون مجازر رهيبة في حق الناطقين بالروسية، خاصة مع اختلاف الولاء العقائدي بين أوكرانيا و روسيا، (فروسيا تتبع الأرثوذوكسية، اليونانية، و أوكرانيا الكاثوليكية، الرومانية) و هذا الخلاف العقائدي لا يزال مؤثرا بشكل كبير في أوربا، لذلك غادر بابا الفاتيكان إلى اسطنبول لعقد صلح بين الكنيستين في **ديسمبر 2014**، و هو الخلاف الذي يمكن أن يفجر أوربا في أي مرحلة من مراحلها، كما فجرها في حرب الثلاثين سنة في القرن **17 ميلادي**، روسيا تمكنت من استغلال العداء التاريخي بين الكنيستين و تأجيج نار العقيدة الأرثوذكسية بسرعة كبيرة في نفوس الناطقين بالروسيةواستغلت تهور بعض رموز المعارضة الأوكرانية الذين أعلنوا إلغاء الروسية كلغة ثانية للبلاد، و قاموا بتضخيم الأمر بسرعة، خاصة أن الأوضاع خرجت فعليا من يد روسيا بعد **18 فيفري** عندما قتلت السلطات الموالية، لموسكو أكثر من **82 أوكرانيا** في ساحة الاعتصام،[1] بعد أن حاولوا اقتحام مقر البرلمان، و هي المجزرة التي سرعت تدخل أوربا، و إقناع الرئيس فيكتور يانوكوفيتش في **21 فيفري 2013**، بتحقيق مطالب المعارضة، و منها إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

لكن تطورا خطيرا حدث في أوكرانيا بعد توقيع هذه الاتفاقية حيث هرب الرئيس إلى شرق البلاد و من ثمة نحو روسيا، و طالب روسيا بحمايته من المتطرفين وهي الخطوة التي تكون روسيا وراءها، و كان الهدف منها نشر الفوضى و إحداث فراغ دستوري، تمهيدا لسيناريوهات روسية، انتظرها بوتين منذ سنوات و كان أهمها إعادة السيطرة على جزيرة القرم الإستراتجية، تحقيقا لحلمه الكبير في استعادة مجد القياصرة الروس، و هو المعروف عنه ولعه بالتاريخ الروسي، و شعوره بالغضب

[1] – **المرجع السابق.**

من سقوط الإتحاد السوفيتي، وهو ما كان يصرح به كثيرا في خطاباته التي يعقدها مع طلبة الجامعات الروسية، أو مع النخب الروسية الموالية للسياسات الروسية التي ينتهجها بوتين، و التي يقف على رأسها استرداد الهيمنة الروسية المفقودة. [1]

- **تداعيات الأزمة على العلاقات الأوربية الروسية:**

- موقف روسيا من الأزمة:إن أهم هدف تسعى إليه روسيا هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها و سيادتها من أي خطر يحيط بها، و هو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية، لذلك تعتبر روسيا أن قضية انضمام جورجيا وأوكرانيا ، و حتى أذربيجان إلى حلف شمال الأطلسي يشكل خطرا كبيرا على أمنها القومي و استقرارها و إمكانية حركتها وتوجهاتها، سواء على المحيط القريب منها (دول الإتحاد السوفيتي السابقة) أو على المحيط الأبعد مثل الصين وإيران أو غيرهما من الدول، و يضاف إليها مسألة نشرع الذرع الصاروخية الأمريكية في بعض دول الإتحاد السوفييتي سابقا، و تجاهل كل الدعوات الروسية لحل هذه المسألة بطريقة تزيل شكوكها من أنها هي المستهدفة من هذا المشروع.[2]

- **موقف الإتحاد الأوربي بالإدانة و الرفض:**

تعرضت العلاقات الأوربية الروسية لمزيد من التوتر نتيجة للتوجس الموجود بين الطرفين، و قد توحدت ردود الفعل الدولية مع الإتحاد الأوربي بالإدانة والرفض لما يحدث من قبل روسيا، ووصفت عملية ضم القرم بأنها غير شرعية

---

[1]- **المرجع السابق** .

[2]- إيمان أبو زيد محيهر، **مستقبل العلاقات الأوربية الروسية في ضوء أزمة القرم**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسية الإستراتيجية، على الرابطالألكتروني:

http://
www.Aklaam.net/newaqlam/index.php?option:com.docummentuemed:180.le14/04/2016.13:45.

و لا تتفق مع القانون الدولي، و قد سارع كل الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية بفرض مجموعة من عقوبات بهدف الضغط السياسي عليها واستبعاد الخيار العسكري ويمكننا صد مؤشرات التوتر في العلاقات الأوربية الروسية.

لكن نتيجة لتلك الخطوة من الجانب الروسي، قام الإتحاد الأوربي بفرض مجموعة من العقوبات على روسيا خوفا من تعاظم الوجود الروسي في البحر الأسود مما يهدد الأمن الأوربي بصفة مباشرة و يعرضه للخطر، فعلى الرغم من وجود علاقات بين الجانبين فإن التوجس بينهما ما زال قائما، فأوكرانيا لم تعد مجرد ساحة للتجاذب بين أوربا و روسيا فقط، بل تحولت لساحة مواجهة فيما بينهما، يحاول كل طرف كسب أوكرانيا أو أجزاء منها إلى صفه، و حماية نفوذه و دعم اقتصاده وتعزيز حضوره و ضمان أمنه من أي تهديد، تمثلت العقوبات على روسيا فيما يلي : [1]

الأول: طرد روسيا من مجموعة دول الثمانية و ذلك ردا على قيامها بضم شبه جزيرة القرم، و يشار إلى أن مجموعة دول الثماني تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم، فهي تتكون من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، ألمانيا وروسيا وايطاليا وبريطانيا و فرنسا و كندا.

الثاني: تهديد الاتحاد الأوربي بتعليق مفاوضاته مع روسيا لتحرير تأشيرات الدخول للمواطنين الروس.

ثالثا: إعلان المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن ضم القرم يتعارض مع القانون الدولي و بالتالي رفضها الاعتراف بوضع القرم الجديد.

---

[1] – **المرجع السابق.**

الرابع: تعليق بريطانيا تعاونها العسكري مع روسيا، حيث ألغت تدريبات بحرية بمشاركة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، و كذلك مشاريع لزيارة سفن حربية بريطانية إلى روسيا.

الخامس: فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على(33)مسؤولا روسيا من بينهم رجال أعمال إلى جانب التلويح بإعادة النظر في بعض الصفقات بين روسيا و بعض الدول الأوربية كما هددت دول الاتحاد الأوربي بفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا.

السادس: إعلان حلف شمال الأطلسي تعزيز دفاعاته في شرق أوربا، كما قام كل من فرنسا و بريطانيا بنشر مقاتلات لتعزيز الدوريات الجوية لحلف الناتو فوق منطقة البلطيق، كما نشرت بريطانيا و فرنسا كذلك طائرات الاستطلاع " أواكس " للقيام بدوريات في أجواء بولندا و رومانيا في الأسابيع الأخيرة.

السابع: كما يسعى الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة لتوسيع العقوبات ضد روسيا في حالة عدم خروجها من شبه جزيرة القرم. [1]

[1] – **المرجع السابق.**

واخيرا يمكن القول بان تطور السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوربي في عهد بوتين عرف العديد من المتغيرات التي فرضت نوع من البراغماتية في أهم توجهاته ،حيث أصبح التعامل مع الإتحاد الأوربي بكثير من الندية وتغليب المصلحة القومية الروسية خاصة فيما يتعلق بالمجال الحيوي الروسي على كافة الإعتبارات،ما يدفعنا إلى القول أن الجيواستراتيجية فوق كل شيء في الأداء الخارجي الروسي،إضافة لمراعاة المصالح الإقتصادية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: تحديات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي و مستقبل العلاقات بينهما.

❖ المبحث الأول: تحديات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي.

- **المطلب الأول:** تحدي توسع الإتحاد الأوربي نحو دول أوربا الشرقية.
- **المطلب الثاني:** التحدي الأمريكي- الأطلسي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي.

❖ المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الروسية بالإتحاد الأوربي في ظل التحديات المواجهة لها.

- **المطلب الأول:** استمرار الوضع القائم للعلاقات الروسية الأوربية –السيناريو الخطي-.
- **المطلب الثاني:** تقارب و توثيق العلاقات الروسية الأوربية – السيناريو الإصلاحي-.
- **المطلب الثالث:** تباعد العلاقات الروسية الأوربية – السيناريو الثوري-.

تتميز العلاقات بين روسيا و الإتحاد الأوربي منذ أكثر من عقدين من الزمن بنوع من التعقيد و الصعوبة تتراوح بين فترات تعاونية و أخرى تعرف خلافات حادة بين الطرفين، و تعتبر الطاقة بمثابة الكلمة الفصل في الكثير من علاقتهما، و ما يزيد الأمر تعقيدا هو التحديات التي تواجهها روسيا في علاقتها مع الإتحاد الأوروبي، حيث تعد مسألة التوسع الأوربي شرقا خارج الرغبة الروسية إضافة إلى الهيمنة الأمريكية الواضحة على القارة، كل هذا دفعنا لدراسة هذه التحديات من خلال هذا الفصل، إضافة لإعطاء نظرة استشرافية لمستقبل العلاقات الروسية الأوربية في نفس الإطار، حيث نتناول مبحثين الأول نناقش فيه أهم التحديات المواجهة للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي، و الثاني ندرس من خلاله مستقبل العلاقات الروسية الأوروبية.

المبحث الأول: تحديات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي.

تعرف السياسة الخارجية الروسية اتجاه الاتحاد الأوربي عدة تحديات تعيق العمل الخارجي الروسي و تحد من خياراته اتجاه الإتحاد الأوربي و يعد توسع هذا الأخير في الفضاء السوفيتي السابق من بين أهم تحديات السياسة الخارجية الروسية، حيث تشكل هذه المنطقة خاصة أوربا الشرقية حزام الأمن بالنسبة لروسيا الاتحادية، بالإضافة إلى ذلك يشكل النفوذ الأميركي على القارة الأوربية خاصة في صيغة حلف الشمال الأطلسي تحدي كبير بالنسبة لروسيا في علاقتها مع الإتحاد الأوربي، و على هذا الأساس سوف تتم دراسة هذين التحديين في هذا المبحث من خلال مطلبين نفرد لكل تحدي مطلب.

المطلب الأول: تحدي توسع الإتحاد الأوربي نحو دول أوربا الشرقية.

ننطلق في دراستنا لهذا التحدي من معرفة أهمية الشرق الأوربي بالنسبة لكل من الاتحاد الأوربي و روسيا.

❖ **أبعاد علاقة الإتحاد الأوربي بالشرق الأوربي:**

تتضح من الحقائق التالية:

- خصوصية الأوضاع السياسية في أوربا الشرقية، كونها دول مغلقة و ذات علاقة بالإتحاد السوفيتي السابق.[1]

[1]– إنصاف جميل الربضي، **التحولات السياسية و الاقتصادية في دول أوربا الشرقية بعد انتهاء الحرب الباردة (دراسة في الفكر السياسي)**، دار الفكر، الأردن، 1995، ص107.

- ضرورة تأييد المجتمع الخارجي لاسيما الدول الغربية لسياسات الإصلاح التي بدأت فيها الدول الشيوعية، من حيث المساعدة المادية و أيضا الوقوف إلى جانبهاو الدفاع عنها داخليا ضد الجهات المعارضة.
- التحول في توجهات السياسة الداخلية و الخارجية للدول الشيوعية أي أن الانفتاح علىالغربيجب أن يكون بشكل تدريجي، و بعد إحداث إصلاحات عملية للأحزاب الموجودة في هذه الدول.
- على المستوى الإقليمي، فإن استمرار الإصلاحات و نجاحها في دول أوربا الشرقية يتطلب نجاح البيئة الإصلاحية التي نشأت فيها البروسترويكا السوفيتية – إعادة البناء– سابقا داخليا و إقليميا و دوليا.

▪ عوامل أهمية الشرق الأوربي: يحظى الشرق الأوربي بأهمية خاصة لمجموعة عوامل:

- أنه يكمل القارة الأوربية نحو الشرق.
- حاجة الدول الأوربية لأسواق شرق أوربا ووسطها وروسيا، لدعم اقتصادها في الأسواق الخارجية، التي هي في حاجة إلى التكنولوجيا المتطورة.
- تحقيق امن أوربا الغربية شرقا،[1] و بخاصة بعد زوال حلف وارسو و عليه فإن الاندماج الأوربي يتطلب ضم كل دول أوربا دون استثناء لقيام اتحاد قوي اقتصادياو أمنيا لمواجهة التهديدات الدولية لاسيما التهديد الأمريكي واليابانيتجاريا،و التهديد الديموغرافي لدول الشمال.

[1]– أماني محمود فهمي، **الاتحاد الأوربي و أوربا الشرقية**، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسيةوالإستراتيجية، العدد 99، القاهرة، 1990، ص(129–130).

- الحاجة الأوربية لليد العاملة الفقيرة لشغل الوظائف الدنيا، لتغطية نقص السكان، وتعويض التأثير المستقبلي لسياسة الحماية الداخلية لليد العاملة من خلال الحد من هجرة العمال الأفارقة الشماليين إلى أوربا.
- ملئ الفراغ الذي تركه الإتحاد السوفييتي السابق، الذي جعل العالم تحت الهيمنة الأمريكية بتوسيع حلف الأطلسي شرقا لإحداث التوازن عالميا وتفادي تصدير عدم الاستقرار من أوربا الشرقية إلى الغربية.
- القضية الروسية، و هي القضية العميقة للقارة الأوربية، لأن مستقبل روسيا يؤثر على توسع الإتحاد مستقبلا، إن روسيا أوربية و ليست غربية، قوة عظمى رغم اقتصادها الضعيف.[1]

- أهمية أوربا الشرقية بالنسبة لروسيا الاتحادية:

تمثل دول أوربا الشرقية الحزام العازل بين روسيا و الغرب، و تعتبر إحدى أهم دعائم الهوية القومية الروسية التي تمثل محددا أساسيا في سياسة روسيا الخارجية وبما أن هذه الدول كانت تنضوي تحت راية الإتحاد السوفيتي سابقا، هذا يشير إلى أهمية هذه الدول بالنسبة إلى روسيا حيث تشكل نوع من عناصر الهوية الروسية و بعد ظهور الاتحادية الروسية،[2] بات واضحا مدى أهمية دول شرق أوربا ووزنها بالنسبة لها، و هي تحاول دائما الحفاظ على نفوذها في المنطقة لضمان مصالحها فمعاداة هذه الدول يعني عزلة روسيا عن العالم الخارجي و بالتالي فهي تسعى جاهدة لإبقائها

---

[1]– سهام حروري، **توسع الإتحاد الأوربي: اشكالياته و انعكاساته على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط**، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة) في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012، ص43.

[2]– كاظم هاشم نعمة، **روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 20.

خاضعة لنفوذها حتى لو استغلت أوراقها الرابحة في سياستها الخارجية للحفاظ على علاقات وثيقة بهذه الدول فهي تعتبرها بمثابة المجال الحيوي لديها ، من خلال إبراز أهمية دول أوربا الشرقية بالنسبة لكل من الإتحاد الأوربي و روسيا يتضح جليا سبب محاولة كل طرف في وضع اليد على هذه المنطقة من أوربا، و بالتالي تسبب هذا الاجتذاب إلى نوع من الاصطدام بين الطرفين،و هو ما يمثل تحديا أمام السياسة الخارجية الروسية أي مسألة توسيع الإتحاد الأوربي نحو دول أوربا الشرقية حيث قابلته روسيا بالرفض منذ بداية عمليات التوسع شرقا، و ذلك لإدراكها بأنه يهدد مصالحها في المنطقة و يمس هويتها القومية كقوة كبرى، و لذلك تمثل الموقف الروسي بالرفض رغم انضمام العديد من دول أوربا الشرقية إلى الإتحاد الأوربي رغم ذلك تعتبر أوكرانيا و جورجيا خط أحمر بالنسبة لروسيا ربما تقود أي محاولة جادة لضمهما من قبل الإتحاد الأوربي بمثابة إشعال لفتيل الحرب، و لذلك تقوم روسيا بالتصدي لمحاولاتها الإتحاد الأوربي التوسع شرقا على حساب أهم دولتين في الحزام العازل الروسي – أوكرانياو جورجيا– و بالتالي ضمان أمنها القومي.[1]

المطلب الثاني: التحدي الأمريكي– الأطلسي–للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي.

لقد كان الإدراك الروسي للعلاقات الروسية الأمريكية بعد انهيار الحرب الباردة وقيام روسيا الفيدرالية في ديسمبر 1991 غير واضح و متردد و لم يقع بشأنه إجماع بين أطياف الفئات السياسية و الرأي العام و الجهات الحكومية، خاصة السياسية والدبلوماسية والأمنية، و لقد كان الفضاء الأطلسي الأوربي هو مركز الجذب للاهتمام

[1]– **المرجع السابق**، ص66.

و الهواجس والتوقعات الروسية، و ثمة أسباب تاريخية و سياسية و أمنية و اقتصادية واجتماعية نفسية، على الصعيدين الداخلي و الأطلسي- الأوربي و بصورة خاصة الولايات المتحدة، وراء ذلك التركيز على الفضاء الأطلسي الأوربي فالعلاقات الروسية – الأطلسية الأوربية كانت هي محور السياسة الدولية خلال العقود العديدة للحرب الباردة، فالأمن الأوربي كان مركز العناية و مازال كذلك.[1]

و لطالما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط في اتجاه توسيع حلف الناتو ليقترب من البوابات الإستراتيجية الروسية في جمهوريات البلطيق و في أوكرانيا وجورجيا، بعد أن أصبحت شرق ووسط أوربا في رحاب الموجة الأولى من التوسع،[2] وقد رأت الولايات المتحدة في نهاية الحرب الباردة، نمو فراغ أمني في المنطقة أوربا الوسطى والشرقية إثر انحلال حلف وارسولذا وجدت بأن وجود ترتيبات أمنية جديدة لملأ الفراغ، فهناك عدد من المنافع الضرورية وفقا للرؤية الأمريكية لبقاء حلف شمال الأطلسي تتمثل في:[3]

- ردع أي تهديد تتعرض له دول الحلف من رابطة الكومنولث.
- توفير بيئة جماعية لأمن غرب أوربا.
- تشجيع العملية الديمقراطية في كومنولث شرق أوربا.
- توسيع درجة الاستقرار في شرق أوربا.
- إبقاء ألمانيا عضوا داخل التحالف و داخل الجماعة الأوربية.

---

[1]- **المرجع السابق**، ص 227.

2-S.F.Cohen, **the new American cold war**, the nation magazine, 10 July 2006 , p4.

[3]- محسن حساني طاهر مديهش العبودي، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة : دراسة في المدركات و الخيارات الإستراتيجية الروسية**، مرجع سابق، ص15.

- تفادي احتمالات عودة دول الغرب أوربا إلى بناء جيوش وطنية مفردة.
- الحفاظ على الروابط القومية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

و بذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت في حلف شمال الأطلسي أفضل أداة لتحقيق موطئ قدم لها في أوربا أو في ظل غياب حلف الناتو لا يوفر الآلية الرئيسة لممارسة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الأوربية فحسب بل يمثل كذلك قاعدة الوجود العسكري الحاسم في أوربا الغربية، فأكد الرئيس الأسبق بيل كلينتون أن توسع الناتو يعتمد على ظهور جديد في أوربا و في ذات الوقت أكد نائب وزير خارجيته أنه سيحدد عامل آخر ألا و هو البيئة الأمنية كلها في أوربا و ذهب نائب الرئيس بيل كلينتون أبعد من ذلك حينما أكد على أهمية أمن دول أوربا الوسطى فهو لا يؤثر فقط في امن الدول الواقعة بين أوربا الغربية و روسيا بل أمن أمريكا[1].

تعد واشنطن أكثر الأعضاء تحمسا لتوسيع الحلف نحو الشرق، فهي التي طرحت مشروع الشراكة من أجل السلام مع دول الوسط و شرق أوربا كخطوة أولية نحو إعدادها و تأهيلها لانضمام للحلف، و هي التي أصرت على التوسع على الرغم من المعارضة الروسية الشديدة، و ترى واشنطن أن توسع الحلف ستكون له فوائد جمة على عملية البناء الأمني الأوربي لما يأتي:[2]

أولا: انه سيملأ ما ترتب على تحلل حلف وارسو من فراغ امني و من ثم سيأتي بالاستقرار لغرب أوربا عبر ترتيب الأوضاع الأمنية في الشرق.

---

[1]– زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا ما بعد الحرب الباردة**، أطروحةدكتوراة(غير منشورة) في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 315.

[2]– سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، دار زهران، الأردن، 2013، ص 58.

ثانيا: يساعد على عمليات التحول الديمقراطي و الاقتصادي لبلدان وسط و شرق أوربا على نحو يجعلها تتجاوز مرحلة التحرر من الشيوعية بكل صعوباتها.

ثالثا: سيحول دون عودة روسيا لممارسة سياسة قيصرية تخل بالتوازن و الاستقرار في أوربا.

رابعا: فإنه سيساعد على عزل أو احتواء الأزمات الناجمة عن احتمالات انهيار سلطته.

خامسا: إن التوسع و إنشاء بناء متكامل للأمن الأوروبي قد يكون خطوة مهمة لإيجاد تعاون مؤسساتي مع الأمم المتحدة يساعدها على القيام بأعباء حفظ السلام العالمي، ومما لاشك فيه أن هذه الفوائد لا تسوغ التكاليف الباهظة لعملية التوسع التي قدرها الكونغرس الأمريكي ب **125 مليار دولار** تدفع منها واشنطن **25 مليار دولار** دفعة أولى خلال **15 سنة**،[1] و هذا يعني أن لواشنطن أهداف أخرى من وراء إصرارها على توسيع الناتو:

- إن التوسع يمكنها من تكريس زعامتها و دورها القيادي في شؤون القارة الأوربية بعد انتهاء الحرب الباردة، طالما أنه تبرير إيديولوجي لدور الحلف في الغياب الأمني الأوربي الجديد، و يعود ذلك إلى الترابط العضوي بين الحلف وواشنطن في أوربا منذ نشوءه عام **1949**، و هيمنتها على معظم القيادات المهمة فيه سواء كانت عسكرية أو سياسية، الأمر الذي يمنحها دورا مؤثرا في معظم سياساتهوقراراته المتعلقة بالتوسع، و مما سيقوي هذه الزعامة، هو تعثر الأوربيين في توسيع الإتحاد الأوربي نحو الشرق، بحكم الخلافات القائمة بين

[1] – ممدوح أنيس فتحي، **إجراءات توسيع الناتو: المشكلات و الحلول المطروحة**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 129، القاهرة، 1997، ص80.

فرنسا التي تريد أن يتخذ توسيع الإتحاد صيغة اقتصادية و نقدية، و ألمانيا التي تفضل أن يتخذ صيغة أكثر تطورا بحيث يتحول إلى اندماج سياسي، و هو ما أعطى لواشنطن الفرصة لاستغلال هذه الخلافات، و إقناع الأوربيين بان الحلف هو أفضل مؤسسة غربية للقيام بمهمته التوسع نظرا لخبرته الأمنية العريقة وإمكانيته العسكرية والسياسية التي مكنته من حسم معظم الأزمات التي هددت الأمن والمصالح الأوربية و الأطلسية، لذلك فإن موافقة الأوروبيين على المبادرة الأمريكية بتوسيع الحلف، هو إقرار منهم بزعامة واشنطن و دورها القيادي في الأمن الأوربي.

- إن التوسع قد يمكنها لحصر و احتواء روسيا و منعها من ممارسة أي دور عالمي أو إقليمي بعد أن تتعافى من عللها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية كلية.[1]

سياسة احتواء روسيا بواسطة الناتو لا تكفي أن تكون مسوغة في حالة نهوض روسيا من جديد كمنافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية و معيق لهيمنتها العالمية فحسبو حتما هي سياسة مطلوبة حتى في حال استمرار روسيا على حالها أو تراجعها نتيجة فشل الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي شرعت بها منذ انهيار الإتحاد السوفيتي فالفشل قد يؤدي إلى عدم استقرار و اضطرابات داخلية لا يمكن للمرء أن يتنبأ بها، و هو أمر يتطلب الإبقاء على الناتو و توسيعه نحو الحدود الروسية لمراقبة و احتواء هذه التطورات الخطيرة التي تهدد الأمن الأوربي، و من ثم نصل إلى نتيجة بأن قدر روسيا هو احتواءها من قبل الناتو

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، **الحلف الأطلسي من الحرب الباردة ...إلى حروب الهيمنة؟**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص83.

سواء كانت سوفييتية أو اتحادية ولا يبدوا أن هذا الأمر سيتبدل على المدى الطويل.[1]

إذن يمكننا متابعة التطورات في الموقف الروسي، فروسيا تبدي معارضة جدية لانضمام دول أوربا الشرقية و الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق إلى حلف شمال الأطلسي لأن هذا يعني بالنسبة إليها أن تظل هي وحدها أمام باقي دول أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما أن في بال بعض القيادات الروسية أن مد حدود هذا الحلف ليتاخم حدود روسيا قد ينطوي على تهديد خطير لأمنها وسلامتها.[2]

إن الروس يدركون أن من مصلحة الغرب عزل روسيا و منعها من ممارسة نفوذها الإقليمي بشكل يعارض أو يتقاطع مع مصالحه، و هو ما ينصح به بالفعل ساسة الولايات المتحدة الأمريكية، و يؤكدون ضرورة انتهاج سياسة جديدة مع روسيا الاتحادية، خصوصا أنهم يدركون أن روسيا كقيمة وكيان سياسي و بنية جيواستراتيجية لم تخسر في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، و يحذر هؤلاء الساسة من أن روسيا قد تظهر كعدو استراتيجي مرة أخرى، ولاسيما أن روسيا تنظر بعين الريبة إلى استمرار وجود حلف شمال الأطلسي،و تأكد دائما أن الهدف الذي تأسس الحلف من أجله قد تلاشى من العالم السياسي و الجغرافي.

---

[1]-S.Kapila**, Russia: The Inevitability of a new cold war with the U.S**, South Asia analysis group, paper no 28822, 26 August 2008, p45.

[2]– أمجد جهاد عبد الله، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص 152.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن النفوذ الأمريكي- الأطلسي على دول الاتحاد الأوربي أحد أهم المعوقات أمام التقارب الروسي-الأوربي، ذلك أن أي ترابط حقيقي في العلاقات بين الطرفين سوف يتلقى صدا قويا و عرقلة حقيقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة في تسيير العلاقات حسب مصالحها، و لن تسمح بأن تكون هناك مصالح إستراتيجية أوربية ترعاها أيدي غير أمريكية، فالإتحاد الأوربي مازال لا يستطيع الإفلات بين ليلة و ضحاها من الالتزامات و العلاقات المتشابكة مع الولايات المتحدة الأمريكية كما خلفتها الحرب الباردة، حتى لو كانت هناك رغبة أوربية في حد ذاتها ، حيث تعرقل مسار التكامل و الاندماج السياسي والأمني الحقيقي، مما يتيح الفرصة للحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة بالسيطرة على قضية الأمنالأوربي و ضمانه كدعامة قوية للنفوذ الأمريكي على أوربا فقد كانت ومازلت الدول الأوربية الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة و الدعامة الكبرى لسياستها العالمية في معظم القضايا والأحداث الدولية، و تعد هذه الحقيقة العائق الأكبر أمام التحالف الروسي الأوربي حيال أهم القضايا التي تهم القارة الأوربية و العالم بأسره، و أن إمكانية انضمام روسيا إلى الاتحاد الأوربي هي مسألة معقدة للغاية حيث بغض النظر عن طبيعة التوجه الروسي إزاء هذه القضية أو التوجه الأوربي فإن أي احتمال لمثل هذا الوضع سوف تستنفر له جميع هياكل و مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية للحيلولة دونه، وذلك لضمان الهيمنة العالمية. [1]

و يمكننا القول بأن السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوربي تواجه تحديا أمريكيا أطلسيا، يؤثر في مسار العلاقات بين روسيا و الاتحاد الأوربي و ذلك لخلق

[1]- احمد ثابت، **حلف شمال الأطلنطي و التوسع نحو الشرق**، شركة بن دسمال للطباعة، الإمارات، 2002،ص 94.

التوازن والاستقرار مما يضمن المصالح الأمريكية، و رغم ذلك فإن احتمالية التحالف الروسي الأوربي تبقى قائمة إذا ما رأى الطرفين أن مصالحهما تلتقيان بلقائهما، و هذا ما لا يمكن للولايات المتحدة ضمانه.[1]

[1]– **المرجع السابق**،ص 95.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الروسية بالاتحاد الأوربي في ظل التحديات المواجهة لها.

مع دخول روسيا مرحلة جديدة في عهد بوتين، اتسمت سياسة روسيا الخارجية في هذه المرحلة بضرورة إعادة تقويم الحسابات و الأولوية عبر العمل على الحفاظ على مصالح روسيا القومية دون إعلان العداء المباشر للغرب بل التعامل معه ببراغماتية واستغلال العلاقة في تطوير الاقتصاد الروسي و كذا حماية المجال الحيوي عبر التعامل مع دول الإتحاد الأوربي كشريك إستراتيجي في حدود المصالح القومية الروسية.[1]

لذا فقد ظلت العلاقات بين روسيا و دول الإتحاد الأوربي ذات طابع استراتيجي ورغم جهود كبار السياسيينالأوربيين في المحافظة على علاقة صداقة ودية مع روسيا، إلا أن هذه العلاقة تتسم بالصعوبة، و بقدر كبير من الحساسية خاصة مع تجدد العديد من نقاط الاختلاف سواء الاقتصادية منها أو الأمنية العسكرية، و هذا ما يضع العلاقة في ظل مفارقة، حاولت روسيا التوفيق بين طرفيها، فخلال السنوات الأخيرة يرصد المتابع تناقضا غريبا في علاقات روسيا مع أوربا، و في الوقت الذي تتوطد فيه صلات موسكو مع باريس و برلين، و تقترب من مراحل الشراكة الإستراتيجية تشهد علاقات روسيا مع المؤسسات الأوربية أزمات متعاقبة، يرى الكثير من المحليين انه من الصعب القول بان العلاقات الروسية الأوربية تتجه نحو مزيد من التعاون خصوصا مع تبني روسيا نظام اقتصادي و كذلك سياسي–ولونسبيا– مشابها للنظم الغربية، فبالرغم من توفر بعض مظاهر التعاونو الشراكة فلا يمكن تجاوز بعض نقاط

[1]– عبد الوهاب بن خليف، **الإتحاد الأوربي في الميزان الفرنسي الألماني**، دار قرطبة، الجزائر، 2009، ص329.

الخلاف التي قد تؤثر على طبيعة و مستقبل هذه العلاقة، و يمكن ذكر هذه الخلافات مثلا:

- هناك نزاعات تجارية بين روسيا و الدول الأعضاء بالإتحاد الأوربي.
- ظلت العلاقات متدهورة بين روسيا و الدول التي انفصلت عن الإتحاد السوفييتي سابقا و انضمت إلى الإتحاد الأوربي.
- لا تزال روسيا و الإتحاد الأوربي تتنافسان على وضع أقدامهما في منطقة أوربا الشرقية.[1]

و للحديث عن مستقبل العلاقات الروسية الأوربية ارتأينا تقسيمها إلى ثلاث سيناريوهات نناقش كل منها في مطلب منفرد، حيث نتحدث في مطلب أول عن استمرار العلاقات على الوجه القائم بينهما مد و جزر أما المطلب الثاني فنتحدث عن إمكانية توثيق أكبر و ترابط بين روسيا و الإتحاد الأوربي قد يصل إلى حد التحالف والاندماج، أما في المطلب الثالث فنتحدث عن إمكانية تباعد في العلاقات قد تصل لحد القطع و هو ما لوحت به الأزمة الأوكرانية التي أزمت العلاقات بينهما.

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للعلاقات الروسية الأوربية- السيناريو الخطي- :

تعتبر الطاقة بمثابة كلمة السر في العلاقة التي تربط بين كل من روسيا و الإتحاد الأوربي ففي الوقت الذي يعتبر فيه الإتحاد الأوربي[2] هو السوق الرئيسة للإنتاج

---

[1]- **المرجع السابق** ، ص330.

[2]- المراقب العراقي، **حرب انهيار الذاكرة، العلاقات الروسية في ظل أزمة الطاقة**، 09 أوث 2015، على الرابط الإلكتروني:**www.aluraqeb.aliraqui.org/23595**.le:23/04/2016.15.10

الروسي من الطاقة، تأتي روسيا كأكبر مورد للطاقة للإتحاد الأوربي، مما يجعل الطاقة واحدة من أدوات السياسة الخارجية الروسية لمواجهة الخطط الأوربية للتنوع في مصادر الحصول على الطاقة من مناطق في وسط آسيا على سبيل المثال في رسالة مفادها أن على الإتحاد إلا أن يبدي سعادته اتجاه الحصول على الموارد الطبيعية الروسية بغض النظر عن الشروط و الاتفاقيات و هو ما قوبل بمعارضة من قبل بروكسل التي حاولت من جانبها الحد من سيطرة روسيا على سوق الطاقة الأوربي مع البحث عن بدائل متاحة لإمدادات الطاقة، غير انه و مع تضاؤل الاحتياطات الأوربية من الطاقة يمكن القول ووفقا لرؤية الكرملين بأن قبول الوضع الراهن في روسيا هو شرط مسبق لأمن الطاقة في الإتحاد الأوربي الذي يمكن لروسيا فقط حينها أن تضمنه.

من ناحية أخرى يمكننا القول بأن الإتحاد الأوربي قد يبدو عاجزا عن ضمان أمن الدول المجاورة له ضد الطموحات الروسية خاصة مع تنامي القدرات العسكرية الروسية وسط مطالبات بإعطاء روسيا مقعدا في الإتحاد الأوربي.[1]

و قد برزت مبادرتين في العلاقة بين روسيا و الإتحاد الأوربي مثلت فرصة أمامهما لتحقيق بعض التقدم، أولهما المبادرة التي طرحت في قمة روسيا و الإتحاد الأوربي في مدينة بطرسبرغ في **2003**، بشأن صياغة و إنشاء ما يسمى " الفضاءات الأربعة المشتركة " بين الطرفين و هي : الاقتصاد، الأمن الداخلي، القضاء و العدالة و الأمن الخارجي، و العلومو التعليم و الثقافة. لقد نظر إلى هذه المبادرة أنذاك على أنها نقلة نوعية قادرة على إكساب العلاقات بين الطرفين " طابعا استراتيجيا " مستقبلا،و ذلك لتجاوز المسألة المعقدة لتوقيع اتفاقية شراكة جديدة للتعاون بينهما بدلا من الاتفاقية التي

---

[1]–**المرجع السابق.**

انتهى سريان مفعولها في **2007**،[1] أما المبادرة الثانية فقد أطلق عليها " الشراكة من أجل التحديث " و التي ظهرت إلى النور في قمة روسيا و الإتحاد الأوربي في **31 ماي 2010** لكن هاتين المبادرتين ظلت من دون تنفيذ لاختلاف الرؤى بين الطرفين.[2]

و يخفف التعاون الاقتصادي و التجاري بين روسيا و الإتحاد الأوربي، أحيانا من حدة التناقضات السياسية و الجيوسياسية بينهما، فالإتحاد الأوربي يعد من الشركاء الاقتصاديين و التجاريين الكبار لروسيا، حيث تبلغ حصته في التجارة الخارجية الروسية نحو **50%**و نلاحظ هنا أن موارد الطاقة تمثل البؤرة الرئيسة للعلاقات بين الطرفين بشكل عام، فحوالي **36%** من الغاز المستورد، و **31%** من النفطو **30%** من الفحم يذهب إلى بلدان الإتحاد الأوربي من روسيا، و تصدر روسيا بدورها إلى بلدان الإتحاد الأوربي حوالي **80%** من إجمالي صادراتها من الفحم،و بهذا الشكل يوفر التعاون مع الإتحاد الأوربي إيرادات معتبرة في خزينة روسيا.

و قد عبر الرئيس بوتين عن المستوى الراهن للتعاون بين روسيا و الإتحاد الأوربي أنه:"لا يستجيب للتحديات العالمية الشاملة و قبل كل شيء فيما يتعلق بزيادة قدرة قارتنا المشتركة على المنافسة و إنني اقترح مرة أخرى العمل على استحداث رابطة منسجمة للاقتصاديات ابتداء من لشبونة و حتى فلاديفوستوك و الوصول مستقبلا إلى تشكيل منطقة التجارة الحرة و حتى آليات أكثر تقدما في التكامل الاقتصادي و في هذه الحال

---

[2]– **المرجع نفسه.**

[2]– **المرجع السابق.**

سنحصل على سوق قارية مشتركة تبلغ قيمتها تريليونات اليورو، فهل هناك من يشكك في استجابة ذلك لمصالح الروس و الأوربيين؟"[1]

يجب التفكير أيضا في درجة التكامل الأكثر عمقا في مجال الطاقة وصولا إلى إنشاء مجمع موحد للطاقة الأوربية، و قد اتخذت الخطوات الهامة على هذا الطريق وهي إنشاء خطي الأنابيب الغاز " السيل الشمالي " المار بقعر بحر البلطيق و " السيل الجنوبي " عبر البحر الأسود، و حظي هذان المشروعان بدعم الكثير من الحكومات الأوربية، وتشارك فيهما شركات الطاقة الأوربية الكبرى و بعد إنجازهما ستحصل أوربا على منظومة إمداد بالغاز آمنة و مرنة و لا يتوقف عملها على تقلبات سياسية مما يمكنها، ليس شكليا، بل في الواقع من توطيد أمن الطاقة في القارة الأوربية، ويعتبر هذا الأمر ملحا بصورة خاصة على ضوء القرارات التي اتخذتها بعض الدول الأوربية بتقليص استخدام الطاقة النووية أو التخلي عنها تماما، و يرى بوتين أن رزمة الطاقة الثالثة التي أبدتها المفوضية الأوربيةوالتي تهدف إلى إبعاد شركات الطاقة الروسية المتكاملة أوربيا لا تساعد في تعزيز العلاقات، بل إنها في ظل عدم الاستقرار داخل الموردين البدائل عن روسيا[2] تزيد من حدة الأخطار المتتالية على الطاقة الأوربية و تهدد مصالح رجال الأعمال الذين ينوون مستقبلا الاستثمار في مشاريع الجيدة للبنية التحتية، و قد عبر الكثير من السياسيين الأوربيين في الحوارات الخاصة عن موقفهم السلبي من تلك الأزمة، و يجب عليهم أن يكونوا نزهاء ليزيلوا هذا الحاجز على طريق تطوير التعاون ذي المنفعة المتبادلة.

---

[1]– **المرجع نفسه.**

[2]– يفجيني بريماكوف، **العالم بدون روسيا؟ قصر النظر السياسي و عواقبه**، تعريب: عبد الله حسن، دار الفكر، دمشق، روسيا، 2010، ص

المطلب الثاني: تقارب و توثيق العلاقات الروسية الأوربية – السيناريو الإصلاحي–:

{ إن روسيا ليست بلدا أوربيا، لكنها بلد قاري يشتمل على أجزاء في أوربا و على أجزاء في آسيا أيضا، يمكنني أن أتصور أنه سيكون لنا يوما ما تعاون اقتصادي على نطاق واسع جدا مع روسيا، لان كلا الطرفين بحاجة إليه، لكن قبول روسيا سيعني تغيير السمة الجوهرية للإتحادالأوربي} قالها "غوران برسون" رئيس وزراء السويد في العام **2001**،[1] لقد ظهر التقارب الروسي– الأوربي واضحا، و ذلك بعد انهيار الإتحاد السوفييتي و اضطرار روسيا إلى التقرب من بعض الدول في أوربا كفرنسا، و ذلك لعلم الكرملين أن قوة روسيا الاقتصادية و العسكرية لا تسمح لها بالقيام بدور عالمي كبير كسابق عهدها أيام الإتحاد السوفييتي.

جاء القرار الإستراتيجي للرئيس بوتين بالتقرب من أوربا من حسابات جيوسياسية واقعية فليس أمام روسيا خيار نظرا لتنامي قوة الصين في الشرق، فالتنافس مع أمريكا لا معنى له و التحالف مع الصين يعني الخضوع لها، فقد بدأت روسيا إعطاء الأولوية لنموها المحلي بدلا من السعي وراء أمنها عبر المغامرات الخارجية و قد حاولت أوربا مساعدة روسيا في تكاملها مع المجتمع الدولي بالعمل كوسيط بين روسيا و الولايات المتحدة، ويجب أن يكون التعاون مع روسيا متزامنا مع الجهود المبذولة لتثبيت التعددية الجيوسياسية لروسيا، و لذلك يتعين على الإتحاد الأوربي و الناتو الحرص

[1]– صدام مرير الجميلي، **الإتحاد الأوربي و دوره في النظام العالمي الجديد**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص232.

على إدخال الدول المستقلة عن الإتحاد السوفييتي السابق، و بخاصة أوكرانيا، في المدار المتوسع للمجموعة الأطلسية.[1]

إن الأنظار متجهة إلى الأمنالعالمي المستقبلي للمجموعة الأوربية الأطلسية، وسيشكل انضمام روسيا في نهاية المطاف، بوصفها دولة أوربية متوسطة القوة، إلى النظام الأوربي الأطلسي أساسا أكثر صلابة و شمولا للتعاون مع النزاعات القومية المتصاعدة في البلقان و غرب آسيا ووسطها.

حيث تقف روسيا أمام خيارين: إما أن تكون محاصرة من قبل دول الأطلسي وأوربا، و إما أن تدخل ضمن مجموعة الإتحاد الأوربي، و لقد سعت فرنسا على وجه الخصوص لاجتذاب روسيا المحتاجة اقتصاديا، و القوية عسكريا إلى قاطرة الإتحاد الأوربي.

قد تعود روسيا إلى سابق مجدها أو على الأقل قد تصبح شريكا أساسيا للإتحاد الأوربي و ربما في المستقبل عضوا رئيسيا فيه، فهي ليست مجرد دولة وريثة لإمبراطورية كان لها دور قيادي في العالم تنافس الولايات المتحدة الأمريكية و تتقاسم معها مناطق النفوذ على العالم، و لكنها لازالت تمتلك الموارد الاقتصادية و البشرية والعسكرية التي تعزز موقفها في التنافس الدولي، بالإضافة إلى أنها تمتلك ترسانة نووية كبيرة جدا.[2]

يعتبر قرار الإتحاد الأوربي برفض أو قبول روسيا في الإتحاد سيكون أحد أهم الخيارات الجيوبوليتيكيةالأساسية في القرن الحادي و العشرين.

---

[1] – **المرجع السابق**، ص 240.

2-IRINA.Busighina, **Analysis of the EU-Russia relation,** mgimo university, Moscow, 2012 , p 144.

و أن هناك توجها أوربيا يؤمن بإمكانية قيام أوربا كقطب دولي إلى جانب روسيا أيضا، وتشكيل تكتل يحقق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.

و في هذا الصدد يذهب صمؤيلهنتغتون إلى القول { أن سفينة القيادة العالمية يمكن أن تنتقل في القرن الحادي و العشرين من أمريكا و لكن ليست إلى اليابان أو الصين ولكن إلى فدرالية أوربية }[1]

و ثمة توقعات في شأن السياسة الروسية بعد فوز بوتين في الانتخابات الرئاسية لسنة 2012، و تعتقد أن الخيار الطبيعي أمامها هو الانضمام إلى الإتحاد الأوربي و لو بعد حين، فهل انضمام روسيا إلى أوربا " تخريف من التخاريف " أم احتمال من احتمالات التاريخ؟.

لا يعتقد أن هذا الاحتمال التاريخي مجرد تخريف فالمعطيات الموضوعية كلها تصب لناحية حدوثه و لكن ثمة (معوقات) ذاتية تتعلق بالزعامة، فالمعروف أن القيادة في الإتحاد الأوربي ثلاثية: ألمانيا،فرنسا، بريطانيا، و لكن روسيا إذا انضمت إلى الإتحاد الأوربي لا يمكن أن ترضى بغير الزعامة، و ربما كانت لدى الأوربيين تحفظات بالنسبة لدخول تركيا المسلمة بملايينها الثمانين، و لكن روسيا بلد غربي أوربي بكل المقاييس و موسكو عاصمتها مدينة أوربية بامتياز، فهي ليست آسيوية أو شرقية..[2]

---

[1]– حيدر علي حسين، **سياسة الولايات المتحدة و مستقبل النظام الدولي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص74.

[2]– **المرجع نفسه**، ص76.

يلاحظ أن ألمانيا و فرنسا، –لظروف موضوعية– أقرب إلى روسيا منها إلى أمريكا، بينما بريطانيا –لظروف و أسباب موضوعية أيضا– أقرب إلى أمريكا.

لدى روسيا صلات تفاوضية مع الحلف الأطلسي، و السياسة عرضة لمتغيرات كثيرة، كما غيرت روسيا موقفها بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، فإنها يمكن أن تغير سياستها بعد الانضمام إلى الإتحاد الأوربي، و ربما يمثل الانضمام أهم حدث دولي في القرن 21. مثلما كان انهيار الإتحاد السوفييتي أهم حدث في القرن العشرين، و إضافة إلى الأصل الأوربي الغربي لروسياــ فإن روسيا تتصل بأوربا عن طريق الاقتصاد، فهي تبيع نفطها و غازها إلى أوربا المتعطشة للطاقة ومعظم المشاريع موجهة نحو أوربا وهذا يربط روسيا المستقبل بأوربا – عن طريق الاقتصاد– أهم رابط في عالمنا.

و لكن المشكلة في اندماج روسيا في الإتحاد الأوربي تكمن في حجمها فكيف يمكن للإتحاد الأوربي على ضخامته أن يستوعب بلدا قاريا في ضخامة روسيا و إن كانت مختلف العوامل تدفع بإتجاه التقارب، إن لم نقل الوحدة بين الجانبين.

ثم إن الإتحاد الأوربي عملاق اقتصادي لكنه قزم عسكري لولا مشاركته في الحلف الأطلسي، و لكن هل هذا سيدوم خاصة إذا تضاءلت القوة الأمريكية التي تدعمه،[1] إن انضمام روسيا بقوتها العسكرية إلى الإتحاد الأوربي هو الوسيلة الوحيدة لان يصبح هذا الإتحاد عملاقا عسكريا و سياسيا إلى جانب كونه عملاق اقتصادي.

[1]– مركز دراسات الصين و آسيا، **متى تنضم روسيا إلى الإتحاد الأوربي**، على الرابط الإلكتروني :
http:// China asia.rc.org/index php?d:42e id:1202 le:01/04/2016.12 :10

إن سيناريو تقارب و توثيق العلاقات الروسية الأوربية يتطلب مجهودات كبيرة و جدية من كلا الطرفين حيث أن الأسباب الموضوعية للتقارب تتطلب أيضا إرادة الطرفين و مجابهة المعوقات أمام هذا التقارب الذي لا يصب في مصلحة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعلها تضع العراقيل أمام أي محاولة جدية للتحالف الروسي الأوربي الذي بإمكانه خلق التوازن أو تخطي القوة الأمريكية العالمية.

المطلب الثالث: تباعد العلاقات الروسية الأوربية- السيناريو الثوري- :

تنتهج روسيا نهجا براغماتيا عمليا نحو استخدام أدواتها يجمع بين الإكراه و القوة الناعمة، كما أن الكرملين يؤمن بأن استخدام سياسات القوة تجاه الغرب سوف يأتي بثماره، إذا ما تم تحديد أهدافه بحكمة.

تنظر روسيا إلى دول الجوار التي استقلت عقب انهيار الإتحاد السوفييتي باعتبارها السبيل نحو إعادة الهوية الإمبراطورية الروسية و الاستقرار الداخلي خاصة و أن العلاقات التي ترتبط بها روسيا مع هذه الدول على الصعيد العسكري و الاجتماعي والاقتصادي يجعل من الصعب على هذه الدول أن تسعى نحو تأسيس دول مستقلة بصورة تامة، الأمر الذي ألقى بظلاله على تداعيات الأزمة الأوكرانية خاصة و أن أوكرانيا ترتبط بروابط ثقافية مع روسيا إلى حد اعتبارها نموذجا مصغرا للدولة الروسية.[1]

[1]- جوناس جراتز، **روسيا تتحدى الغرب**، ترجمة: طارق فرحات، 21 ماي 2014، على الرابط الإلكتروني: **www.Sasa post.com./russia-as-a-chalanges-od.the west**, le 05/04/2016.16:45.

و مما ينذر بتباعد العلاقات و تعقيدها بين الطرفين هو الإعلان المتكرر للإتحاد الأوربي لتقييمات حادة و نقدية لجوانب كثيرة في السياسة الداخلية و الخارجية الروسية، حيث يتهم القيادة الروسية بزعامة فلاديمير بوتين بالتراجع عن القيم و المبادئ المتفق عليها في اتفاقية { الشراكة و التعاون بين روسيا و الاتحاد الأوربي} لعام **1994**، و التي أصبحت سارية المفعول في عام **1997**، و انتهى مفعولها في عام **2007**، و لم تحدد أو تستبدل باتفاقية جديدة حتى يومنا الحاضر، و ثمة الكثير من التباينات الجدية بين الطرفين بشأن مسائل ذات طابع مبدئي و جوهري، مثل طرق التنمية الاقتصادية وسياسات الطاقة و " ميثاق الطاقة الأوربي" و ما يسمى بحزمة " الطاقة الثالثة " والديمقراطية و حقوق الإنسان و التعامل مع دول الفضاء السوفييتي السابق و الأمن في القارة الأوربية،[1]كما أن عملية توسيع الإتحاد الأوربي منذ **1995**، قد أثارت الكثير من الامتعاض لدى روسيا وعقدت عملية التقارب بين الطرفين بالإضافة إلى حروب الغاز والحرب الروسية الجورجية في **أوث 2008**.[2]

ففي أوربا يسود عدم الثقة في النخبة السياسية الروسية بقيادة بوتين و في حسمها لما يسمى بالخيار الأوربي، و بدوره يعبر بوتين دائما عن قلقه من تصرفات الإتحاد الأوربي اتجاه روسيا، حيث يبدي رفضه للتدخل في الشؤون الروسية الداخلية، كما يعبر أيضا عن قلقه من تصاعد المزاج المعادي لروسيا لدى بعض الأعضاء الجدد في الإتحاد الأوربي، و الذين كانوا في السابق ضمن الدائرة السوفييتية و باتت { روسيا– بوتين} ترفض عمليا سعي الإتحاد الأوربي لنشر معاييره القيمية و الحقوقية و مفهومه

[1]– هاني شادي، **روسيا و الاتحاد الأوربي...مسيرة علاقات معقدة**، الرائد، العدد 1234، لبنان، 19 أفريل 2016، ص06.

2-Fyodor Lukyanor**, Russia in global Affairs,** Foreign Policy Research Foundation, vol 6 n 03, July-September 2008, p 194 .

لآليات اقتصاد السوق، ووفي وقت يخشى فيه الإتحاد الأوربي ما يسميه بالنزعة " الإمبراطورية الروسية "لبوتين، ترى روسيا في توسع الإتحاد الأوربي في الفضاء السوفييتي السابق إستراتيجيةلإزاحتها من منطقة حيوية للغاية لمصالحها.

لعل ما يعقد العلاقات بين روسيا و الإتحاد الأوربي أوأكثريعيق الشراكة و التقارب بينهما، أن غالبية دول الإتحاد الأوربي أعضاء في حلف شمال الأطلسي و هذا في حد ذاته يعيق تطوير الحوار بين الطرفين على خلفية التباين بين روسيا و الأطلسي حول توسع الحلف الأطلسي نحو الشرق و استخدام القوة العسكرية للأجانب من دون موافقة مجلس الأمن الدولي، يضاف إلى ذلك مشروع الذرع الصاروخية الأطلسية و نشر عناصر منه في أوربا، و هو ما ترى فيه روسيا تهديدا على أمنها القومي و على قوتها النووية الإستراتيجية. [1]

كما تواجه أوربا تهديد آخر و هو استمرار السياسة الروسية الرامية للتشويش على السلاح الأوربي، بدليل زيارة بوتين لصربيا و ضغط روسيا على دول البلقان.

ففي **05 ديسمبر 2014**، حث الإتحاد الأوربي روسيا على ألا تقتحم بلدان غرب البلقان في النزاع المتزايد بين موسكو و الغرب بشأن أوكرانيا، و هو ما يوضح القلق خشية أن تصبح هذه المنطقة محلا آخر للتوتر بين الشرق و الغرب.

و تتطلع بلدان غرب البلقان إلى نيل عضوية الإتحاد الأوربي، لكن دبلوماسيين غربيين يقولون أن موسكو تستغل الأوضاع الاقتصادية الصعبة و المشاعر الموالية لروسيا بين بعض السلاف الأورثودكس لبناء نفوذها في المنطقة.

---

[1]–هاني شادي، **روسيا و الإتحاد الأوربي ... مسيرة علاقات معقدة**، مرجع سابق، ص(07–08).

إذا أردنا الحديث عن مستقبل العلاقات الأوربية الروسية في ضوء أزمة القرم أو ما يسمى بالأزمة الأوكرانية، ففي أعقاب الأزمة و نتيجة لفرض مجموعة من العقوبات على روسيا، فإنها تلوح بين الحينة و الأخرى باستخدام الغاز كورقة ضاغطة على أوربا،فالرئيس الروسي بوتين وجه رسالة يخطر فيها القادة الأوربيين بان موسكو يمكن أن تلجأ إلى طريقة جديدة في حسابات الغاز مع أوكرانيا، و هي قاعدة الدفع المسبق محذرا من أخطار تهدد عبور الغاز المتوجه إلى أوربا عبر أوكرانيا، كما أنه على الوجه الآخر فإن هناك محاولات جادة من قبل الإتحاد الأوربي للاستغناء عن الغاز الروسي، حيث أعلنت شركة آيتي الإيطالية أنها تستطيع الاستغناء عن الغاز من روسيا حوالي عام **2017**، ما يهدد مصير مشروع سيل الجنوب لنقل الغاز من روسيا إلى أوربا عبر البحر الأسود وجنوب أوربا، و هو المشروعالذي دفعت روسيا بثقل دبلوماسيتها لتمريره للقضاء على حظوظ خط نابوكو المدعوم أمريكا لنقل الغاز من آسيا الوسطى إلى أوربا عبر تركيا، ومع أن أوربا تستطيع الحصول على الغاز من مصادر أخرى لكن هذا الأمر ليس سهلا و سيتطلب الكثير من الوقت و المال[1] ، وإذا تأزمت العلاقات أكثر بين الطرفين أدت إلى قطع العلاقات نتيجة للتشدد من كلاهما في إدارة الوضع في أوكرانيا و هو ما ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية على تغذيته لأنه يصب في مصلحتها بالدرجة الأولى، و هذا التصور سوف يؤدي إلى معضلات تواجه الطرفين، فسوف تتمثل المعضلة الأوربية في كيفية تحقيق أمن الطاقة في دول الإتحاد الأوربي بعد خسران الإمدادات الروسية، وروسيا سوف تواجه معضلة خسرانها للشريك التجاري الأكبر لها، مما سوف يؤثر على اقتصادها بشدة، و الذي

1-Josef Janning**, Russia, Europe and the new international order**, European Council on foreign relation in SIT **: www.ocfr.eu /article/commentary.Russia.europe and the new international order the :** 29 April 2016. 12:00.

يعتمد على المنتجات البترولية. لكن في الوقت نفسه فإن احتمال تباعد العلاقات الروسية الأوربية يصب في مصلحة أطراف أخرى و من أهم تداعيات هذا التباعد هو فتح المجال أمام التقارب الروسي–الصيني و ذلك كخيار إستراتيجي تملكه روسيا لدعم اقتصادها، و كمحاولة لخلق نوع من التوازن في المصالح، حيث يعتبر التقارب الروسي–الصيني[1] و الذي يظهر في العديد من المجالات والمناسبات مفيد للطرفين فالصين تسعى إلى تنويع مصادر استيرادها للطاقة و هو خيار استراتيجي يرتبط بتأمين التقدم الاقتصادي و لكي لا تبقى الصين تعول على نفط الشرق الأوسط وإفريقيا، ووروسيا تعمل على تأمين أوسع سوقو أكبر عدد من الدول المستوردة للطاقة الروسية، و ليس هذا فقط فالصين تحصل على **70%** من الصادرات العسكرية الروسية،[2] ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك في إطار الشراكة الروسية الصينية لاعتبارها مقدمة لتحالف جديد يخلف حلف وارسو و إقليمه الشرق حيث الهيمنة الأمريكية، حيث أن عجز روسيا عن احتواء الأطلسي يدفعها إلى التعاون مع الصين لاحتواء الهيمنة الأمريكية في الفضاء السوفييتي السابق.[3]

و أخيرا يمكننا القول أن إمكانية تعقد العلاقات الروسية–الأوربية و التباعد بين الطرفين يبقى احتمال وارد الحدوث رغم المصالح المتشابكة و ذلك مع تأزم الأوضاع بينهما، وتغذية خارجية أمريكية للتنافر و الصراع مما ينتج عنه اضطراب قد يصل إلى حد الصدام.

---

[1]– كاظم هاشم نعمة، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 127.

[2]– **المرجع السابق**، ص128.

[3]– عاطف معتمد عبد الحميد،**استعادة روسيامكانة القطب الدولي أزمة الفترة الإنتقالية**،الدارالعربية للعلوم ناشرون، لبنان ،2009 ،ص105.

من خلال دراستنا لاهم التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الروسية وتداعياتها على مستقبل العلاقات بين روسيا والإتحاد الأوربي. يتضح لنا مدى تأثير هذه التحديات على توجيه مسارالعلاقات بينهما ،حيث يمثل التوسع الأوربي في دول شرق أوربا نقطة خلاف حادة ،إضافة للتحدي الأمريكي الأطلسي الذي يعيق مسار التعاون الروسي الأوربي،ويعد مستقبل العلاقات بينهما مرهون بمدى تداخل مصالحهما خاصة في مجال الطاقة ومدى التأثير الخارجي-الأمريكي-على إمكانية الإرتباطوالإندماج المحتمل والوارد حدوثه .إضافة إلى الرغبة الحقيقية في بناء عالم متعدد الأقطاب.

خلاصة واستنتاجات

خلاصة و استنتاجات :

شهدت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تطورات و تحولات عديدة أملت على روسيا ضرورة إعادة النظر في علاقاتها مع الغرب، حيث أفرزت تغيرا جذريا في توجهات روسيا نحو الغرب عموما و الإتحاد الأوربي على وجه الخصوص، وذلك بتراجع منطق الصراع الإيديولوجي، و يرجع الباحثين ذلك إلى تضافر مجموعة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية مصدرها البيئة الدولية، فمن خلال هذه الدراسة حاولنا إلقاء الضوء على توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوربي في فترة حكم بوتين، و هي الفترة التي عرفت تطورات هامة للسياسة الخارجية الروسية، فإذا أخذنا في الاعتبار دور الرئيس بوتين و الذي يملك صلاحيات واسعة تخوله التحكم في توجهات روسيا الخارجية ، نرى بأنه أحدث تغييرا كبيرا مقارنة بسابقه يلتسين، إضافة لتزامن فترة الرئاسة مع ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الروسي الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة، و بالتالي انعكس ذلك التحسن –نسبيا– في الأوضاع الداخلية على السياسة الخارجية الروسية و توجهاتها خاصة نحو الإتحاد الأوربي الذي يعتمد على روسيا في جل احتياجاته الطاقوية، حيث أصبحت روسيا في مرحلة حكم بوتين أكثر قدرة على تحقيق أهدافها ليصبح شكل السياسة الخارجية نحو الإتحادالأوربي شراكة إستراتيجية براغماتية متوازنة بين الصراعو التعاون حسب المصالح القومية الروسية.

و بهذا نلاحظ أنه بالنظر إلى حجم الصلاحيات الواسعة الممنوحة للرئيس في النظام الروسي، يبدوا أن هذا الأخير يمثل أهم و أبرز قوة سياسية داخلية مؤثرة في عملية صنعو اتخاذ القرارات الداخلية و الخارجية، بالإضافة إلى تأثير النخب

الفكرية الداخلية بمختلف إنتمائتها و لو نسبيا، و هو مرتبط بمدى قدرتها على النفوذ داخل مراكز صنع القرار الخارجي، و من خلال دراستنا للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوربي تبرز لنا مجموعة من السمات التي ميزت توجهات السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم بوتين نوجزها فيما يلي:

- تراجع اثر الاعتبارات الإيديولوجية كمحدد لسلوك روسيا الخارجي نحو الإتحاد الأوربي و تحول العلاقة من مرحلة صراع إيديولوجي إلى مرحلة الشراكة الإستراتيجية لتصبح أكثر براغماتية مع قدوم بوتين، تعتمد على معيار موضوعي للتعاون مع الإتحاد الأوربي ألا هو العائد الاقتصادي من التعاون.
- السعي إلى استعادة المكانة الدولية المفقودة في ظل الأوضاع الجديدة مع ضمان مصالحها بتجنب الاصطدام و المواجهة مع الإتحاد الأوربي، و ذلك لحفظ التوازن بين الحفاظ على المصالح و تحقيق الطموحات.
- يمثل قطاع الطاقة أهم الركائز الأساسية لحفظ الأمن القومي الروسي، حيث تستخدمه كأداة ضغط سياسية يكسبها وزنا تفاوضيا كبيرا، و يمنحها قدرة على مساومة في علاقاتها مع الإتحادالأوربي، لاستغلال تبعيته لروسيا في قطاع الطاقة.
- إن إتباع روسيا لسياسة خارجية جديدة مع الإتحاد الأوربي، متبنية فيها نهج التعاون و التقارب و المشاركة الاقتصادية و العمل كطرف لبناء الأمن الأوربي المشترك من خلال احتوائها للخلافات و حلها سلميا، هذا لا يمنع من وجود العديد من القضايا تتناقض فيها المصالح الطرفين الروسي و الأوربي، حيث أن هذه الفجوة التي تظهر على أرض الواقع، قد تؤثر على مسار التقارب بين الطرفين خاصة ما تعلق بالقضايا الأمنية التي تمس الأمن

القومي الروسي ومجالاته الحيوية، و ذلك مع وجود أطراف خارجية – الولايات المتحدة الأمريكية– ليس من مصلحتها وجود تقارب روسي أوربي قد يوصل إلى مزيد من الترابط و توثيق العلاقات، ما يهدد مصالحها.

و هذا من أهم التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الروسية و تطرح على هذا المستوى قضايا: الذرع الصاروخي، عمليات توسيع الناتو، إضافة للتداعيات الأمنية التي أفرزتها الأزمة الأوكرانية خاصة ضم روسيا لجزيرة القرم، و التي كان لها أثر مباشر على العلاقات الروسية الأوربية، حيث شهدت العلاقة تراجعا وتصادم كبير بين مصالحها حيث مثلت قمة التوتر بين الطرفين، و يمكن القول أن أهم ما حققته روسيا من خلال ضمها لشبه جزيرة القزم هو التأكيد على إعادة هيبتها الدولية كقوة كبرى يحسب لها حساب و قدرتها على استعدادها لمواجهة أي تهديد يمس مجال أمنها الحيوي.

- استطاعت روسيا مع قدوم بوتين صياغة مبادئ سياسة خارجية تجاه الإتحاد الأوربي تتماشى مع الأوضاع الجديدة، حيث بلورت سياسة عكست قدرتها على رسم و تنفيذ الأهداف التي تخدم مصالحها القومية، و محاولة التصدي لمختلف التحديات التي تواجهها، بل قدرتها على خلق فرص تمثل خيارات إستراتيجية جديدة أمامها.
- إن مستقبل العلاقات الروسية الأوربية مرتبط إلى حد كبير بتوازن المصالح بينهما، حيث أن الرغبة الحقيقية في التقارب من كلا الطرفين بإمكانها التغلب على أي تأثير خارجي يصب عكس اتجاه وجود تقارب و ارتباط حقيقي روسي أوربي، و هذا يقودنا إلى تساؤل و هو كالتالي: هل يمكن رؤية روسيا عضوا في الإتحاد الأوربي؟ أم أن هناك إمكانية وجود تنظيم أو تحالف جديد

بصيغة جديدة يجمع روسيا و دول الإتحاد الأوربي ينبأ بميلاد نظام دولي جديد؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- الكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتب الجديدة المتحدة،بيروت، ط1، 2004.

2- أحمد ثابت، **حلف شمال الأطلنطي و التوسع نحو الشرق**، شركة بن دسمال للطباعة، الإمارات، 2002.

3- السيد أمين شلبي ، **التسعينات أسئلة مابعد الحرب البارة** ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2001.

4- أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2012

5- أمجد جهاد عبد الله، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكيةالروسية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011.

6- إنصاف جميل الربضي، **التحولات السياسية و الاقتصادية في دول أوروباالشرقية بعد انتهاء الحرب الباردة (دراسة في الفكر السياسي)**، دار الفكر، الأردن، 1995.

7- هانس م.كرستنسن، **القوى النووية العالمية**، ترجمة: حسن حسن و(آخرون)، إشراف سمير كرم، (التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

8-زبغنيوبريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

9-حيدر علي حسين، **سياسة الولايات المتحدة و مستقبل النظام الدولي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

10- حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيصوالاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومة، الجزائر،2012.

11- يفجينيي بريماكوف، **العالم بدون روسيا؟ قصر النظر السياسي وعواقبه**، تعريب: عبد الله حسن، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2010.

12- كاظم هاشم نعمة، **روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة**، دار آمنة للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

13- لمى مضر الإمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

14- ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، بيروت،2006.

15- محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، **توسيع حلف الناتو بعد الحربالباردة: دراسة في المدركات و الخيارات الإستراتيجية الروسية**، دار الجنان، الأردن، ط1، 2013.

16- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI، **التسلح و نزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

17- مارتن غريفيفيش و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008.

18- نعيم الظاهر، **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد**، دار اليازوري، الأردن، 2007.

19- سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، دار زهران، الأردن، 2013.

20- عبد الوهاب بن خليف، **الإتحاد الأوربي في الميزان الفرنسي الألماني**، دار قرطبة، الجزائر، 2009.

21- عبد الصادق علي،**روسيا و البحث عن دور جديد :العرب في السياسةالخارجية الروسية**،شركة بن دسمال للطبع ،أبو ظبي، الإمارات، 2003.

22- عبد القادر رزيقالمخادمي، **الحلف الأطلسي من الحرب الباردة ...إلى حروب الهيمنة؟**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

23- عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي – أزمة الفترة الانتقالية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009.

24- فرانسيس فوكويوما، **نهاية التاريخ و خاتم البشرية**، ترجمة : حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للدراسات و النشر، القاهرة،1993.

25- فوزي صلوخ، **مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية و دولية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

26- صدام مرير الجميلي، **الإتحاد الأوربي و دوره في النظام العالمي الجديد**، دار المنهل اللبناني، لبنان،ط1، 2009.

27- ثامر كامل الخررجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي، الأردن،ط1، 2005.

الدوريات و المجلات:

1- أحمد دياب، **عودة بوتين، تحديات و طموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة**، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 188 ، المجلد28 ، القاهرة، أفريل 2012.

2- السيد أمين شلبي ، **بوتين و سياسة روسيا الخارجية** ، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،العدد 175،المجلد44،القاهرة ، جانفي 2009.

3- أيمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليكيةالخارجية**،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 357، بيروت، ديسمبر 2008.

4- أحمد دياب،**روسيا و الغرب: من المواجهة إلى المشاركة**، في السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 149، القاهرة، يونيو 2002.

5- أماني محمود فهمي، **الاتحاد الأوربي و أوربا الشرقية**، في السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 99، القاهرة، 1990.

6- جورج فريد مان , **مبدأ ميدفيديف و الإستراتيجية الأمريكية** , مجلة المستقبل العربي ، العدد 356 ، بيروت ، أكتوبر 2008.

7- هاني شادي، **روسيا و الاتحاد الأوربي...مسيرة علاقات معقدة**، الرائد، العدد 1234، لبنان، 19 أفريل 2016.

8- وليم نصار، **روسيا و النظام الدولي**، المجلة العربية للعلوم السياسة، العدد 20، بيروت، خريف 2008.

9- حميد حمد السعدون، **الدور الدولي الجديد لروسيا** ، دراسات دولية ، العدد 42 ، بغداد ،2001.

10- معين عبد الشريف، **روسيا بين استعادة الدور و الانفتاح على العالم**، الوحدة الإسلامية، العدد 157، لبنان، 2015.

11- ممدوح أنيس فتحي، **إجراءات توسيع الناتو: المشكلات و الحلول المطروحة**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 129، القاهرة، 1997.

12- نورهان الشيخ، **روسيا و الإتحاد الأوربي: صراع الطاقة والمكانة**،في السياسةالدولية،مركزالأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، القاهرة، أفريل 2006.

13- نورهان الشيخ، **سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي**، قضايا ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أوت 2009.

14- نورهان الشيخ، **عملية صنع القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 230، بيروت، أفريل 1998.

15- نورهان الشيخ، **العلاقات الروسية الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية**، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 170، القاهرة، أكتوبر 2007.

16- ناظم عبد الواحد الجاسور ، **حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز** ،في دراسات سياسية ، العدد 10 ، بيت الحكمة ،بغداد ، خريف 2002.

17- سهيل فرح، **الجيوبوليتيك الروسي : ملامح القوة و الضعف**، في الشرق الأوسط، مركز الدراسة الإستراتيجية، بيروت، العدد 112، خريف 2003.

18- عزمي بشارة، **عودة إلى الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 356، بيروت، أكتوبر 2008.

19- عزمي بشارة، **روسيا الجيوستراتيجيا فرق الايدولوجيا و فوق كل شيء**، في سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد 17، القاهرة، نوفمبر 2015.

20- فواز عبد الهادي، **موسم الهجرة النووية إلى إيران :العلماء الروس يأكلون الخبز في جمهورية آيات الله**، مجلة القرار ،العدد الثالث، باريس، 1999.

الأطروحات الأكاديمية:

1- إبراهيم بولمكاحل ، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

2- زهيربوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراة دولة (غير

منشورة) في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر،2008.

3- حبيبة زلاقي، **تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية،** مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010.

4- طارق رداف، **الإتحاد الأوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة،** مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،كليةالحقوق،جامعةقسنطينة،الجزائر، 2005.

5- ميلود العطري، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة،** مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر، 2008.

6- سهام حروري، **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة،** مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2005.

7- سهام حروري، **توسع الإتحاد الأوربي: اشكالياته و انعكاساته على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط،** أطروحة دكتوراه دولة(غير منشورة) في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2012.

8- سعد شاكر شلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008.

المواقع الإلكترونية:

1- إيمان أبو زيد محيمر، **مستقبل العلاقات الأوربية الروسية في ضوء أزمة القرم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسية الإستراتيجية**، على الرابط الإلكتروني:
http:// www.Aklaam.net

2- جوزيف عبد الله، **مسار و أفاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي و انعكاساته على القضايا العربية الإسلامية**، على الرابط الإلكتروني:
http:// www.kobayat.org

3- جوناسجراتز، **روسيا تتحدى الغرب**، ترجمة: طارق فرحات، 21 ماي 2014، على الرابط الإلكتروني:
post.com.www.Sasa

4- وزارة التنمية الاقتصادية الروسية ،**تراجع حجم التبادل التجاري بين روسيا و الاتحاد الأوروبي ب40 % عام 2015**، انفتاح على الرابط الالكتروني:
http://infitah.ru/ar.com

5- مركز البحوث و الدراسات، **الأزمة الأوكرانية جذورها، خلفياتها و مستقبلها بين يدي الأزمة... الإسلام و العلاقات الدولية**، مجلة البيان على الرابط الإلكتروني:
http:// Albayan.com.

6- مركز دراسات الصين و آسيا، **متى تنضم روسيا إلى الإتحاد الأوربي،** على الرابط الإلكتروني :

http:// China asia.rc.org.

7- **تقرير أزمة الغاز بأوربا و الدور القطري البديل**،على الرابط الإلكتروني:

http://www.alwasatnews.com/

المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1- Dario Battistella, **Théories des relations internationales**, Presses Sciences Po, Paris, 2009.

2- -David TEURTRIE, **Géopolitique de la RUSSIE Intégration régionale, enjeux énergétiques influence culturelle**, l' harmattan, Paris, 2010.

3- Fyodor Lukyanor, **Russia in global Affairs**, Foreign Policy Research Foundation, vol 6 n 03, July-September 2008.

4- IRINA.Busighina, **Analysis of the EU-Russia relation**, mgimo university, Moscow, 2012.

5- Porter,BruceD.A.**Country of cause: Russian foreign policy In the post soviet era**, Washington, vol 15,3.Summer 1994.

2- الدوريات و المجلات:

1- Edward Lucas ,**the new cold war: the future of Russia and the threat to the west Palgrave Macmillan**, new York, 2008.

2- S.F.Cohen, **the new American cold war**, the nation magazine, 10 July 2006.

3- S.Kapila, **Russia: The Inevitability of a new cold war with the U.S**, South Asia analysis group, paper no 28822, 26 August 2008.

3- مواقع انترنت:

1- Josef Janning, **Russia, Europe and the new international order, European Council on foreign relation** in SIT :

www.ecfr.eu /article.com.

فهرس المحتويات

المحتويات الصفحة

الشكر

الإهداء

مقدمة .....06-19.

الفصل الاول:السياسة الخارجية الروسية لفترة مابعد الحرب الباردة (المتغيرات،الاهداف،المؤسسات،والمحددات ،والإتجاهات الفكرية.....22-74.

المبحث الأول:مضامين السياسة الخارجية الروسية لفترة مابعد الحرب الباردة.....23-38.

المبحث الثاني:مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية.....39-59.

المبحث الثالث:الإتجاهات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية.....60-73.

الفصل الثاني:السياسةالخرجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي (التطور والأداء).....79-120

المبحث الأول:الإتحاد الأوربي في التصور الإستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية.....80-88

المبحث الثاني:الإستراتيجيةالإقتصادية الروسية تجاهالإتحاد الأوربي.....89-98.

المبحث الثالث:الإستراتيجيةالامنية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي .....99-119.

الفصل الثالث :تحديات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي ومستقبل العلاقات بينهما.....124-150.

المبحث الأول : تحديات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي..... 125-135.

المبحث الثاني :مستقبل العلاقات الروسية بالإتحاد الأوربي في ظل التحديات المواجهة لها.....136-149.

خلاصة واستنتاجات.....152-155.

قائمة المراجع 157-166

الفهرس..... 167-169.

الملخـــــــــــــص

تتسم توجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الإتحاد الأوربي بالتعقيد و عدم الوضوح، و الجمع بين التناقضات في كثير من الأحيان، فتتميز تارة بالتعاون ونوع من التبعية و ذلك بعد نهاية الحرب الباردة، و تارة تميزها الشراكة الإستراتيجية وفقا لتشابك المصالح،و خاصة مع مجيء الرئيس بوتين، حيث انعكست شخصية هذا الأخيروالظروف الاقتصادية لروسيا في فترة حكمه و متغيرات البيئة الداخلية والدولية على طبيعة الأداء الخارجي الروسي اتجاه الإتحاد الأوربي، فقد اعتمدت السياسة الخارجية الروسية على مبادئ جديدة، أهمها محاولة إيجادو بعث مكانة دولية مرموقة لروسيا،والعمل على لعب أدوار فعالة في العلاقات الدولية للمشاركة في صياغة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه، فرغم وجود نوع من التقارب و إرتباط المصالح بين روسياو الإتحاد الأوربي خاصة في مجال الطاقة، إلا أن هذا لم يمنع من وجود نقاط خلاف وصلت أحيانا لحد التصادم في المواقف مثل ما حصل في الأزمة الأوكرانية بعد ضم روسيا لجزيرة القرم.

كذلك فالتقارب الروسي الأوربي تقف أمامه عدة تحديات من أهمها النفوذ الأطلسي-الأمريكي على أوربا و الذي يحول دون أي إرتباط وثيق بين روسياو الإتحاد الأوربي لتصادم ذلك مع المصالح الأمريكية إضافة لتحدي نابع من الإتحاد الأوربي في حد ذاته الذي يهدد المجال الحيوي الروسي بتوسعه في دول أوربا الشرقية.

و في الأخير يمكننا القول أن الحديث عن مستقبل العلاقات الروسية الأوربية في ظل واقع تتجاذبه المصالح و الخلافات، يقودنا إلى رؤية مستقبل مجهول مفتوح على جميع الإحتمالات سواء بالتقارب و توثيق العلاقات أم بالتنافر و الإصطدام خاصة مع وجود فرص أمام السياسة الخارجية الروسية تفتح أمامها خيارات إستراتيجية جديدة بعيدا عن الإتحاد الأوربي.

Summary

Characterized orientations foreign policy of the Russian direction of the European Union is complex and lack of clarity, and the combination of contradictions in many cases, are characterized by sometimes incollaboration and type of dependency, and that after the end of the Cold War, and sometimes distinguish strategic partnership, according to the complexity of interests, especially with the advent of President Putin, as reflected in this latest personal and economic conditions of Russia in the period of his rule and the internal environment and international variables on the nature of the external performance of the Russian direction of the European Union, the Russian foreign policy was based on new principles, the most important of trying to find and sent international prestige of Russia, and work to play an effective role in international relations, to participate in the drafting of a new multipolar international system be the one poles, despite the existence of some kind of convergence and correlation of interests between Russia and the European Union, especially in the field of energy, but this did not prevent the existence of points of disagreement sometimes reached limit collision in situations such as what happened in the Ukrainian crisis after Russia's annexation of the island of Crimea.

As well as the Russian European rapprochement stands in front of several challenges the most important influence American Alotalsa- - on Europe, which prevents any close association between Russia and the European Union to collide with US interests in addition to the challenge stems from the European Union itself, which threatens Russia's vital area of its enlargement in Eastern European countries.

At last we can say that the talk about the future of Russian-EU relations in light of the fact beset interests and differences, leads us to the vision of an open uncertain future at all possibilities, whether rapprochement and closer ties or Baltnavr and collision, especially with the existence of opportunities for Russian foreign policy open in front of her strategy Options new away from the EU.

University 20 Aout 1955 - SKIKDA -

Faculty of Law and Political Science

Department of Political Science

Orientations of Russian foreign policy toward the European Union

(2000−2015)

In memory of the Project On End To study Obtaining From Diploma Master in Political Science.

Specialty: Regional Studies in International Relations.

Realized by:

- **WAFA BOUTELDJA**

Framed by:

- **MOUHAMED ZAITOUNI**

University SKIKDA	**Chief**	**RidaKechan**
University SKIKDA	**Supervisor and planned**	**MouhamedZaitouni**
University SKIKDA	**Members discussed**	**Toufik Bouseti**

The AcademicYear 2015/2016